

البنك المركزي العراقي
دائرة الإحصاء والأبحاث
قسم الاستقرار النقدي والمالي

تقرير الاستقرار المالي 2023



Central Bank of Iraq

البنك المركزي العراقي

Department of Statistics & Research

دائرة الإحصاء والأبحاث

Division of Monetary & Financial Stability

قسم الاستقرار النقدي والمالي

تقرير الاستقرار المالي لعام 2023
Financial Stability Report 2023

الاسم: (تقرير الاستقرار المالي 2023) / العدد الرابع عشر.
الوصف: العاصمة بغداد - البنك المركزي العراقي / يصدر مرة واحدة في السنة/ بدأ إصداره في عام 2010.
العنوان: البنك المركزي العراقي - شارع الرشيد - بغداد - العراق.

هاتف: 8165171

ص . ب: 64

فاكس: 0096418166802

البريد الإلكتروني: cbi@cbi.iq

تقرير الاستقرار المالي: دراسة تحليلية سنوية من إعداد قسم الاستقرار النقدي والمالي في دائرة الإحصاء والأبحاث ضمن تشكيلات البنك المركزي العراقي، يتم عن طريقه اعداد المؤشرات اللازمة لتشخيص المخاطر المالية التي قد تلحق بالقطاع المالي في العراق وتحليلها وفق الممارسات العلمية المحلية والدولية.

يمكنكم الاقتباس من التقرير وفق الصيغة الآتية:

البنك المركزي العراقي، تقرير الاستقرار المالي 2023، العدد الرابع عشر، بغداد، 2024.

*ترسل طلبات الحصول على هذا العدد إلكترونياً إلى العنوان الآتي:

Mfs.dept@cbi.iq

الطبعة العربية / البنك المركزي العراقي 2024

الغلاف والتصميم: البنك المركزي العراقي / قسم الاستقرار النقدي والمالي.



رئيس وأعضاء مجلس إدارة
البنك المركزي العراقي

رئيس مجلس الإدارة
السيد علي محسن إسماعيل
المحافظ

الأعضاء

الدكتور عمار حمد خلف

نائب المحافظ

الدكتور منذر عبد القادر الشихلي

نائب المحافظ الأسبق

الدكتور احمد ابريهي علي

نائب المحافظ الأسبق

الدكتور فلاح حسن ثويني

خبير في الشؤون الاقتصادية

الدكتور موفق عبد الحسين الشهيبي

محاسب قانوني ومراقب حسابات

أ	المقدمة
ب-د	الملخص
16-1	1- تطورات القطاع المالي في العراق
1	1-1 تطورات القطاع المصرفي
1	2-1-1 موجودات القطاع المصرفي
3	3-1-1 رأس مال القطاع المصرفي
4	4-1-1 ودائع القطاع المصرفي
6	5-1-1 تطور الائتمان المصرفي
10	6-1-1 إجمالي القروض المتعثرة
11	2-1 القطاع المالي غير المصرفي
12	1-2-1 المؤسسات المالية غير المصرفية ضمن إشراف البنك المركزي
14	2-2-1 المؤسسات المالية غير المصرفية خارج إشراف البنك المركزي
20-17	2- مديونية القطاع العائلي وقطاع الشركات
17	1-2 الائتمان المقدم إلى القطاع العائلي وقطاع الشركات
17	2-2 نسبة ائتمان قطاع الأفراد والشركات والمختلط إلى مجموع الائتمان النقدي المقدم إلى القطاع الخاص
18	3-2 نسبة الائتمان النقدي المقدم للقطاع الخاص إلى (GDP) في العراق
18	4-2 نسبة ائتمان القطاع الخاص (العائلي والشركات) إلى ودائع القطاع الخاص
19	5-2 نسبة ائتمان القطاع العائلي إلى دخل الأفراد
20	6-2 نسبة ائتمان القطاع العائلي إلى (GDP) في العراق
33-21	3- مؤشرات السلامة المالية في العراق
21	1-3 مؤشر نسبة كفاية رأس المال
22	2-3 مؤشرات السيولة

22	نسبة تغطية السيولة (LCR)	1-2-3
23	نسبة صافي التمويل المستقر (NSFR)	2-2-3
24	الموجودات السائلة / المطلوبات القصيرة الأجل	3-2-3
25	الموجودات السائلة / إجمالي الودائع	4-2-3
25	الموجودات السائلة / إجمالي الموجودات	5-2-3
26	الائتمان النقدي / إجمالي الودائع	6-2-3
27	مؤشرات جودة الموجودات	3-3
27	الديون المتأخرة التسديد / إجمالي الائتمان النقدي	1-3-3
28	الديون المتأخرة التسديد / إجمالي الموجودات	2-3-3
28	الديون المتأخرة التسديد / رأس المال	3-3-3
30	مؤشرات الربحية	4-3
30	العائد على الموجودات	1-4-3
30	العائد على حقوق المالكين	2-4-3
31	خارطة المخاطر لمؤشرات السلامة المالية	5-3
31	تحليل خارطة مخاطر مؤشرات السلامة المالية	1-5-3
45-35	تطورات البنية المالية التحتية والشمول المالي	-4
35	تطورات البنية المالية التحتية	1-4
35	المنصة الإلكترونية	1-1-4
36	إصدار خطابات الضمان	2-1-4
36	دعم وتحقيق الاستقرار النقدي والمالي	3-1-4
36	تعزيز وتقوية القطاع المصرفي والمؤسسات المالية	4-1-4
37	دعم التحول الرقمي	5-1-4
38	تطور أنظمة المدفوعات	6-1-4
40	الشمول المالي	2-4

40	مشروع توظيف رواتب موظفين الدولة	1-2-4
40	مؤشرات الشمول المالي	2-2-4
43	مؤشر العمق المالي	3-2-4
44	البطاقة الإلكترونية والحسابات المصرفية والمحافظ الإلكترونية	4-2-4
45	قياس المؤشر التجميحي للشمول المالي في العراق	5-2-4
57-47	اختبارات الأوضاع الضاغطة الكلية	-5
47	أنموذج متجه الانحدار الذاتي الهيكلي (SVAR)	1-5
48	الأنموذج الأول: اختبار أثر بعض المتغيرات الاقتصادية الكلية والجزئية على الأصول السائلة للمصارف العاملة في العراق	1-1-5
54	الأنموذج الثاني: اختبار أثر بعض المتغيرات الاقتصادية الكلية والجزئية على القروض المتعثرة للمصارف العاملة في العراق	2-1-5
57	ملخص مخاطر الصدمات	2-5
57	مستوى مخاطر الاصول السائلة	1-2-5
57	مستوى مخاطر القروض المتعثرة	2-2-5
68-59	قياس المؤشر التجميحي للاستقرار المالي في العراق	-6
59	الجانب العملي لمؤشر الاستقرار المالي	1-6
59	المتغيرات المستخدمة في احتساب مؤشر الاستقرار المالي التجميحي	1-1-6
60	مصفوفة الاستقرار المالي المعيارية	2-1-6
61	تحليل المؤشر التجميحي للاستقرار المالي	3-1-6
62	خارطة الاستقرار المالي	4-1-6
62	العلاقة بين المؤشر التجميحي للاستقرار المالي والمؤشرات الفرعية المكونة له	2-6
62	مؤشر القطاع المصرفي (BI)	1-2-6
63	مؤشرات الاقتصاد الكلي	2-2-6
64	مؤشر سوق رأس المال	3-2-6

65	المؤشر الاقتصادي العالمي	4-2-6
65	مؤشر الدورة المالية	5-2-6
66	مصفوفة الاستقرار المالي المعيارية وعلاقتها مع المؤشر التجميعي للاستقرار المالي في العراق	3-6
66	المؤشر الفرعي للاستقرار المصرفي	1-3-6
66	المؤشر الفرعي للاقتصاد الكلي	2-3-6
68	مؤشر سوق رأس المال	3-3-6
68	مؤشر الاقتصاد العالمي	4-3-6
68	مؤشر الدورة المالية	5-3-6
76-69	أثر التغيرات المناخية على الاستقرار المالي في العراق	-7
69	مخاطر التغيرات المناخية	1-7
70	أثر التغيرات المناخية على درجات الحرارة	1-1-7
70	أثر التغيرات المناخية على قطاع الزراعة	2-1-7
71	أثر التغيرات المناخية على قطاع الطاقة	3-1-7
72	أثر التغيرات المناخية على قطاع المياه	4-1-7
73	انبعاثات ثاني أكسيد الكربون ومتوسط نصيب الفرد منها	2-7
74	حصة انبعاثات ثاني أكسيد الكربون التي يتم إنتاجها من أنواع الوقود المختلفة	1-2-7
74	كثافة الكربون (مقدار الكربون المنبعث لكل وحدة من الطاقة)	2-2-7
74	دور البنك المركزي العراقي في الحد من مخاطر المناخ	3-7
75	مقترحات للحد من مخاطر المناخ	4-7

1	عدد فروع المصارف في العراق	1-1
1	الموجودات نسبة للنتائج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية	2-1
2	موجودات المصارف الحكومية والمصارف الخاصة	3-1
2	نسبة موجودات المصارف المحلية والأجنبية	4-1
2	نسبة موجودات المصارف التقليدية والاسلامية	5-1
3	مستوى التركيز لأكبر خمسة مصارف	6-1
3	رأس مال القطاع المصرفي	7-1
3	نسبة رأس المال للمصارف الحكومية والمصارف الخاصة إلى إجمالي رأس المال للقطاع المصرفي ككل	8-1
4	نسبة رأس المال للمصارف المحلية والمصارف الاجنبية إلى إجمالي رأس المال للقطاع المصرفي ككل	9-1
4	ودائع القطاع المصرفي	10-1
5	نسبة وودائع المصارف الحكومية إلى إجمالي الودائع للقطاع المصرفي ككل	11-1
5	نسبة وودائع المصارف الخاصة إلى إجمالي الودائع للقطاع المصرفي ككل	12-1
5	نسبة وودائع القطاع العام إلى إجمالي الودائع للقطاع المصرفي ككل	13-1
6	نسبة وودائع القطاع الخاص إلى إجمالي الودائع للقطاع المصرفي ككل	14-1
6	مستوى تركيز الودائع لأكبر خمس مصارف	15-1
6	مجموع الائتمان الكلي	16-1
7	توزيع الائتمان النقدي والتعهدي حسب القطاعين العام والخاص	17-1
8	نسبة الائتمان النقدي والتعهدي للمصارف الحكومية والخاصة	18-1
8	تركز الائتمان النقدي لأكبر خمس مصارف	19-1
9	نسبة الائتمان النقدي لكل قطاع إلى إجمالي الائتمان النقدي	20-1

10	فجوة الائتمان إلى الناتج المحلي الإجمالي في العراق	21-1
10	إجمالي القروض المتعثرة ومعدل نموها	22-1
10	نسبة القروض المتعثرة للقطاعين العام والخاص إلى إجمالي القروض المتعثرة	23-1
11	نسبة الديون المتأخرة التسديد لكل قطاع إلى إجمالي القروض المتعثرة	24-1
11	نسبة الديون المتعثرة لكل قطاع إلى الائتمان النقدي الممنوح للقطاع نفسه	25-1
12	حصص المساهمين في رأس مال الشركة	26-1
12	نسبة قروض القطاعات الاقتصادية من إجمالي القروض لعام 2022	27-1
13	إجمالي الموجودات ومعدل نموها لشركة الكفالات المحدودة	28-1
15	إجمالي الموجودات ومعدل نموها	29-1
15	إجمالي الاقساط المكتتبة ومعدل نموها	30-1
16	عمق التأمين	31-1
18	إجمالي الائتمان المقدم للقطاع الخاص	1-2
18	نسبة إجمالي الائتمان إلى الناتج المحلي الإجمالي	2-2
19	نسبة مجموع الائتمان النقدي المقدم إلى القطاع الخاص إلى ودائع القطاع الخاص	3-2
19	نسبة الائتمان المقدم إلى القطاع العائلي إلى دخل الأفراد	4-2
19	نسبة الائتمان المقدم إلى القطاع العائلي إلى دخل الأفراد لبعض الدول عام 2023	5-2
20	نسبة الائتمان المقدم إلى القطاع العائلي إلى GDP	6-2
20	نسبة الائتمان المقدم إلى القطاع العائلي إلى (GDP) في بعض الدول لعام 2023	7-2
21	نسبة كفاية رأس المال	1-3
22	نسبة تغطية السيولة في القطاع المصرفي	2-3
22	نسبة تغطية السيولة للمصارف الحكومية	3-3
23	نسبة تغطية السيولة للمصارف الخاصة	4-3
23	نسبة صافي التمويل المستقر للمصارف العاملة في العراق	5-3

23	نسبة صافي التمويل المستقر للمصارف الحكومية في العراق	6-3
24	نسبة التمويل المستقر للمصارف الخاصة في العراق	7-3
25	الموجودات السائلة إلى المطلوبات قصيرة الأجل للقطاع المصرفي ككل	8-3
25	نسبة الموجودات السائلة إلى إجمالي الودائع للقطاع المصرفي	9-3
25	الموجودات السائلة إلى إجمالي الموجودات للقطاع المصرفي	10-3
26	الائتمان النقدي إلى إجمالي الودائع للقطاع المصرفي ككل	11-3
26	معدلات نمو الودائع والائتمان وفجوة التمويل للقطاع المصرفي ككل	12-3
27	الائتمان النقدي إلى الودائع لدى المصارف الحكومية والخاصة	13-3
28	الديون المتأخرة التسديد إلى إجمالي الائتمان النقدي للجهاز المصرفي	14-3
28	الديون المتأخرة التسديد إلى إجمالي الموجودات	15-3
29	إجمالي الديون المتأخرة التسديد إلى إجمالي رأس المال	16-3
29	الديون المتأخرة التسديد للمصارف الحكومية والخاصة إلى رأس مال كل منهما	17-3
30	العائد على الموجودات	18-3
30	العائد على حقوق المالكين	19-3
36	مبيعات الدولار عبر المنصة الإلكترونية للتحويلات الخارجية (مليون دولار)	1-4
38	مبالغ وحركات RTGS	2-4
38	مبالغ وحركات IRPSI	3-4
39	مبالغ وحركات ACH	4-4
39	مبالغ وحركات ON-US	5-4
40	إجمالي عدد الموظفين الذين تم توظيفهم لرواتبهم للمدة (2023-2019)	6-4
41	انتشار خدمات الدفع الإلكتروني إلى مساحة العراق لكل 1000 كم	7-4
42	انتشار خدمات الدفع الإلكتروني إلى عدد سكان العراق لكل 100 ألف بالغ	8-4
43	نسبة المبالغ المحولة من شركات الدفع عبر الموبايل	9-4

43	نسبة الحركات المالية المقدمة للجمهور لأفضل خمس شركات دفع الكتروني خلال سنة 2023	10-4
44	نسبة كل من الائتمان والودائع للقطاع الخاص إلى الناتج المحلي الإجمالي	11-4
45	نسبة نمو الحسابات المصرفية والبطاقات الإلكترونية والمحافظ الإلكترونية	12-4
45	المؤشر التجميعي للشمول المالي في العراق	13-4
50	استجابة الأصول السائلة لصدمة في سعر الصرف الموازي	1-5
51	استجابة الأصول السائلة لصدمة في الأصول المرجحة بالمخاطر	2-5
52	استجابة الأصول السائلة لصدمة في النفقات العامة	3-5
53	استجابة الأصول السائلة لصدمة في الإيرادات العامة	4-5
55	استجابة القروض المتعثرة لصدمة في سعر الصرف الموازي	5-5
56	استجابة القروض المتعثرة لصدمة في الائتمان النقدي	6-5
61	المؤشرات الفرعية الرئيسية المكونة للمؤشر التجميعي للاستقرار المالي لعام 2023	1-6
62	خارطة الاستقرار المالي في العراق	2-6
63	القيمة الترجيحية لمؤشر القطاع المصرفي ومؤشر الاستقرار المالي التجميعي	3-6
63	خارطة مؤشر القطاع المصرفي	4-6
64	خارطة مؤشر الاقتصاد الكلي	5-6
64	القيمة الترجيحية لمؤشر الاقتصاد الكلي ومؤشر الاستقرار المالي في العراق	6-6
65	القيمة الترجيحية لمؤشر سوق رأس المال ومؤشر الاستقرار المالي في العراق	7-6
65	القيمة الترجيحية لمؤشر الاقتصاد العالمي ومؤشر الاستقرار المالي في العراق	8-6
65	القيمة الترجيحية لمؤشر الدورة المالية ومؤشر الاستقرار المالي في العراق	9-6
68	نسبة مساهمة المؤشرات الفرعية في المؤشر التجميعي للاستقرار المالي	10-6
70	متوسط درجة الحرارة السنوية في العراق	1-7
71	إجمالي مساحة الاراضي المزروعة موزعة بحسب الإرواء لعام (2022-2023)	2-7

72	كمية انتاج النفط	3-7
72	كمية انتاج الطاقة الكهربائية	4-7
73	الواردات المائية لنهر دجلة وروافده ونهر الفرات ونصيب الفرد منها	5-7
74	انبعاثات ثاني أكسيد الكربون السنوية ومتوسط نصيب الفرد منها	6-7
74	حصة انبعاثات ثاني أكسيد الكربون التي يتم إنتاجها من أنواع الوقود المختلفة لعام 2022	7-7
74	كثافة الطاقة وكثافة الكربون في انتاج الطاقة	8-7

الصفحة	قائمة الجداول	
14	مبلغ الوديعة ونسب التعويض	1-1
33	خارطة المخاطر لمؤشرات السلامة المالية	1-3
41	الانتشار المصرفي والكثافة المصرفية في العراق	1-4
49	مصفوفة الارتباطات بين المتغيرات	1-5
54	نتائج تحليل مكونات تباين الأصول السائلة وفق أنموذج (SVAR)	2-5
57	نتائج تحليل مكونات تباين القروض المتعثرة وفق أنموذج (SVAR)	3-5
61	المؤشر التجميعي للاستقرار المالي والمؤشرات الرئيسية المكونة له	1-6
67	مصفوفة الاستقرار المالي المعيارية وعلاقتها مع المؤشر التجميعي للاستقرار المالي العراقي	2-6

يؤدي البنك المركزي العراقي دورًا حيويًا في رصد وإدارة المخاطر المالية والاقتصادية لضمان استقرار النظام المالي والحفاظ على الثقة في الاقتصاد الوطني. إذ تتضمن سياسة البنك المركزي المرسومة إدارة فعّالة للمعروض النقدي سعيًا إلى ضمان استقرار قيمة العملة المحلية وتوفير بيئة مالية ونقدية مستقرة، مما يعزز الثقة بالنظام المالي ويسهم في التنمية الاقتصادية.

ومن هذا المنطلق يقدم البنك المركزي العراقي تقرير الاستقرار المالي لعام 2023 بهدف إطلاع الجهات ذات العلاقة والمهتمين والجمهور بشكل عام على وضع القطاع المالي في البلاد. إذ يعبر هذا التقرير عن الجهود الجادة التي بذلها البنك المركزي للحفاظ على الاستقرار المالي وتحليل المخاطر المحتملة التي قد تؤثر على النظام المالي، إضافة إلى جهوده في تطوير البنية التحتية المالية لدعم الاستقرار المالي والنمو الاقتصادي.

يتضمن التقرير تحليلًا شاملاً للتطورات العالمية والتغيرات المؤثرة في النظام المالي في العراق، بما في ذلك تأثير التغيرات المناخية. كما ويبرز التقرير الجهود والإجراءات التي اتخذها البنك المركزي لتعزيز البنية التحتية للنظام المالي والمصرفي، إضافة إلى تقديم توصيات وتوجيهات لدعم استقراره وتعزيز أدائه في ظل التحديات الدولية والمحلية.

ويشمل التقرير فصولًا مختلفة تأخذ بالحسبان جميع التغيرات التي تصيب النظام المالي وينتقل أثرها إلى الاقتصاد الكلي، وهذه الفصول تبين التطورات الحاصلة في النظام المالي إضافة إلى التغيرات التي طرأت على مديونية الأفراد والشركات فضلًا عن صياغة نماذج لاختبارات أوضاع الضغط لبيان المتانة المالية للنظام المالي، كما وتم تحليل مؤشرات السلامة المالية، وقياس المؤشر التجميعي للاستقرار المالي، ومن ثم إبراز آخر التطورات الحاصلة في البنى التحتية والشمول المالي، فضلًا عن قياس التأثيرات المناخية على الاستقرار المالي. وهذا التحليل الشامل والمتعمق للمؤشرات المالية والاقتصادية، نسعى وفقه إلى توفير رؤية قيمة تساهم في تحقيق الاستقرار المالي والاقتصادي. كما نأمل أن يكون هذا التقرير دليلًا مفيدًا لاتخاذ القرارات الاقتصادية وصياغة النماذج للسياسات المالية مستقبلاً.

والله ولي التوفيق

علي محسن إسماعيل العلق
محافظ البنك المركزي العراقي

اتخذ البنك المركزي العراقي مجموعة من الإجراءات لضمان سلامة النظام المالي، وذلك لتعزيز دور المؤسسات المالية في تقديم الخدمات المالية المختلفة للمشاريع والأفراد، بما يعزز العمق المالي والشمول المالي، وذلك لتسهيل وتسريع تسوية التعاملات المالية في القطاعين العام والخاص. بما يوسع استخدام أدوات الدفع الإلكتروني. لقد أسهمت هذه الإجراءات بشكل كبير في تحقيق الاستقرار المالي الذي أثر بشكل إيجابي على الاستقرار الاقتصادي، وساهم في تعزيز مسار النمو الاقتصادي. كما تعكس هذه الجهود رؤية البنك المركزي نحو تحقيق استقرار مالي، مما يسهم في تعزيز عملية صياغة السياسات النقدية وتعزيز الجهود باتجاه تحقيق استقرار مالي مستدام.

تطورات القطاع المالي في العراق

يتكون القطاع المالي من مؤسسات مصرفية وأخرى غير مصرفية، إذ شهد القطاع المصرفي العراقي نمواً في عام 2023، حيث ارتفع إجمالي موجودات القطاع المصرفي إلى 205.25 تريليون دينار، مقارنةً بـ 198.66 تريليون دينار في عام 2022، مسجلاً نمواً بنسبة 3.3%. رغم تراجع حصة المصارف الحكومية من إجمالي الموجودات من 81.31% في عام 2022 إلى 78.61% في عام 2023، وارتفع إجمالي رأس المال للقطاع المصرفي بنسبة 6.6% ليصل إلى 19.07 تريليون دينار.

كما زاد إجمالي الودائع في القطاع المصرفي من 129.1 تريليون دينار في عام 2022 إلى 133.50 تريليون دينار في عام 2023، بمعدل نمو 3.42%، نتيجةً لزيادة الودائع الجارية بمقدار 5.2 تريليون دينار وبنسبة 5.13% في عام 2023. كما سجل الائتمان الكلي المقدم من المصارف ارتفاعاً في عام 2023 من 90.96 تريليون دينار عراقي في عام 2022 إلى 95.66 تريليون دينار في عام 2023، بمعدل نمو بلغ 5.2%. متأثراً بمبادرات البنك المركزي لتمويل القطاعات المختلفة.

وشهدت الزيادة الأكبر في الائتمان النقدي بنسبة 14.32%، من 60.57 تريليون دينار في عام 2022 إلى 69.25 تريليون دينار في عام 2023، مما يعكس دور البنك المركزي في دعم التمويل المصرفي. ويشمل التقرير أيضاً تحليل القطاع المالي غير المصرفي الذي يخضع لإشراف البنك المركزي والقطاع المالي غير المصرفي الذي لا يخضع لإشرافه، والذي يلعب دوراً هاماً في تحقيق النمو الاقتصادي والاستقرار المالي من خلال المؤسسات التي تقدم القروض، التي لها تواجد كبير في الاقتصاد العراقي.

مديونية القطاع العائلي

ارتفعت نسبة الائتمان النقدي المُقدّم للقطاع الخاص إلى الناتج المحلي الإجمالي في العراق لتصل إلى 11.9% في عام 2023، مقارنةً بنسبة 7.6% في عام 2018. ويتوزع هذا الائتمان بين القطاعين العائلي والشركات، حيث بلغت نسبة الائتمان المقدم للقطاع العائلي إلى الناتج المحلي الإجمالي 9.3% في عام 2023، بينما بلغت هذه النسبة إلى قطاع الشركات 2.6% ضمن نفس المدة. ومن منظور الاستقرار المالي، يُظهر ذلك أنه لا توجد مخاطر عالية

للاتئمان المقدم للقطاع العائلي على الاستقرار المالي، ويمكن التوسع فيه دون مخاوف كبيرة.

مؤشرات السلامة المالية (FSIs)

تعد مؤشرات السلامة المالية من أهم المقاييس لمراقبة الوضع المالي في القطاع المصرفي، حيث تُسهم في تحليل نقاط الضعف في النظم المالية وتقديم تقدير لاستقرار القطاع في العراق. أظهرت هذه المؤشرات استقراراً في القطاع المصرفي لعام 2023، حيث ارتفعت نسبة كفاية رأس المال إلى 41.9% مقارنة بـ 34.1% في العام السابق، متجاوزة النسبة المعيارية المحددة بموجب بازل III، مما يعكس كفاءة القطاع وقدرته على مواجهة المخاطر. أما مؤشر نسبة تغطية السيولة (LCR) على الرغم من انخفاضها 131% في عام 2023 مقارنة بـ 231% في عام 2022، إلا أنها لا تزال تفوق الحد الأدنى المطلوب وهو 100%، مما يظهر قدرة المصارف على التعامل مع المخاطر المرتبطة بالسيولة. كذلك، ارتفعت نسبة الائتمان النقدي إلى الودائع إلى 51.9% في عام 2023 مقارنة بـ 46.9% في عام 2022، وهي نسبة تقع ضمن الحد المعياري المحدد من البنك المركزي العراقي التي يجب ألا تتجاوز (75%).

كما تحسنت مؤشرات جودة الموجودات، إذ انخفضت نسبة الديون المتأخرة التسديد إلى الائتمان النقدي من 7.19% في عام 2022 إلى 6.26% في عام 2023، وانخفضت نسبة الديون المتأخرة التسديد إلى إجمالي الموجودات من 2.19% إلى 2.11%، مما يعكس تحسن حجم الموجودات وانخفاض نسبة الديون المتأخرة مقارنة برأس المال.

البنية التحتية المالية والشمول المالي

أسهم البنك المركزي بشكل كبير في تطوير البنية التحتية المالية وتعزيز الشمول المالي في العراق، حيث بدأ في مطلع عام 2023 إطلاق منصة إلكترونية لتسهيل التحويلات الخارجية وبيع الدولار النقدي للمسافرين، وذلك في إطار سياسة تهدف لتسهيل تمويل التجارة الخارجية وتأمين العملة الأجنبية للمستفيدين الحقيقيين وتحقيق استقرار أسعار الصرف. كما تم فتح حسابات فرعية لمزودي خدمات الدفع الإلكتروني من الحساب الرئيس للبنك المركزي العراقي لدى مصرف JPMorgan، وتطوير البنية التحتية الأمنية لأنظمة الدفع بالتجزئة، وإعداد منصة لبيع السبائك والمسكوكات الذهبية. وتم أيضاً تطوير أدوات مركز إدارة الأمن السيبراني واعتماد نهج متقدم لتعزيز الأمن السيبراني في البنك والقطاع المصرفي، إضافة إلى إنشاء شعبة المراقبة والاستجابة والتحليل السيبراني.

اختبارات الأوضاع الضاغطة الكلية

تُحلّل اختبارات الأوضاع الضاغطة الكلية نتائجها وفقاً لنموذجين، إذ يتضمن النموذج الأول تحليل أثر الصدمات في بعض المتغيرات مثل سعر الصرف الموازي والذي يؤثر بشكل واضح في الأوضاع المالية في العراق. إذ يُرتبّط سعر صرف الدولار مقابل الدينار بعلاقة طردية مع الأصول السائلة إذ إن قيمة الموجودات الأجنبية التي هي جزء من الأصول السائلة، سوف ترتفع قيمة الدولار امام الدينار، التي بدورها تعتمد بصورة أساسية على

النفقات العامة وتؤثر في الاستهلاك والاستثمار الكلي. كما يرتبط بعلاقة طردية مع القدرة على الالتزام بالمعاملات المالية والأصول المرجحة بالمخاطر، وينعكس ذلك على نسبة الأصول السائلة. أما النموذج الثاني فيتضمن أثر سعر الصرف الموازي والائتمان النقدي على القروض المتعثرة للمصارف العاملة في العراق. بشكل عام، يظهر تحليل الاختبارات كيف أن تلك العوامل تؤثر على استدامة واستقرار النظام المالي، وكيف يمكن لهذه الصدمات أن تؤدي إلى تغييرات في نسبة الأصول السائلة ونسبة القروض المتعثرة، مما يؤثر بحجم الائتمان المقدم إلى القطاع الخاص والذي سينعكس على متغيرات الاقتصاد ككل، علماً لم يعد سعر الصرف بالمثبت الديناميكي للتضخم بعد تطبيق المنصة الإلكترونية للتحويلات الخارجية.

قياس المؤشر التجميحي للاستقرار المالي

حافظ المؤشر على مستواه مع انخفاض طفيف ليبلغ 0.402 في عام 2023 مقارنة بـ 0.427 في نهاية العام 2022. هذا يعكس حالة الاستقرار في النظام المالي وعدم تعرضه لمخاطر محتملة. سجّل تحسُّن في بعض مؤشرات الاستقرار، حيث ارتفع مؤشر القطاع المصرفي ومؤشر الاقتصادي العالمي إلى 0.223 و 0.015 على التوالي في عام 2023، مقارنة 0.188 و 0.014 على التوالي في عام 2022، بينما انخفض كل من ومؤشر الاقتصاد الكلي ومؤشر سوق رأس المال ومؤشر الدورة المالية ليصل إلى 0.114 و 0.052 و 0.0 في عام 2023.

أثر التغيرات المناخية على الاستقرار المالي

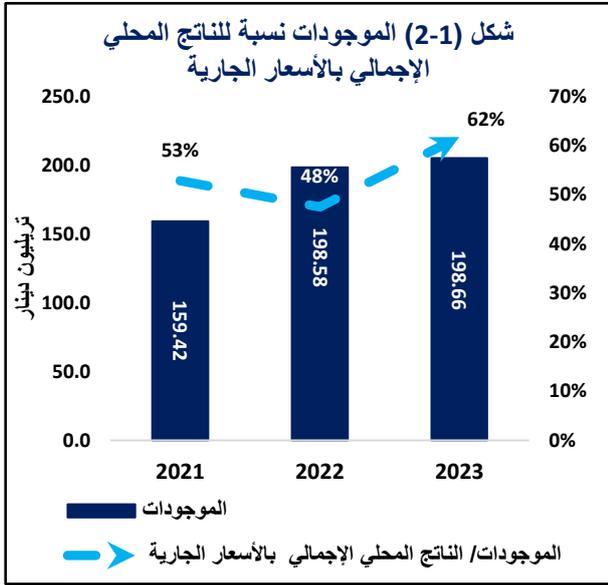
التغيرات المناخية تؤثر بشكل كبير على الاستقرار المالي، حيث يؤدي ارتفاع درجات الحرارة والجفاف الشديد إلى تدهور القطاع الزراعي والمشاريع المرتبطة به، مما يساهم في تراجع الأهمية النسبية للقطاع الزراعي في الناتج المحلي الإجمالي ويؤثر على دخل المزارعين، إذ يتسبب التصحر والعواصف الترابية في التأثير سلباً على المحاصيل الزراعية وبالتالي زيادة الهجرة من الريف إلى المدينة، وهذا يسلط ضغطاً على البنية التحتية والخدمات في المدن، وتتطلب مواجهة هذه التحديات استثمارات كبيرة في البنية التحتية والتكنولوجيا، مما يضغط على الموارد المالية للحكومة والقطاع الخاص، وكل هذه العوامل مجتمعة تساهم في خلق بيئة اقتصادية غير مستقرة تؤثر على قدرة العراق على تحقيق نمو اقتصادي مستدام واستقرار مالي. ويبرز دور هذا البنك في مجموعة من الإجراءات والمبادرات للحد من مخاطر المناخ آفة الذكر، منها مبادرات الإنتاج والتشجير واستخدام مصادر الطاقة المتجددة لخفض انبعاثات الكربون، وتأهيل وتطوير المُنْتَزَهِات وإصدار ضوابط لتمويل منظومات توليد الكهرباء من الطاقة المتجددة.

1



تطورات القطاع المالي في العراق

(3.3%) لتصل قيمتها إلى (205.25) تريليون دينار. هذا النمو الإيجابي يرجع بشكل كبير إلى الزيادة في الودائع بنسبة (3.4%)، وبهذا ارتفعت نسبة الموجودات إلى الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية من (48%) إلى (62%). وهذا الارتفاع يمكن أن يعزز النمو المستقبلي ويدعم الاستثمارات والتنمية الاقتصادية، ومن ثم المساهمة في تعزيز الاستقرار المالي، كما موضح في الشكل (2-1).

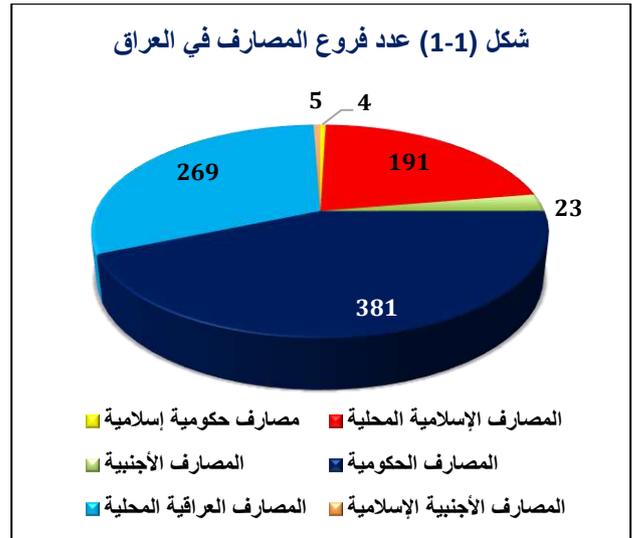


كما استمرت في عام 2023 هيمنة المصارف الحكومية على نشاط القطاع المصرفي في العراق، على الرغم من انخفاض نسبتها من إجمالي موجودات القطاع المصرفي من (81.31%) عام 2022 إلى (78.61%) عام 2023. وبقيمة بلغت (161.3) تريليون دينار وفي الوقت نفسه، ارتفعت نسبة المصارف الخاصة من إجمالي الموجودات لتصل إلى (21.4%) بعد أن كانت (18.7%) وبقيمة بلغت (43.9) تريليون دينار. ويُظهر هذا التحليل تواجداً قوياً للمصارف الحكومية في القطاع المصرفي، كما وان ارتفاع نسبة المصارف الخاصة يشير إلى زيادة دورها

1- تطورات القطاع المالي في العراق:

1-1 تطورات القطاع المصرفي:

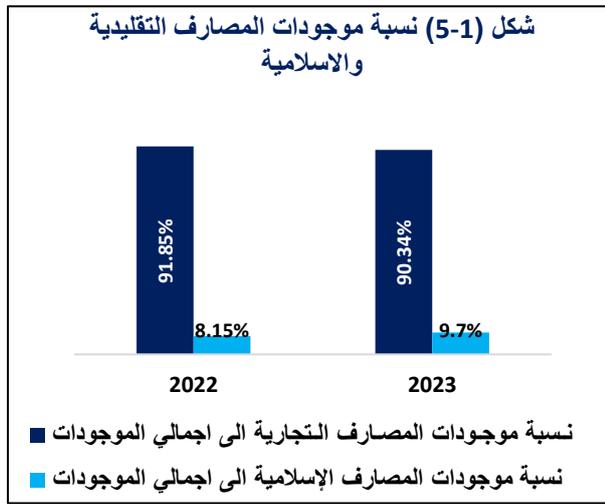
يشهد القطاع المصرفي تطوراً ملحوظاً. حيث يضم 70 مصرفاً في العام 2023، تتوزع بين 7 مصارف حكومية و63 مصرفاً خاصاً. إذ شملت المصارف الحكومية ثلاثة مصارف تجارية رئيسية هي (الرشيد، الرافدين، والمصرف العراقي للتجارة)، إضافة إلى ثلاثة مصارف حكومية متخصصة وهي (الزراعي التعاوني، الصناعي، والعقاري). كما يوجد مصرف حكومي إسلامي واحد وهو (مصرف النهرين الإسلامي). وبلغ عدد فروع هذه المصارف 385 فرعاً. وبالنسبة للمصارف الخاصة، فهي تشمل 23 مصرفاً تقليدياً محلياً بلغت فروعها 269 فرعاً، و10 مصارف تقليدية أجنبية تمتلك 23 فرعاً. إضافة إلى 28 مصرفاً إسلامياً محلياً بلغ عدد فروعها 191 فرعاً، و2 مصرف إسلامي أجنبي يمتلكان 5 فروع. كما موضح في الشكل (1-1).



2-1-1 موجودات القطاع المصرفي:

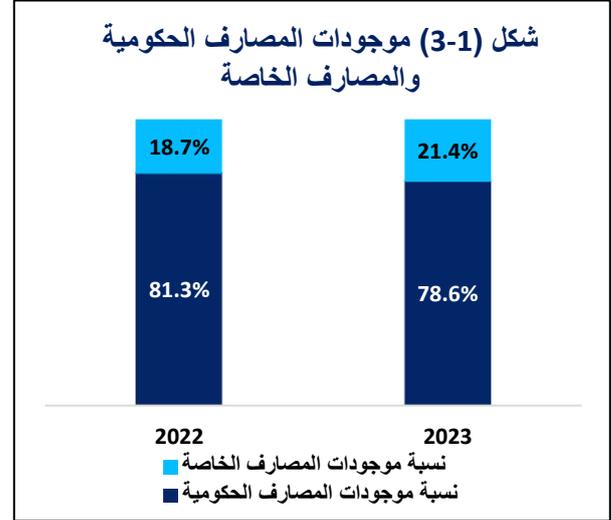
شهد القطاع المصرفي في العراق في عام 2023، نمواً في إجمالي الموجودات بنسبة

في حين أنخفضت نسبة موجودات **المصارف التقليدية** عام 2023، لتصل إلى (90.34%) بعد ما كانت (91.85%) في عام 2022 إذ بلغت (185.43) تريليون دينار في عام 2023 وفي المقابل ارتفعت نسبة موجودات **المصارف الإسلامية** من (8.15%) عام 2022 إلى (9.7%) عام 2023 حيث بلغت في هذا العام (19.81) تريليون دينار كما موضح في الشكل (5-1).

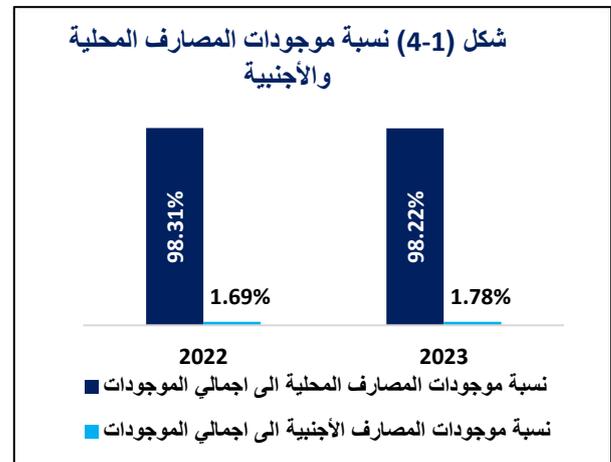


ويتضح من مؤشر هيرفندل-هيرشمان (Herfindahl-Hirschman) في الشكل (6-1) الذي يظهر أن مستوى تركيز الموجودات الأكبر خمسة مصارف قد انخفض من (2125.3) درجة في عام 2022 إلى (1937.3) درجة في عام 2023، متجاوزاً المعيار المحدد البالغ (1800). هذا الانخفاض يشير إلى أن الموجودات تم تجميعها في أكبر خمسة مصارف، ويعني هذا الانخفاض تحسن مستوى المنافسة بين المصارف، وإمكانية تراجع هذا المستوى مستقبلاً في حال اعتماد المصارف الأخرى أدوات التكنولوجيا المالية لتقديم خدمات ومنتجات مالية جديدة.

وأهميتها، وهو مؤشر جيد يعكس تحسن مستوى المنافسة بين المصارف الخاصة والحكومية وكما موضح في الشكل (3-1).



كذلك انخفضت نسبة مساهمة موجودات **المصارف المحلية** بشكل طفيف في عام 2023، إلى (98.22%) وبمبلغ (201.58) تريليون دينار، بعد أن بلغت (98.31%) وبمبلغ (195.30) تريليون دينار في عام 2022. في الوقت نفسه، ارتفعت نسبة إجمالي موجودات **المصارف الأجنبية** من (1.69%) وبمبلغ (3.36) تريليون دينار في عام 2022، إلى (1.78%) وبمبلغ (3.66) تريليون دينار في عام 2023، كما هو موضح في الشكل (4-1).

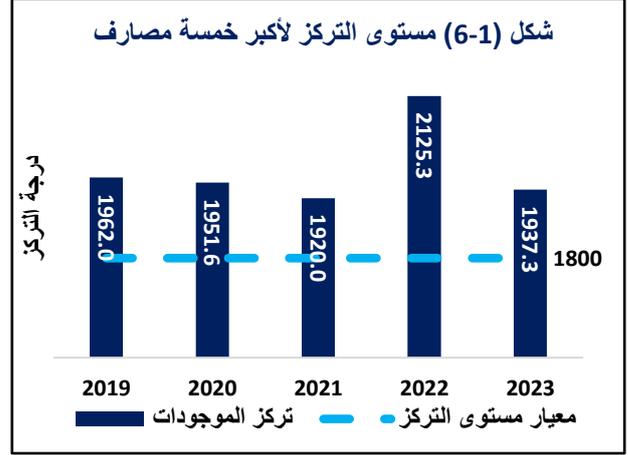


ويلحظ من الشكل (8-1) ارتفاع نسبة مساهمة رأس المال للمصارف الحكومية كجزء من إجمالي رأس مال القطاع المصرفي من (25.3%) إلى (26.3%) خلال المدة (2023-2022)، ويعود ذلك إلى زيادة رأسمال المصرف الصناعي ليصل (854.5) مليار دينار في عام 2023.

أما المصارف الخاصة، فقد ارتفع إجمالي رأس مالها إلى (14.04) تريليون دينار في عام 2023 بنسبة نمو (5.2%) مقارنة بالعام السابق الذي بلغ (13.36) تريليون دينار. وهناك انخفاض في نسبة مساهمة رأس المال للمصارف الخاصة كجزء من إجمالي رأس مال القطاع المصرفي من (74.7%) إلى (73.7%) خلال المدة (2023-2022)، ولكنها مازالت تشكل النسبة الأكبر.

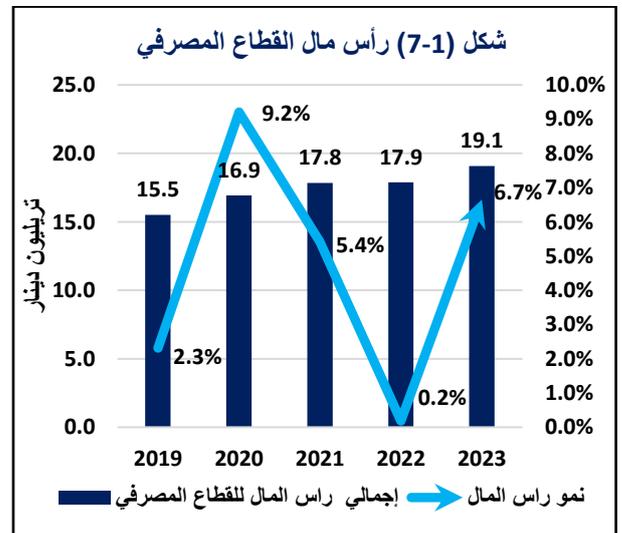


ويوضح الشكل (9-1) أن هناك تغيرات في رأس المال بين المصارف المحلية والأجنبية في القطاع المصرفي. إذ ارتفع إجمالي رأس المال للمصارف المحلية، من (17.08) تريليون دينار في عام 2022 إلى (18.30) تريليون دينار في عام 2023 بمعدل نمو قدره (7.1%). وزادت نسبة



3-1-1 رأس مال القطاع المصرفي:

ارتفع إجمالي رأس المال القطاع المصرفي العراقي إلى (19.07) تريليون دينار في عام 2023 بمعدل نمو قدره (6.7%) مقارنة بالعام السابق الذي بلغ (17.9) تريليون دينار نتيجة التعليمات الصادرة من البنك المركزي بزيادة سقف رأس المال للمصارف من (250) مليار دينار إلى (400) مليار دينار على شكل ثلاث دفعات وكل دفعة (50) مليار دينار ابتداءً من الدفعة الأولى بتاريخ 2023/12/31 ولغاية نهاية عام 2024. نجد ان إجمالي رأس مال المصارف الحكومية قد ارتفع ليصل إلى (5.02) تريليون دينار بمعدل نمو (11.3%) في عام 2023 مقارنة بعام 2022 الذي بلغ (4.51) تريليون دينار. وكما في الشكل (7-1).

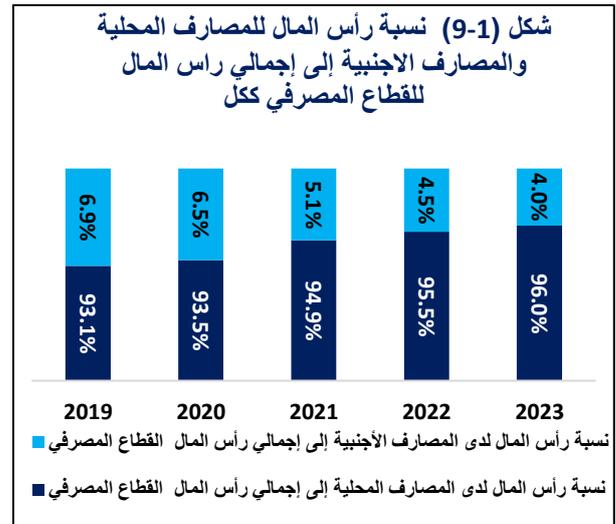


ارتفعت بمقدار (5.3) تريليون دينار، بنسبة نمو قدرها (5.13%) في عام 2023 مقارنة بالعام السابق. ومع ذلك، شهدت ودائع التوفير انخفاضاً طفيفاً في معدلات النمو بنسبة (2.0%). إضافة إلى ذلك، انخفضت الودائع الثابتة بنسبة (4.8%) في عام 2023 مقارنة بالعام السابق. إن ارتفاع حجم الودائع الجارية يعني زيادة الخدمات المالية التي تقدمها المصارف إلى الجمهور، كما هو موضح في الشكل (10-1).



ولوحظ من الشكل (11-1) ارتفاع الودائع للمصارف الحكومية من (115.86) تريليون دينار في عام 2022 إلى (116.3) تريليون دينار في عام 2023 بنسبة نمو (0.37%)، وهذا نتيجة لزيادة الودائع الحكومية والمؤسسات العامة لتشكل نسبة (65%) من إجمالي الودائع في عام 2023 بعد أن كانت تشكل نسبة (63%) في عام 2022، إذ بلغت نسبة النمو في الودائع الجارية (0.95%). أما ودائع التوفير فقد انخفضت بمقدار (54) مليار دينار عراقي، وبنسبة (-0.37%)، كما انخفض إجمالي الودائع الثابتة بمقدار (405) مليار دينار في عام 2023.

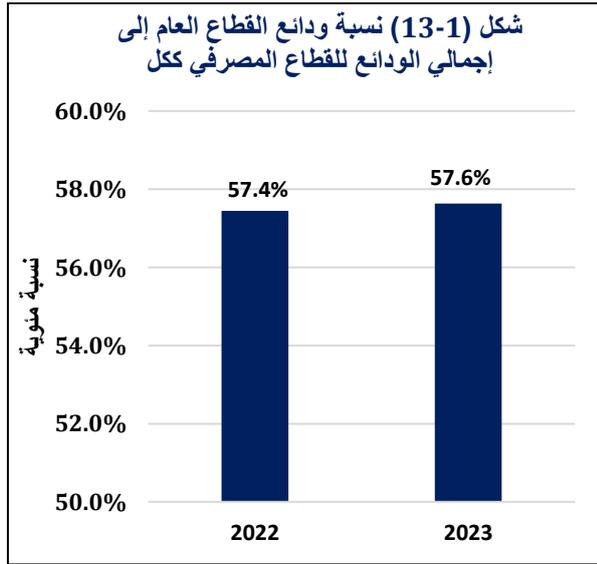
مساهمة رأس المال في المصارف المحلية كجزء من إجمالي رأس مال القطاع المصرفي من (95.5%) في العام السابق إلى (96%) في عام 2023. أما بالنسبة للمصارف الأجنبية، فقد شهدت انخفاضاً في إجمالي رأس المال من (799.9) مليار دينار في عام 2022 إلى (768.9) مليار دينار في عام 2023 على الرغم من التزام المصارف الأجنبية بزيادة رأسمالها، إلا أن انسحاب بعض فروع المصارف الأجنبية من السوق العراقية كان له الأثر الأكبر في التأثير على إجمالي رأس مال المصارف الأجنبية، إذ تراجعت نسبة مساهمة رأس المال للمصارف الأجنبية كجزء من إجمالي رأس مال القطاع المصرفي من (4.5%) في العام السابق إلى (4%) في عام 2023.



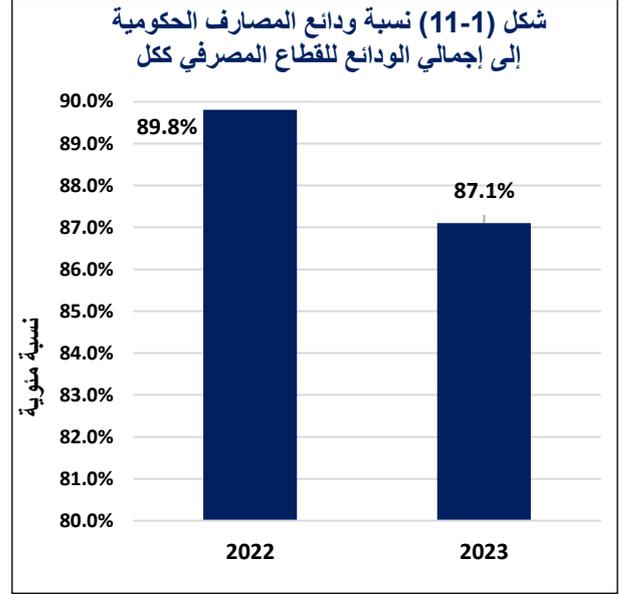
4-1-1 ودائع القطاع المصرفي:

في عام 2023، شهد القطاع المصرفي تقدماً كبيراً ضمن مجال الودائع، حيث ارتفع رصيد الودائع من (129.0) تريليون دينار في عام 2022 إلى (133.50) تريليون دينار في عام 2023، بمعدل نمو قدره (3.42%)، وهو أقل بكثير من معدل النمو السابق الذي بلغ (28.34%). ويعود سبب الارتفاع إلى الارتفاع في الودائع الجارية، التي

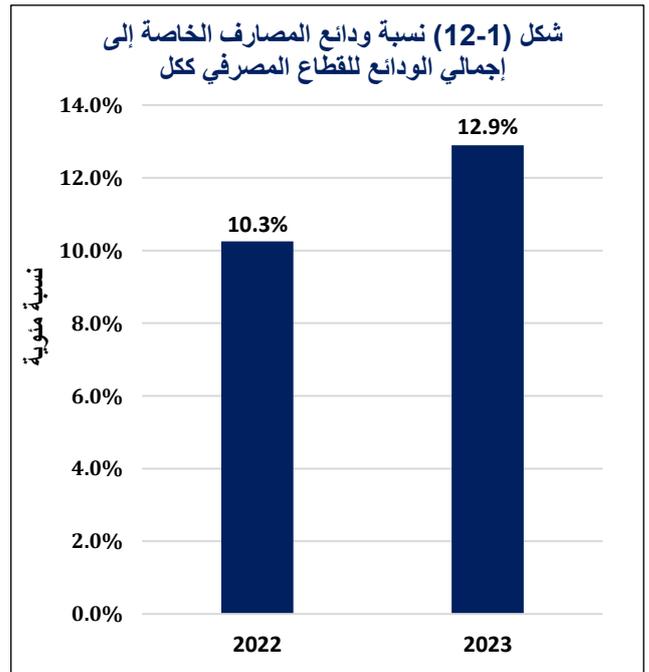
ولوحظ من الشكل (1-13) أن إجمالي ودائع القطاع العام قد شهدت ارتفاعاً، لتصل إلى (76.9) تريليون دينار في عام 2023، بمعدل نمو بلغ (3.8%) مقارنة بالعام 2022 والبالغ (74.1) تريليون دينار عراقي، وقد بلغ إجمالي الودائع للقطاع العام نسبة (57.6%) من إجمالي ودائع القطاع المصرفي في عام 2023، مقارنة بـ (57.4%) في العام السابق. وأيضاً ارتفع إجمالي الودائع لدى الحكومة المركزية من (43.0) تريليون دينار في عام 2022 إلى (47.3) تريليون دينار في عام 2023. أما بالنسبة للمؤسسات العامة فقد انخفضت من (31.1) تريليون دينار في العام السابق إلى (29.6) تريليون دينار في العام 2023.



في حين سجلت ودائع القطاع الخاص ارتفاعاً بمقدار (1.6) تريليون دينار في عام 2023 وبمعدل نمو بلغ (3%) مقارنة بالعام السابق. وتناقصت نسبة القطاع الخاص من إجمالي ودائع القطاع المصرفي بنسبة ضئيلة من (42.6%) في العام 2022 إلى (42.4%) في عام 2023 نتيجة تزايد إجمالي ودائع القطاع العام. إن ارتفاع حجم الودائع يشير إلى

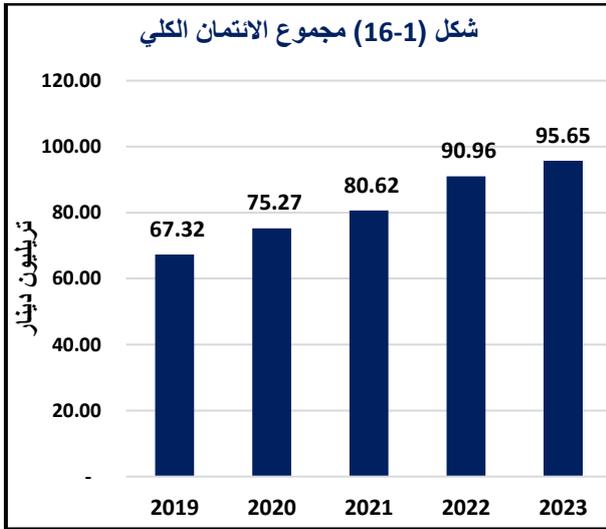


أما فيما يتعلق بالمصارف الخاصة، فقد سجلت زيادة في إجمالي الودائع بمقدار (4.0) تريليون دينار، بنسبة نمو (30.1%) في عام 2023 مقارنة بالعام السابق الذي بلغت فيه (5.7%)، وتشكل الودائع الجارية النسبة الأكبر من إجمالي الودائع بقيمة (13.6) تريليون دينار، في حين بلغ إجمالي الودائع الثابتة والتوفير (1.7) و(1.9) تريليون دينار على التوالي في عام 2023. على النحو المبين في الشكل (1-12).



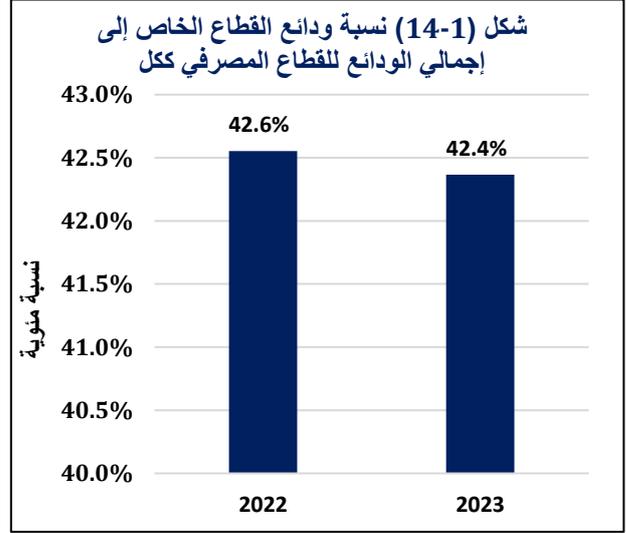
1-1-5 تطور الائتمان المصرفي:

سجّل الائتمان الكلي المقدم من المصارف ارتفاعاً في عام 2023. إذ ارتفع من (90.96) تريليون دينار عراقي في عام 2022 إلى (95.65) تريليون دينار في عام 2023، بمعدل نمو بلغ (5.2%). وكانت الزيادة الأكبر في الائتمان الكلي نتيجة ارتفاع إجمالي الائتمان النقدي من (60.58) تريليون دينار في عام 2022 إلى (69.25) تريليون دينار في عام 2023، بمعدل نمو قدره (14.32%). على الجانب الآخر، شهد إجمالي الائتمان التعهدي انخفاضاً من (30.38) تريليون دينار في عام 2022 إلى (26.40) تريليون دينار في عام 2023، بمعدل انخفاض بلغ (13.1%) والشكل (16-1) يوضح ذلك.



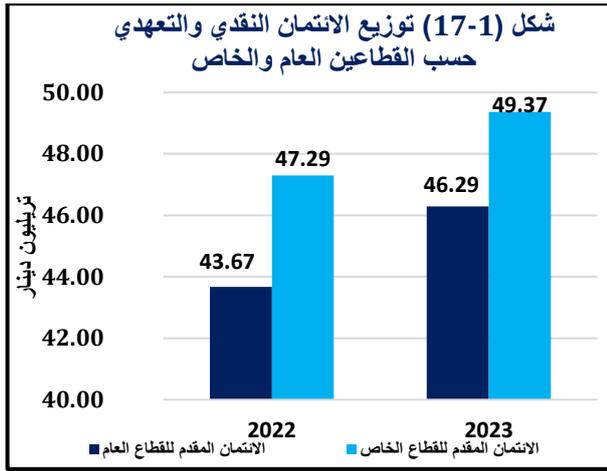
ولوحظ أن إجمالي الائتمان النقدي الممنوح للقطاع العام والخاص كان أكبر من حجم الائتمان التعهدي الممنوح لهما. إذ ارتفع حجم الائتمان النقدي الممنوح للقطاع العام من (25.56) تريليون دينار في عام 2022 إلى (29.70) تريليون دينار في عام 2023، بمعدل نمو بلغ (16.2%). وبلغت نسبته إلى إجمالي الائتمان النقدي الكلي (42.9%)

ثقة المودعين في المصارف وهو ما يضمن واستقرارها، وكما موضح في الشكل (14-1).



ولوحظ من الشكل (15-1) انخفاض مؤشر هيرفندل-هيرشمان، الذي يقيس تركّز الودائع، من (2682.76) نقطة عام 2022 إلى (2551.74) نقطة في عام 2023، ومع ذلك، لا تزال قيمة المؤشر أعلى من مستوى التركز المعياري (1800) نقطة، وهو دليل واضح على ثقة الجمهور بتلك المصارف؛ لكون أغلبها تابع للقطاع العام، ومن ثمّ فهي مضمونة من الدولة، لذلك فإنّ ارتفاع التركزات فيها لا يُشكّل خطراً في النظام المالي، ويتوجب على المصارف الخاصة زيادة الخدمات المصرفية المقدمة من قبلها لخفض حجم التركز.





ولا تزال المصارف الحكومية تمتلك النسبة الأكبر من إجمالي الائتمان النقدي والتعهدي الذي يقدمه القطاع المصرفي. ويعود ذلك إلى الرصيد الكبير للودائع الذي تمتلكه هذه المصارف، مما يمكنها من منح الائتمان. بالإضافة إلى ذلك، تتمتع هذه المصارف بثقة الجمهور، وفي عام 2023، ارتفع إجمالي الائتمان النقدي الممنوح من قبل المصارف الحكومية من (50.72) تريليون دينار في عام 2022 إلى (58.40) تريليون دينار، بمعدل نمو بلغ (15.1%). وارتفعت نسبته إلى إجمالي الائتمان النقدي للقطاع المصرفي ككل بنسبة (84.3%) للعام نفسه، مقارنةً بالعام السابق والبالغة (83.7%). يليه انخفاض إجمالي الائتمان التعهدي من (18.52) تريليون دينار في عام 2022 إلى (16.85) تريليون دينار في عام 2023، بمعدل انخفاض (9%-). وارتفعت نسبته إلى إجمالي الائتمان التعهدي من (61%) إلى (63.8%) خلال المدة (2023-2022). أما بالنسبة للمصارف الخاصة، فقد ارتفع إجمالي الائتمان النقدي من (9.85) تريليون دينار في عام 2022 إلى (10.86) تريليون دينار في عام 2023، بمعدل نمو بلغ (10.2%). وبالمقابل، انخفض حجم الائتمان التعهدي الذي تمنحه من (11.86) تريليون

للعام نفسه. هذا الارتفاع نتيجة زيادة إجمالي الائتمان النقدي الممنوح للحكومة المركزية من (21.98) تريليون دينار إلى (27.45) تريليون دينار، بمعدل نمو بلغ (24.9%) في المدة (2023-2022). وفي نفس السياق، انخفض حجم الائتمان النقدي في المؤسسات العامة من (3.58) تريليون دينار في عام 2022 إلى (2.3) تريليون دينار لعام 2023. مقارنةً بإجمالي الائتمان النقدي الممنوح للقطاع الخاص، وارتفع هذا الأخير من (35) تريليون دينار في عام 2022 إلى (39.55) تريليون دينار، بمعدل نمو (12.9%) في عام 2023. يُظهر هذا النمو استمرار الفجوة بين نسبة الائتمان النقدي الممنوح للقطاع العام ونسبة الائتمان النقدي في القطاع الخاص. وهذا مؤشر جيد يُظهر انخفاض تأثير مزاحمة القطاع العام للقطاع الخاص في الحصول على الائتمان النقدي. أما فيما يتعلق بالائتمان التعهدي الممنوح للقطاع العام، فقد انخفض من (18.11) تريليون دينار في عام 2022 إلى (16.58) تريليون دينار في عام 2023، بمعدل انخفاض بلغ (8.4%). هذا الانخفاض يعود لتقليل حجم الائتمان التعهدي الممنوح للمؤسسات العامة من (13.0) تريليون دينار إلى (11.84) تريليون دينار، بمعدل انخفاض بلغ (9.2%) ضمن المدة (2023-2022). وكذلك، سجّل القطاع الخاص انخفاضاً إلى (9.82) تريليون دينار وبمعدل نمو سالب بلغ (20%) في عام 2023، مقارنةً بالعام السابق والبالغ (12.3) تريليون دينار. وبلغت نسبة الائتمان التعهدي الممنوح للقطاع العام والقطاع الخاص إلى إجمالي الائتمان التعهدي (62.8%) و(37.2%) على التوالي في عام 2023. وكما مبين في الشكل (17-1).

الائتمان الذي تقدّمه مقارنةً بالمصارف الخاصة، وعلى النحو المبين في الشكل (19-1).

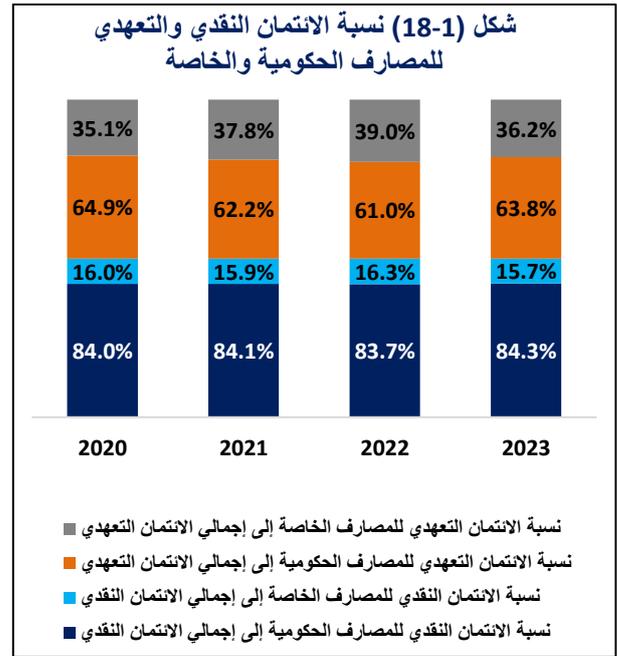


وعلى الرغم من أن نسبة الائتمان النقدي المقدم للقطاع الخاص من قبل المصارف الخاصة إلى نسبة ودائع القطاع الخاص لدى المصارف الخاصة قد بلغت نسبة (70.13%)، إلى أن حجم الائتمان النقدي المقدم للقطاع الخاص من قبل المصارف الخاصة والبالغ (10.80) تريليون دينار يعد منخفض مقارنةً بالائتمان النقدي المقدم من قبل المصارف الحكومية إلى القطاع الخاص والبالغ (28.76) تريليون دينار.

1-5-1-1 التوزيع القطاعي للائتمان النقدي:

سجل قطاع خدمات المجتمع ارتفاعاً في إجمالي الائتمان النقدي الممنوح له ليصل الى (30.8) تريليون دينار وبمعدل نمو (24.4%) لعام 2023، مقارنةً بالعام السابق والبالغة (24.8) تريليون دينار واستحوذ هذا القطاع على النسبة الأكبر من إجمالي الائتمان النقدي إذ ازدادت هذه النسبة من (40.9%) إلى (44.5%) وعلى الرغم من استحواد قطاع الخدمات على النسبة الأكبر من حجم الائتمان النقدي

دينار في العام السابق إلى (9.55) تريليون دينار في عام 2023، بمعدل انخفاض (19.4%). يُظهر هذا الانخفاض في نسبته إلى إجمالي الائتمان التعهدي من (39.0%) إلى (36.2%) في المدة (2023-2022)، كما هو موضح في الشكل (18-1).



وتمتلك المصارف الحكومية السيطرة على نسبة كبيرة من الائتمان الذي يُقدمه القطاع المصرفي، حيث بلغت نسبة الائتمان المقدم من أكبر خمسة مصارف حكومية 82.23% من إجمالي الائتمان النقدي. لتكون الحصة السوقية مرتفعة في المصارف الحكومية، وقد سجّلت درجة تركّز الائتمان لأكبر خمسة مصارف ارتفاعاً بمقدار (1954.9) درجة لعام 2023 مقارنةً بالعام السابق والبالغة (1816.4) درجة، إنّ تركّز الائتمان لدى المصارف الحكومية يكشف عن أثرها في السيطرة على القطاع المصرفي، وهذه نتيجة طبيعية لشبكة فروعها المنتشرة في أنحاء العراق كافةً، وسهولة الوصول إلى خدماتها، ودورها التنموي الواضح من زيادة



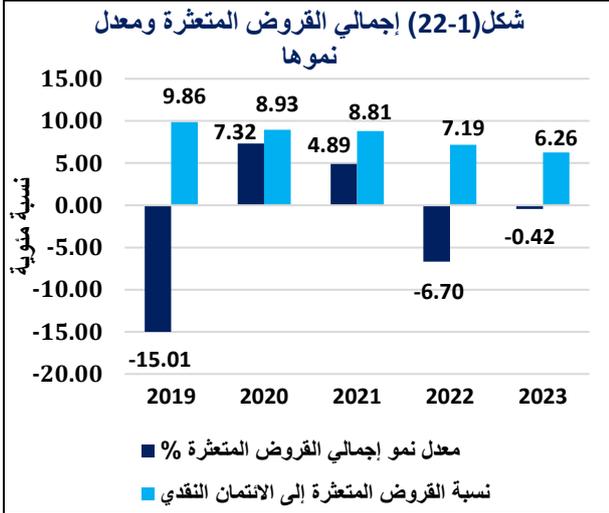
2-5-1-1 تحليل فجوة الائتمان النقدي المقدم للقطاع الخاص إلى الناتج المحلي الإجمالي Credit to GDP Gap:

تُقاس الفجوة من خلال الفرق بين نسبة الائتمان النقدي المقدم للقطاع الخاص إلى الناتج المحلي الإجمالي واتجاهها طويل الأجل لمواجهة التقلبات الدورية، وتشير الإشارة الموجبة للفجوة إلى تسارع نمو النسبة عبر اتجاهها التاريخي، مما يتطلب بناء مصدّات Buffers (من رأس المال الاحتياطي) وذلك لحماية النظام المصرفي من المخاطر المحتملة عند بلوغها نسبة (2.5%)، كما وإن زيادة قيمة الفجوة عن قيمة الحدّ الأعلى البالغة (10%) تفسر ارتفاع إجمالي الائتمان بنسبة أكبر من معدّل نمو الناتج المحلي الإجمالي مما يعني زيادة درجة المخاطر المترتبة بسبب الإفراط في منح الائتمان إلى القطاع الخاص، ممّا يتطلّب بناء مقدار أكبر من احتياطات رأس المال الإضافي لمواجهة الخسائر المتوقعة التي قد يتعرّض لها النظام المالي لكي يبقى قادراً على الاستمرار في أداء وظائفه الأساسية.

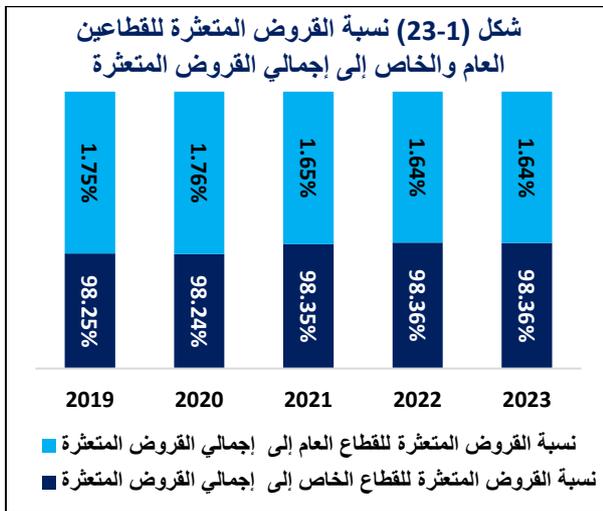
تمّ استعمال طريقة Hedrick-Prescott Filter (HP) المستخدمة من قبل لجنة بازل للرقابة المصرفية (BCBS) لحساب فجوة الائتمان إلى الناتج المحلي الإجمالي Credit-GDP Gap، والناتج الموضحة في الشكل (21-1) تشير إلى

إلا أنه لا يمثل خطر على القطاع المصرفي طالما أن نسبة القروض المتعثرة لإجمالي الائتمان لقطاع الخدمات كانت منخفضة حيث بلغت (1.01%) عام 2023 وبلغت نسبة القروض المتعثرة لهذا القطاع إلى إجمالي القروض المتعثرة (7.1%) للعام نفسه. وبلي قطاع خدمات المجتمع كل من قطاع التشييد والبناء الذي ارتفع فيه إجمالي الائتمان النقدي من (14.3) تريليون دينار لعام 2022 إلى (14.7) تريليون دينار وبمعدل نمو (2.6%) في عام 2023، ومع ذلك انخفضت نسبته إلى إجمالي الائتمان النقدي من (23.68%) إلى (21.25%) خلال عام (2023-2022)، فضلاً عن ارتفاع إجمالي الائتمان النقدي المقدم إلى قطاع التجارة والمطاعم والفنادق بمقدار (3.3) تريليون دينار، وبلغت نسبته إلى إجمالي الائتمان النقدي (18.89%) عام 2023 مقارنة بالعام السابق الذي بلغ (16.17%)، أمّا القطاعات الأخرى مثل الصناعة التحويلية والزراعة والصيد وغيرها فقد حصلت على نسب أقل من إجمالي الائتمان الممنوح، وهذا يشير إلى أنّ المصارف العراقية تعتمد كثيراً على منح القروض التجارية والبناء والتشييد نظراً إلى الضمانات (Collateral) التي تستطيع هذه القطاعات توفيرها مقارنةً بالقطاعات الأخرى. ومن ناحية أخرى فقد أسهمت طبيعة النشاط الاقتصادي الحقيقي الذي تطغى عليه هذه النشاطات (خدمات المجتمع والبناء والتشييد والمطاعم والفنادق والتجارة) ومحدودية النشاطات الأخرى (الصناعية والزراعية وغيرها)، أسهمت في تشكيل خارطة التوزيع القطاعي للائتمان المصرفي، كما موضح في الشكل (20-1).

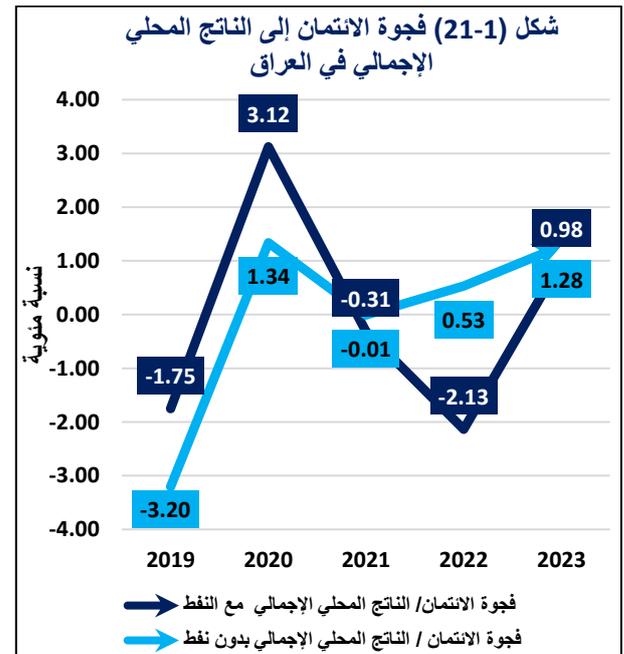
والذي بلغ (7.19%)، مما يعني تراجع المخاطر التي تواجه القطاع المصرفي، لاسيما المخاطر الناتجة عن نشاط القطاع الخاص الذي تشكل قروضه المتعثرة النسبة الأكبر مقارنة بالقطاع العام، وكما مبين في الشكل (22-1).



كما ويوضح الشكل (1-23) استمرار تحمل القطاع الخاص على النسبة الأكبر من القروض المتعثرة مقارنة بالقطاع العام، وانخفاض القروض المتعثرة فيه من (4.28) تريليون دينار لعام 2022 إلى (4.27) تريليون دينار وبمعدل نمو سالب (0.42%-) لعام 2023، واستقرت نسبة القروض المتعثرة للقطاع الخاص إلى إجمالي القروض المتعثرة عند (98.36%) مقارنة بالعام السابق.



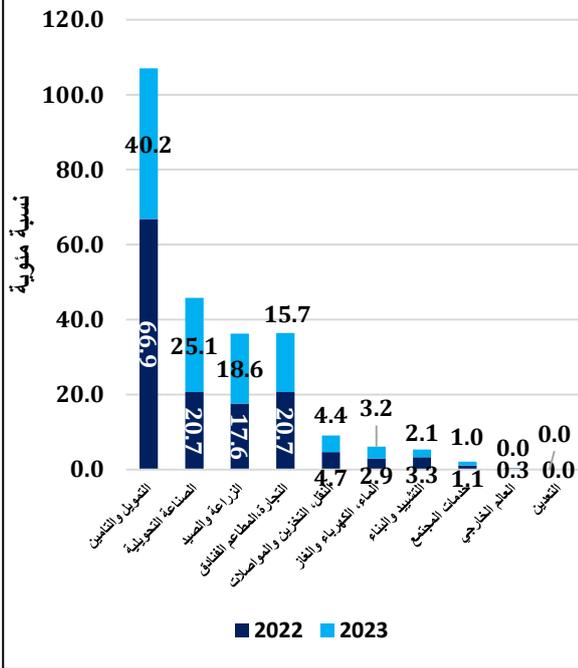
وجود فجوة موجبة مع اعتماد بيانات الناتج المحلي الإجمالي مع النفط بنسبة (0.98%) وكذلك ظهور فجوة موجبة في حالة اعتماد بيانات الناتج المحلي الإجمالي من دون النفط بنسبة (1.28%) وذلك لزيادة الائتمان المُقدّم للقطاع الخاص بنسبة (12.9%) في عام 2023، تشير هذه البيانات إلى عدم الحاجة إلى بناء مصدات اضافية من راس المال، أي أنّ الائتمان المصرفي يمكن أن يزداد من دون أن يؤثر في الاستقرار داخل النظام المالي العراقي، مع مراعاة المعايير والأسس الواجب توافرها عند منح الائتمان للقطاعات الاقتصادية المختلفة.



6-1-1 إجمالي القروض المتعثرة:

سجلت إجمالي القروض المتعثرة انخفاضاً بلغ (4.34) تريليون دينار وبمعدل نمو سالب بلغ (0.42%) في عام 2023 مقارنة بالعام السابق والبالغة (4.36) تريليون دينار، وانخفاض نسبة القروض المتعثرة إلى إجمالي الائتمان النقدي إلى (6.26%) في عام 2023 مقارنة بالعام السابق

شكل (1-25) نسبة الديون المتعثرة لكل قطاع إلى الائتمان النقدي الممنوح للقطاع نفسه

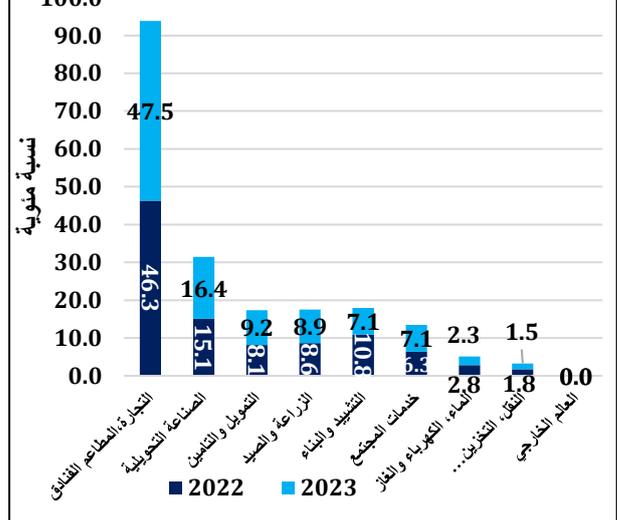


2-1 القطاع المالي غير المصرفي:

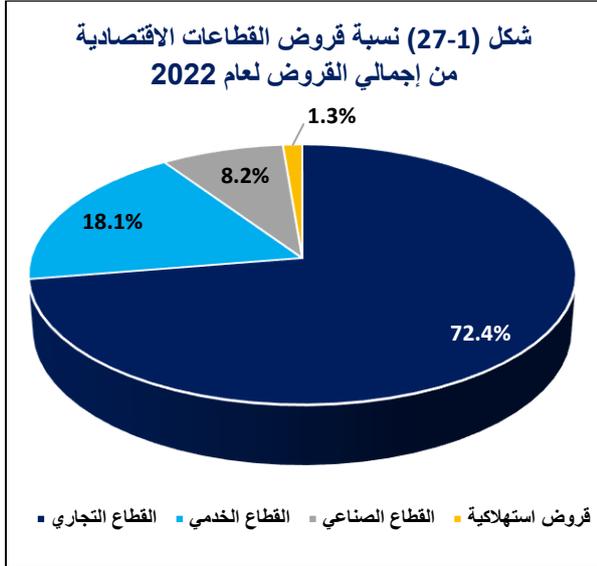
يعتبر القطاع المالي غير المصرفي في العراق أحد أهم القطاعات التي تساهم في تحقيق النمو والاستقرار المالي والاقتصادي. ويضم هذا القطاع مؤسسات مالية تمتلك محافظ استثمارية تحتوي على أصول مالية وغير مالية لإقراض الأفراد والشركات، وكذلك للاستثمار في سندات العامة التي تصدرها الحكومة. ويشرف البنك المركزي العراقي على بعض هذه المؤسسات، بينما تعمل البعض الآخر خارج نطاق إشرافه، إذ تؤثر هذه المؤسسات على الاستقرار المالي من خلال إدارتها للمخاطر المالية وتوجيه استثماراتها نحو الأنشطة داخل القطاعات المختلفة. ومن الضروري متابعة أداء هذا القطاع لضمان استمراريته في دعم النمو والاستقرار المالي.

يبين الشكل (1-24) نسب الديون المتعثرة للقطاعات الاقتصادية وقد كانت النسب متفاوتة لكل قطاع، فقد استحوذ قطاع التجارة، المطاعم والفنادق على النسبة الأعلى في عام 2023 وبنسبة ديون متعثرة (47.5%)، وحلّ بعده كُلاً من قطاع الصناعة التحويلية والتمويل والتأمين بنسبة ديون متعثرة بلغت (16.4%) و(9.2%) على التوالي لعام 2023، مقارنةً بعام 2022 التي بلغت فيه (15.1%) و(8.1%) على التوالي.

شكل (1-24) نسبة الديون المتأخرة التسديد لكل قطاع إلى إجمالي القروض المتعثرة



وقد أظهرت نسبة الديون المتعثرة لكل قطاع إلى إجمالي ائتمان النقدي الممنوح للقطاع نفسه انخفاض نسب مخاطر التعثر في كُلاً من قطاع التمويل والتأمين الذي بلغت نسبته (40.2%) يليه قطاع التجارة والمطاعم والفنادق بنسبة (15.7%)، في حين لوحظ ارتفاع النسبة في كل من قطاع الصناعة التحويلية إذ بلغت (25.1%)، وقطاع الزراعة والصيد بنسبة (18.6%) أما القطاعات الأخرى فقد سجّلت نسباً متفاوتة، على النحو المبين في الشكل (1-25).



2-1-2-1 شركات الصرافة والتوسط ببيع وشراء العملة الأجنبية:

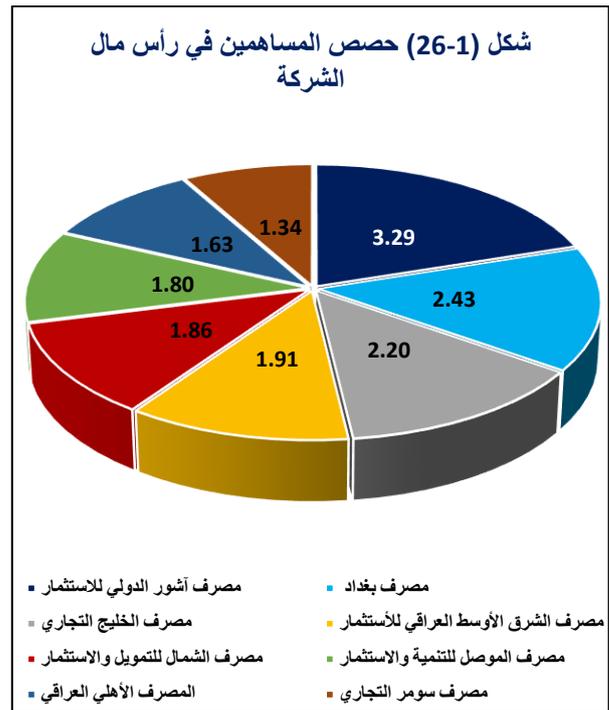
تُعتبر أحد أساسيات البنية التحتية للنظام المالي غير المصرفي في العراق. تلعب هذه الشركات دوراً حيوياً في تلبية الاحتياجات المحلية من العملات الأجنبية للمعاملات الاقتصادية غير المنظورة، مثل السفر، والتعليم، والصحة، والسياحة، بالإضافة إلى عمليات الحوالات النقدية من المقيمين إلى عوائلهم وأصدقائهم في الخارج والحوالات الداخلية. ويصنف عدد شركات الصرافة البالغ عددها (565) شركة إلى غاية عام 2022، وحسب الآتي:

- شركات الصرافة من فئة (A) عددها (73) شركة إذ يبلغ إجمالي موجوداتها الشركة 494 مليار دينار عراقي.
- شركات الصرافة من فئة (B) بلغ عددها (52) شركة إذ يبلغ إجمالي موجوداتها 146 مليار دينار.
- شركات التوسط ببيع وشراء العملة الأجنبية عددها (440) شركة إذ يبلغ إجمالي موجوداتها (235) مليار دينار.

1-2-1 المؤسسات المالية غير المصرفية ضمن إشراف البنك المركزي:

1-1-2-1 شركة تمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة: (1)

تلعب الشركة دوراً حيوياً في دعم الاقتصاد المحلي وتعزيز النمو المستدام، إذ تساهم في توفير التمويل والدعم اللازمين للمشاريع الصغيرة والمتوسطة، مما يعزز من فرص العمل ويسهم في تحقيق التنمية الاقتصادية. إذ بلغ رأس مال شركة تمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة في عام 2022 ما مقداره (16.46) مليار دينار عراقي وبمشاركة (8) مصارف خاصة، وكما مبين في الشكل (26-1).



وقد بلغ حجم محفظة القروض المقدمة من الشركة بواسطة المصارف المساهمة بمبلغ مقداره (1.160) مليار دينار عراقي في عام 2022 وذلك من طريق تقديم (73) قرضاً، وتوزعت ما بين القطاعات كما موضح في الشكل (27-1).

(1) التقرير السنوي للشركة العراقية لتمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة لعام 2022.

3-1-2-1 شركات الاستثمار المالي:

هي مؤسسات مالية غير مصرفية في العراق تُخضع لرقابة البنك المركزي العراقي وتخصص في مجال الاستثمار في الأوراق المالية. تقوم هذه الشركات بتكوين وإدارة محافظ الأوراق المالية، وذلك من خلال تحريك رؤوس الأموال المجمدة نحو القنوات الاستثمارية، مما يسهم في تنشيط دور الاقتصاد الوطني وتطويره. وفي عام 2022، بلغ عدد هذه الشركات 5، برأس مال إجمالي قدره 6.6 مليار دينار، وكان حجم الموجودات في عام 2022 يبلغ 7.4 مليار دينار.

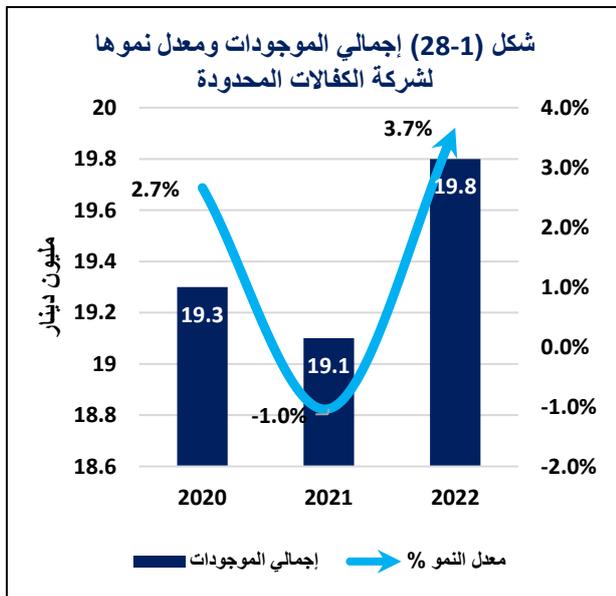
4-1-2-1 مزودو خدمات الدفع الإلكتروني:

شهدت شركات الدفع الإلكتروني نمواً كبيراً بفضل تقدم تكنولوجيا المعلومات والاتصالات. يعتمد هذا النمو بشكل كبير على نظام المدفوعات العراقي، الذي يجعل عمليات الدفع والمعاملات المالية أسهل وأسرع وأكثر أماناً، مما زاد من استخدام خدمات الدفع الإلكتروني للأفراد والشركات عبر الإنترنت بتكلفة أقل. وبلغ عدد شركات الدفع الإلكتروني (17) شركته عام 2022 بإجمالي رأس مال مقداره (252.9) مليار دينار في عام 2022.

5-1-2-1 شركة الكفالات المصرفية المحدودة:

بلغ رأس مال شركة الكفالات المصرفية المحدودة 9.62 مليار دينار عراقي في عام 2022، ويعدد مساهمين 15 مصرفاً عراقياً خاصاً بنسبة 99.61% وشركة وساطة مالية بنسبة 0.24%، و15 مساهم شخصي بنسبة 0.15%. وتهدف الشركة بصفة أساسية إلى تشجيع المصارف الخاصة على منح قروض مضمونة من الشركة العراقية،

لتعزيز نشاط المشاريع الصغيرة والمتوسطة. تقدم الشركة كفالات تصل إلى 75% من قيمة القروض الممنوحة من المصارف المشاركة، وتتراوح حدود القروض بين 5 و250 ألف دولار أمريكي أو ما يعادلها بالدينار العراقي. تحصل الشركة على إيرادات من النشاط التشغيلي والاستثماري للقروض بمقابل كفالة ويلحظ من الشكل (1-28) ارتفاع إجمالي موجودات الشركة بنسبة 3.7% لتصل إلى 19.8 مليون دينار في عام 2022، مقارنة بـ 19.1 مليون دينار في عام 2021. وتعد هذه الزيادة مؤشراً إيجابياً يعكس نمو واستقرار الشركة في السوق المالية. وهذا يؤثر بشكل إيجابي في القطاع المالي غير المصرفي، عبر توفير كفالات للقروض التي تعزز نشاط المشاريع الصغيرة والمتوسطة، مما يعزز الاستثمار ويعمل على تنشيط الاقتصاد المحلي.



6-1-2-1 الشركة العراقية لضمان الودائع (2):

شركة ضمان الودائع العراقية تلعب دوراً حيوياً في تعزيز الاستقرار المالي من خلال نظام ضمان الودائع المصرفية. تهدف الشركة إلى توفير حماية

وبلغ إجمالي إيرادات الشركة من أقساط الضمان المدفوعة من المصارف الأعضاء في عام 2023 بلغ قرابة 27.5 مليار دينار، مقارنة بـ 28.3 مليار دينار في عام 2022. بالإضافة إلى ذلك، بلغت إجمالي إيرادات الاستثمار حوالي 5 مليار دينار، تأتي من الودائع الاستثمارية في السندات الحكومية، إضافة إلى شهادات الإيداع الإسلامية.

1-2-2-1-2-1 المؤسسات المالية غير المصرفية خارج إشراف البنك المركزي:

1-2-2-1-1 صندوق الإسكان العراقي:

يهدف الصندوق إلى توفير سكن لائق لأكثر عدد ممكن من الأسر والأفراد في العراق، وتوسيع خيارات السكن وتحسين كفاءة الإنتاج السكني. ويظهر مجموع الموجودات للصندوق والذي بلغ (4.99) تريليون دينار عراقي، إضافةً إلى رأس مال الصندوق البالغ (919.5) مليار دينار عراقي، بإجمالي قروض ممنوحة بلغت (3.94) تريليون دينار عراقي، في عام 2022. وهذه القروض تعكس نجاح الصندوق في تحقيق أهدافه وتوفير السكن اللائق، علماً إن معظم القروض الممنوحة هي من مبادرات البنك المركزي العراقي، وذلك استمراراً لدوره التنموي ومساهمته في تعزيز النمو الاقتصادي تحقيقاً لأهداف السياسة النقدية، لا سيما استقرار المستوى العام للأسعار.

1-2-2-1-2-1 صندوق التقاعد الوطني:

يعمل هذا الصندوق على خدمة المتقاعدين المدنيين والعسكريين وقوى الأمن للحصول على حقوقهم التقاعدية بأسرع وقت ممكن، حيث يتلقى الصندوق إيراداته من مصادر عدة، منها جمع

لودائع المصارف، مما يسهم في بناء الثقة في القطاع المصرفي وتعزيز الاستقرار المالي العام. يساهم نظام الضمان في تقليل ظاهرة اكتناز الأموال لدى الجمهور، حيث يشجع المودعين على وضع أموالهم في البنوك بثقة. تم تحديد رأس مال الشركة بمبلغ 100 مليار دينار عراقي، حيث يبلغ سعر السهم واحد دينار عراقي، وهذا يضمن قدرة الشركة على تحمل المخاطر وتلبية الالتزامات، مما يعزز الثقة في استمراريتها ويسهم في استقرار النظام المالي بشكل عام، بلغ عدد المساهمين في الشركة 58 مساهماً، حيث شكل القطاع العام نسبة 49.2% والقطاع الخاص نسبة 50.8%. يتضمن المساهمون عدداً من الأفراد والشركات. تغطي الشركة نحو 80% من مجموع الودائع الصغيرة في القطاع المصرفي، والتي تحدد بمبلغ 25 مليون دينار، مما يجعلها هي الهرم الأساسي للودائع في المصارف. كما موضح في الجدول (1-1)

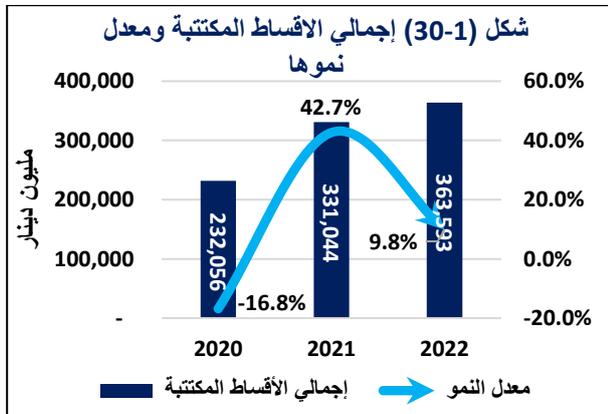
جدول (1-1) مبلغ الوديعة ونسب التعويض

نسبة التعويض	مبلغ الوديعة
100%	1 دينار لغاية 25 مليون
30%	25.000.001 لغاية 50 مليون
20%	50.000.001 لغاية 100 مليون
10%	100.000.001 لغاية 250 مليون
5%	250.000.001 لغاية 500 مليون
4%	500.000.001 لغاية 1 مليار

التأمين إلى 1.036 تريليون دينار في عام 2022، مقارنةً بـ 944.0 مليار دينار في عام 2021، بنسبة نمو بلغت 9.8%. وسجلت شركات (التأمين الوطنية والتأمين العراقية وشركة إعادة التأمين) أعلى نسبة من حجم الموجودات، حيث شكلت 50.5% من إجمالي الموجودات.



في حين سجل حجم الأقساط المكتتبة لشركات التأمين ارتفاعاً ليصل إلى 363.5 مليار دينار في عام 2022، مقارنةً بـ 331.0 مليار دينار في عام 2021، بنسبة نمو بلغت 9.8%. تركزت أعلى الأقساط لدى شركات مثل التأمين العراقية والتأمين الوطنية وشركة آسيا للتأمين، حيث شكلت نسبة (74%) من مجموع الأقساط لعام 2022. كما موضح في الشكل (1-30).



الاشترابات من منتسبي الدولة والاستثمارات المالية والإعانات أو المنح. يقوم الصندوق بعد ذلك بتوجيه جزء من أمواله للاستثمار في حافظات استثمارية وفقاً للقوانين المحددة، مما يقلل من الضغط على الموازنة العامة للدولة. تُحسب الحقوق التقاعدية للمستفيدين وتوزع وفقاً للقوانين المعمول بها.

1-2-2-3 صندوق الضمان الاجتماعي:

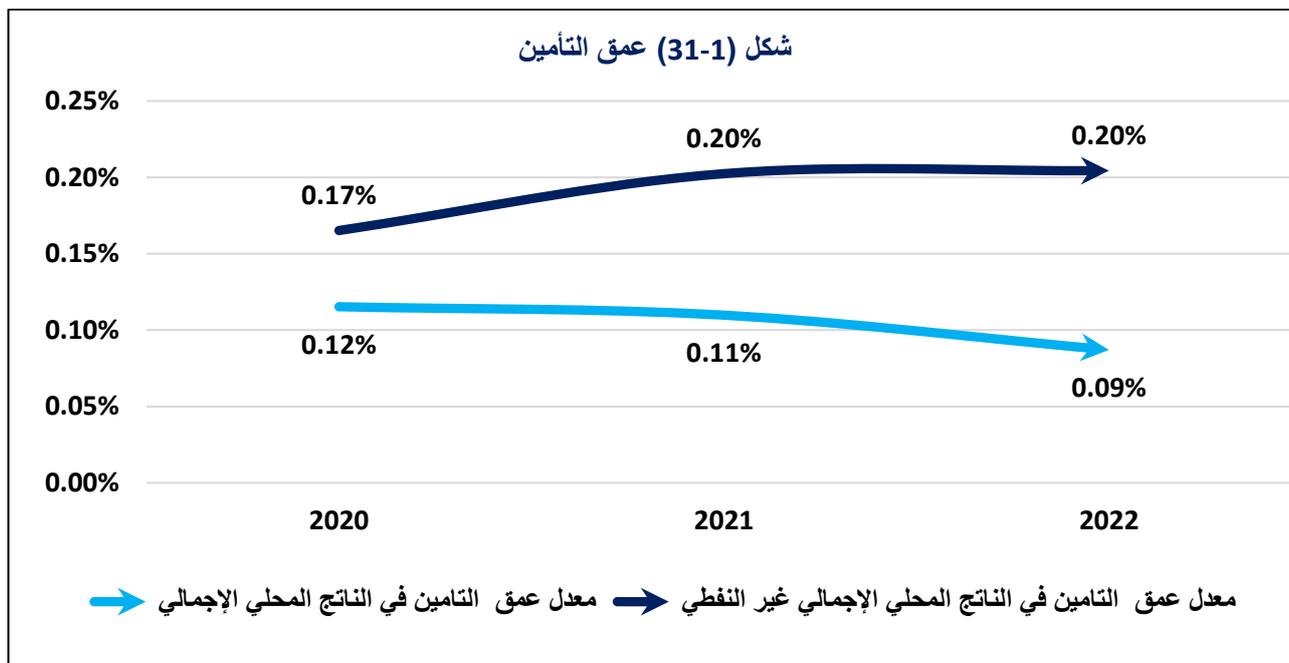
هذا الصندوق هو جزء من وزارة العمل والشؤون الاجتماعية في العراق، ويتم تمويله ذاتياً من اشتراكات الضمان الاجتماعي التي يدفعها أصحاب العمل والعوائد من الاستثمارات وإيرادات أخرى. يهدف الصندوق إلى تحقيق القيم الإنسانية للعمل ورفع مستوى المعيشة للعمال المشمولين، عبر توفير الضمان الاجتماعي في مجالات مثل الصحة والإصابات العملية والتقاعد والخدمات الأخرى.

1-2-2-4 مؤسسات التأمين: (3)

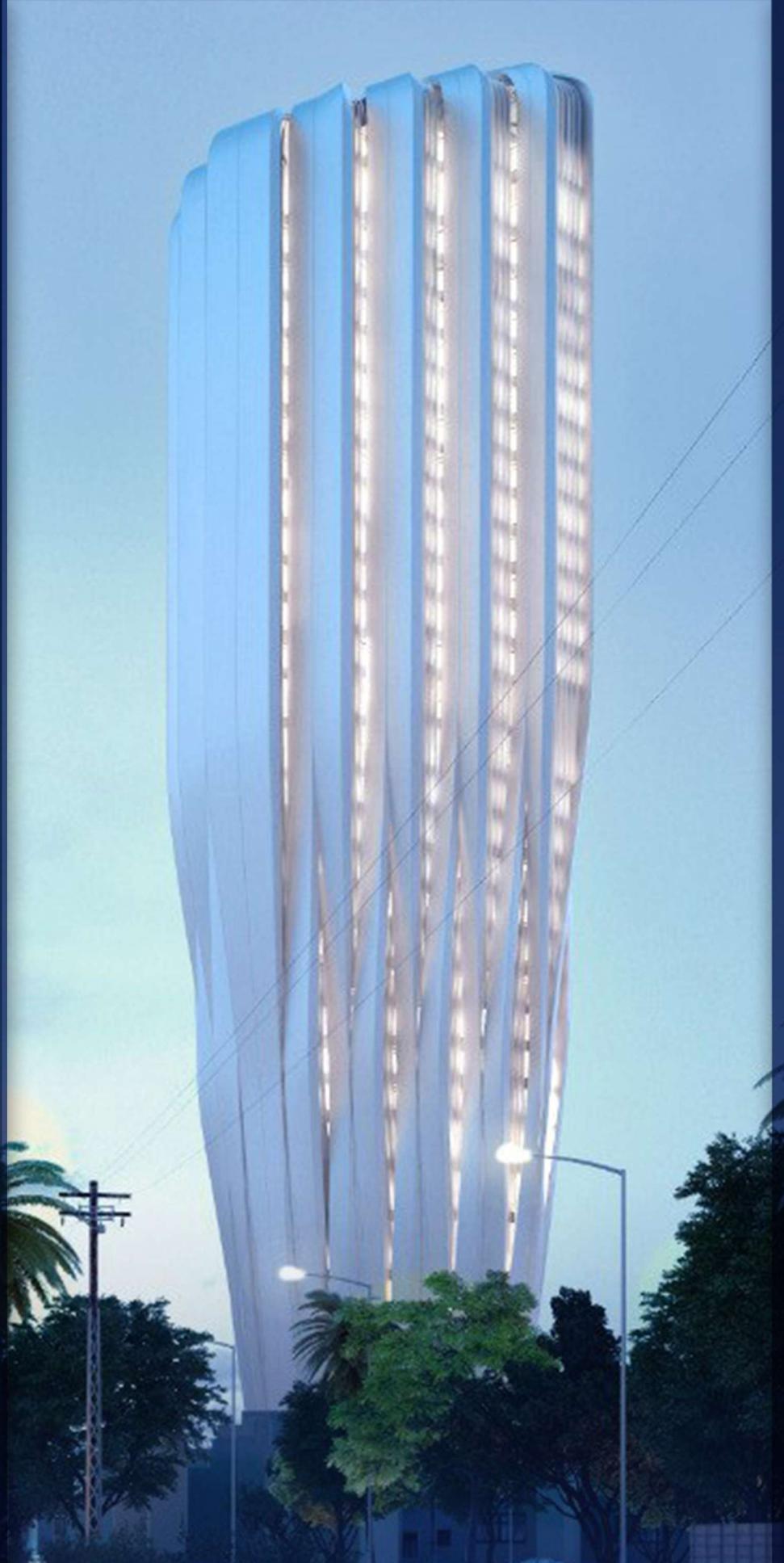
تُعد هذه المؤسسات ذات نشاط مالي وخصوصية في الاستثمار، حيث تستخدم صيغ تعاقدية لتحقيق أهداف اجتماعية واقتصادية وتلعب دوراً بارزاً في الاقتصاد الوطني. وتؤثر هذه المؤسسات على النمو الاقتصادي وتسهم في تحقيق برامج التنمية. يمكن تلخيص تأثير التأمين على الاقتصاد الوطني في تقليل التضخم عبر استيعاب الفائض في الأموال بواسطة دفع الأقساط، التي تستخدم لتمويل مشاريع اقتصادية. إذ تُعد فروع التأمين في العراق متنوعة وتشمل التأمين البحري وتأمين السيارات والتأمين ضد الحرائق والحوادث الأخرى وكذلك التأمين على الحياة. ويُلاحظ من الشكل (1-29) ارتفاع حجم موجودات شركات

(3) وزارة المالية، ديوان التأمين، بيانات مالية 2022.

أما بشأن عمق التأمين فقد انخفض وفق مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي بنسبة 0.09% في عام 2022 مقابل 0.11% في 2021. وظلت حصته في الناتج المحلي الإجمالي غير النفطي مستقرة عند 0.20% في عام (2022-2021)، وقد سجلت زيادة بنسبة 18% مقارنة بعام 2020. كما في الشكل (31-1).



2



مديونية القطاع العائلي

2- مديونية القطاع العائلي وقطاع الشركات:

1-2 الائتمان المقدم إلى القطاع العائلي وقطاع الشركات:

يقسم الائتمان المقدم إلى القطاع الخاص إلى قسمين إما أن يذهب باتجاه الأشخاص الطبيعيين (القطاع العائلي) أو ما يسمى الائتمان المقدم إلى الأفراد أو أن يذهب باتجاه الأشخاص المعنويين وهو ما يسمى (قطاع الشركات)، ومجموع كلا الائتمانيين يمثل الائتمان المقدم إلى القطاع الخاص، وبالتالي فإن هذين الائتمانيين يمثلان نشاط القطاع الخاص داخل القطاع الحقيقي، وعادة ما يكون مرتفعاً في الدول المتقدمة بسبب ارتفاع نشاط القطاع الخاص الذي يُعد المحرك الأساس لتحفيز النمو الاقتصادي وتحريك عجلة الاقتصاد، ولكن بالمقابل من المهم جداً مراقبة هذا القطاع وتحليل حجمه عبر المؤشرات التي تستخدم في قياسه، وتحديد الحجم الأمثل للملائم لذلك الاقتصاد والعمل على زيادته في حال حصل هناك انخفاض فيه، أو تقليصه في حال وُجد إفراط في منحه، للمحافظة عليه عند مستوى يتلاءم مع الأوضاع الاقتصادية بشكل يُسهم في الحفاظ على الاستقرار المالي الذي يُعدُّ من أهم الأهداف التي تسعى لها البنوك المركزية، ومن الجدير بالذكر وجود العديد من الأزمات التي حصلت بسبب الإفراط في الائتمان الممنوح إلى القطاع الخاص سواء العائلي أو الشركات ومن بين هذه الأزمات تلك التي حصلت في عام 2008 بسبب الإفراط في الائتمان المقدم إلى القطاع الخاص، والتي على إثرها تم استحداث أدوات احترازية عدة تستخدم للحد من هذا الائتمان إذا ما كان هناك إفراط فيه.

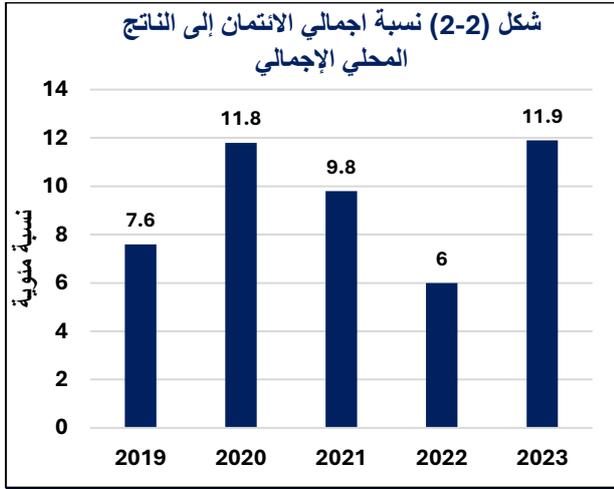
وتجدر الإشارة إلى وجود ائتمان يقدم إلى القطاع المختلط وهو خاص بقطاع الشركات، ويتم احتسابه ضمن القطاع الخاص، وهذه الشركات تكون ملكيتها تابعة للقطاعين العام والخاص بنسبة شراكة (51%) للقطاع العام و (49%) للقطاع الخاص.

علماً أن الائتمان المقدم إلى القطاع الخاص الذي يتم ذكره في هذا الفصل يمثل الائتمان النقدي دون أن يدخل فيها الائتمان التعهدي.

2-2 نسبة ائتمان قطاع الأفراد والشركات والمختلط إلى مجموع الائتمان النقدي المقدم إلى القطاع الخاص:

إن الائتمان المقدم إلى القطاع الخاص يُعد من أهم الأدوات التي يمكن من خلالها تنشيط القطاع الخاص، والتي تُسهم في تحريك عجلة النمو داخل الاقتصاد، لذلك من الضروري تفصيل الائتمان المقدم إلى القطاع الخاص حسب توجهها للقطاعات العائلي أو الشركات أو المختلط، والشكل (1-2) يوضح أن الائتمان المقدم إلى القطاع العائلي يشكل النسبة الأكبر من مجموع الائتمان المقدم إلى القطاع الخاص إذ بلغت نسبته (78.1%) في نهاية عام 2023 في حين بلغت نسبة قطاع الشركات ضمن ذات المدة (21.9%) أما بالنسبة لقطاع المختلط فإنه لا يمتلك أي ائتمان في نهاية عام 2023 وهي لم تتجاوز نسبة (1%) عبر السنوات السابقة لذلك فإن نسبته ضعيفة جداً، لذلك يُعد الائتمان المقدم إلى القطاع العائلي الأكبر من مجموع الائتمان المقدم إلى القطاع الخاص وذلك بسبب القروض التي تم منحها إلى هذا القطاع عبر مبادرات البنك المركزي إضافة إلى القروض الشخصية التي تمنح من المصارف لاسيما تلك التي

للإئتمان المقدم للقطاع الخاص على الاستقرار المالي وبالإمكان التوسّع فيه.



4-2 نسبة ائتمان القطاع الخاص (العائلي والشركات) إلى ودائع القطاع الخاص:

إن هذا المؤشر يوضّح مدى إمكانية المصارف على تغطية الديون المُقدّمة إلى القطاع الخاص بشقيه العائلي والشركات من طريق ودائع القطاع الخاص فقط، والشكل (2-3) يوضح أن نسبة ائتمان القطاع العائلي إلى ودائع القطاع الخاص بلغت (49.1%) في عام 2019، ثم ارتفعت هذه النسبة إلى (54.5%) بنهاية عام 2023، أما الائتمان المقدم إلى قطاع الشركات فقد انخفضت نسبته إلى ودائع القطاع الخاص من (19.2%) إلى (15.5%) في المدة ذاتها، أما بالنسبة إلى اجمالي الائتمان المقدم إلى القطاع الخاص فقد ارتفعت نسبته إلى ودائع القطاع الخاص من (68.4%) إلى (70.6%)، وهذا يعني أن الودائع تغطي كل الائتمان المُقدّم إلى القطاع العائلي وقطاع الشركات والقطاع الخاص بشكل كامل، ومن ثمّ يمكن زيادة الائتمان المُقدّم إلى القطاع الخاص مع الأخذ بالحسبان الشروط

تكون موجهة إلى الأفراد الذين تم توطين رواتبهم.

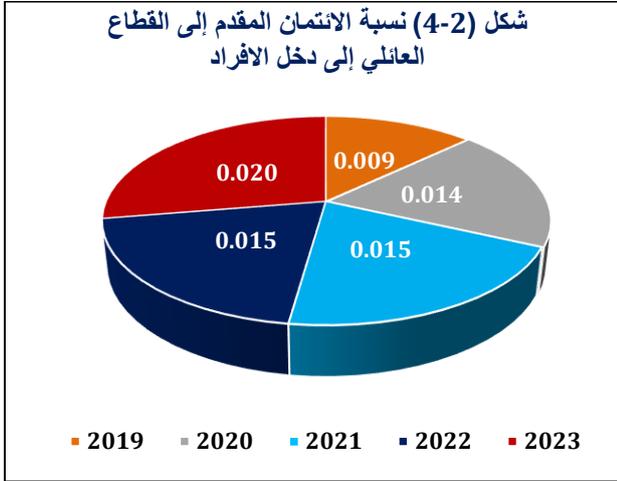


3-2 نسبة الائتمان النقدي المقدم للقطاع الخاص إلى (GDP) في العراق:

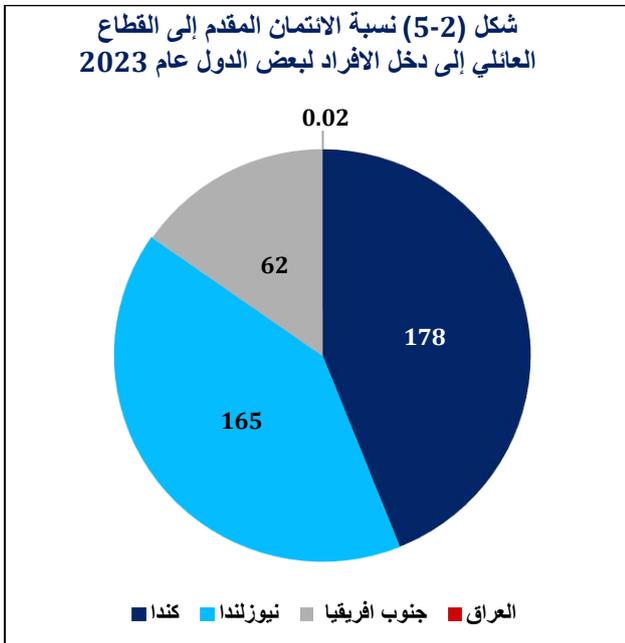
بينت الدراسات أن الائتمان المُقدّم إلى القطاع الخاص نسبة إلى GDP عندما يصل إلى (80%-100%) سيؤدي إلى تقلبات كبيرة في الدورة الاقتصادية ومن الممكن أن تؤثر على الاستقرار المالي⁽¹⁾، لذلك سوف يتم قياس هذه النسبة لكل من إجمالي الائتمان النقدي المقدم إلى القطاع الخاص وائتمان الشركات والعائلي، والشكل (2-2) يوضح نسبة الائتمان النقدي المُقدّم إلى القطاع الخاص إلى الناتج المحلي الإجمالي في العراق الذي يؤكد أن هناك ارتفاعاً في هذه النسبة من (7.6%) عام 2019 إلى (11.9%) عام 2023، توزعت هذه النسبة بين القطاعين العائلي والشركات، اذ بلغت نسبة الائتمان المقدم إلى القطاع العائلي إلى GDP (9.3%) في عام 2023 في حين بلغت هذه النسبة إلى قطاع الشركات (2.6%) اثناء المدة ذاتها، أي أنه من ناحية الاستقرار المالي لا توجد مخاطر عالية

(1) Ratna Sahay and others, Rethinking Financial Deepening: Stability and Growth in Emerging Markets, I M F, 2015.

على الاستقرار المالي أو إلى حدوث أزمة مالية لو كانت مرتفعة نسبياً، وهو مؤشر إيجابي من حيث مخاطر مديونية القطاع العائلي.



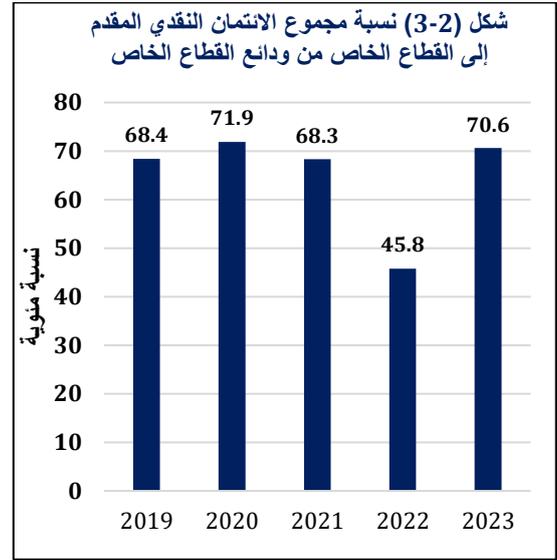
وعند مقارنة العراق ببعض الدول نجد أنه يحتل مرتبة متأخرة في نسبة ائتمان القطاع العائلي إلى دخل الأفراد، والشكل (2-5) يوضح أن العراق يحتل المرتبة الأخيرة بين هذه الدول.



المصدر: TRADING ECONOMIC

<https://tradingeconomics.com/countrylist/household-debt-to-income>

والإجراءات والضمانات التي يتوجب توافرها عند تقديم الائتمان من المصارف.

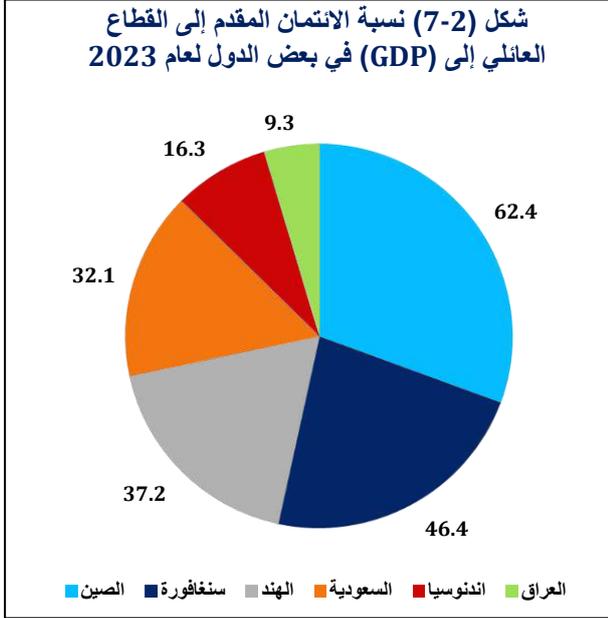


2-5 نسبة ائتمان القطاع العائلي إلى دخل الأفراد:

بالنظر لأهمية القطاع العائلي في تحريك عجلة النمو داخل الاقتصاد، كونه يمثل الجزء الأكبر من الائتمان المقدم إلى القطاع الخاص لذلك فإن الدخل المتوفر لدى هذا القطاع يمثل القدرة الشرائية الموجودة داخل القطاع الحقيقي والتي يتم عبرها تحريك قوى السوق للعرض والطلب من جهة، كما ويمكن من خلال هذا المؤشر قياس قدرة الأفراد على سداد ما بذمتهم من قروض من جهة أخرى، ومن الشكل (2-4) يتضح أن نسبة مديونية القطاع العائلي إلى دخلهم لم تتجاوز الواحد الصحيح، أي أنها منخفضة جداً رغم الارتفاع الطفيف فيها من عام (0.009%) عام 2019 إلى (0.020%) عام 2023، وعليه فإن مديونية القطاع العائلي في العراق لا تؤثر كثيراً على استقرار الأوضاع الاقتصادية بل أنها أدت إلى نمو في بعض القطاعات مثل قطاع الإسكان، كما أنها لا تشكل خطراً حقيقياً

(2) لغرض معرفة المزيد عن طرق قياس مديونية القطاع العائلي راجع البنك المركزي العراقي، تقرير الاستقرار المالي 2020، العدد الحادي عشر، ص 91.

من أن يؤثر على الاستقرار المالي، مع مراعاة شروط ومعايير منح الائتمان.



المصدر: TRADINGECONOMIC

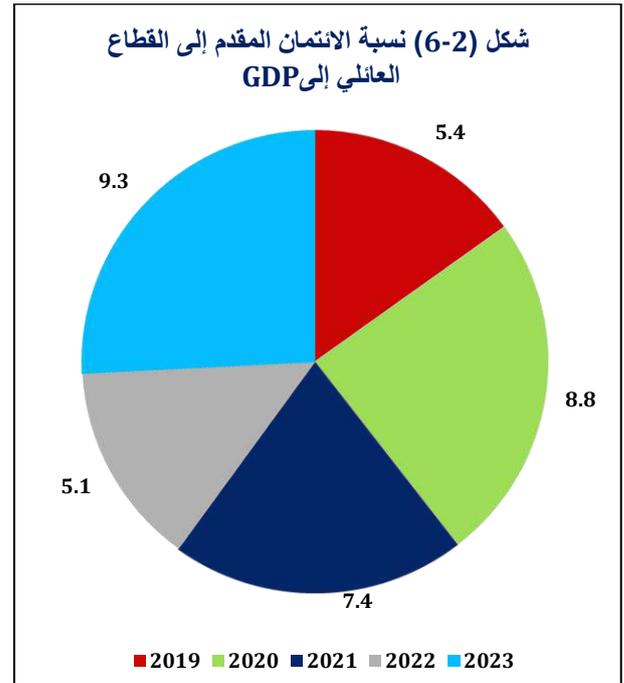
<https://tradingeconomics.com/country-list/households-debt-to-gdp?continent=asia>

الخلاصة:

إن الائتمان المقدم إلى القطاع الخاص يُعد من أهم الأدوات التي يمكن عبرها تنشيط القطاع الخاص، ويقسم الائتمان المقدم إلى القطاع الخاص إلى (عائلي، شركات، مختلط) وهذا الائتمان المقدم إلى القطاع العائلي يشكل النسبة الأكبر من مجموع الائتمان المقدم إلى القطاع الخاص إذ بلغت نسبته (78.1%) في نهاية عام 2023 في حين بلغت نسبة قطاع الشركات خلال نفس الفترة (21.9%) أما بالنسبة لقطاع المختلط فهو لا يمتلك أي ائتمان في نهاية عام 2023 بنسبة لم تتجاوز (1%) ضمن السنوات السابقة، كما وأن مجموع الائتمان الخاص شكّل نسبة (11.9%) من الناتج المحلي الإجمالي في عام 2023 وهي نسبة لا تدعو للقلق من ناحية الاستقرار المالي.

6-2 نسبة إئتمان القطاع العائلي إلى (GDP) في العراق:

أظهرت الدراسات أن الائتمان المُقدّم إلى القطاع العائلي يمكن أن يؤدي إلى أزمة مصرفية إذا تجاوزت نسبته (65%) من الناتج المحلي الإجمالي، ويكون ضعيفاً إذا كانت النسبة أقل من (10%)⁽³⁾، والشكل (6-2) يوضح نسبة الائتمان المُقدّم إلى القطاع العائلي إلى (GDP) في العراق، أذ يُلاحظ أنّ نسبة مديونية القطاع العائلي إلى الناتج المحلي الإجمالي قد ارتفعت من (5.4%) عام 2019 إلى (9.3%) عام 2023، وهي أقل من (10%)، لذلك يمكن التوسع في هذا الائتمان من المصارف.



وبالعموم فإن الائتمان المُقدّم إلى القطاع العائلي في العراق ضعيف إذا ما قورن مع بعض دول آسيا، والشكل (7-2) يوضح أن نسبة الائتمان المُقدّم إلى القطاع العائلي إلى (GDP) في العراق قد شكلت مرتبة متأخرة بين الدول المقارنة، وإن الائتمان المُقدّم إلى القطاع العائلي يمكن أن يزداد دون القلق

(3) تقرير الاستقرار المالي في الدول العربية، 2019، ص 150.

3



مؤشرات السلامة المالية

3- مؤشرات السلامة المالية في العراق

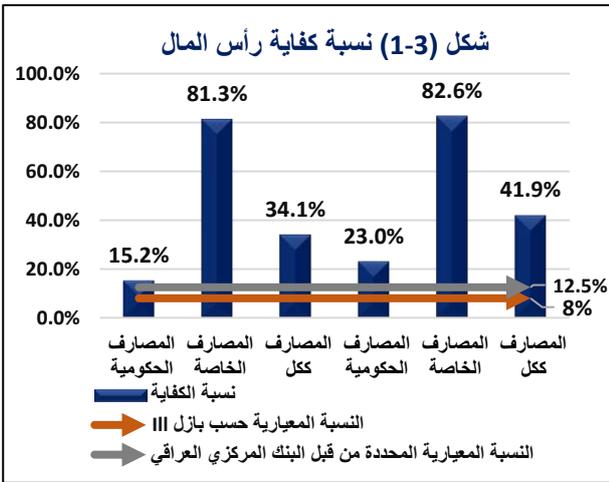
1-3 مؤشر نسبة كفاية رأس المال:

ورأس المال المساند وبالتالي حفاظ المصارف على هذا المستوى المرتفع من الملاءة المالية.

أما نسبة كفاية رأس المال للمصارف الحكومية فقد ارتفعت أيضاً من (15.2%) لعام 2022 إلى (23%) لعام 2023 وهي مرتفعة بمعدل يقارب (51%)، وكما موضح في الشكل (3-1)، وفي ذات الوقت لوحظ ان هنالك ارتفاعاً في رأس مال المصارف الحكومية من (4.51) ترليون دينار إلى (5.01) ترليون دينار، نتيجة الاصلاحات التي يقوم بها البنك المركزي العراقي من خلال اصدار قرار (2) زيادة رؤس اموال المصارف، وهذا يعكس كفاءةً وقدرةً المصارف الحكومية في مواجهة المخاطر المحتملة، إذ إنّ هذه النسبة أكبر من النسبة المعيارية المحددة من بازل III والبنك المركزي.

يُعدُّ مؤشر كفاية رأس المال أحد أهم مؤشرات السلامة المالية التي تهدف إلى تحقيق الاستقرار المالي على مستوى القطاع المصرفي، وهو أداة لقياس ملاءة المصرف أي قدرة المصرف على تسديد التزاماته ومواجهة أي خسائر او مخاطر محتملة قد تحدث، وتم اعتماد المعايير الدولية كـ(معيار بازل III) والمحددة بنسبة (8%) لقياس كفاية رأس المال المحدد تبعاً لمخاطر السوق والتشغيل، فضلاً عن قيام البنك المركزي العراقي بتحديد نسبة معيارية لكفاية رأس المال والبالغة (12.5%).⁽¹⁾

وارتفعت نسبة كفاية رأس المال للقطاع المصرفي بصورة كلية من (34.1%) عام 2022 إلى (41.9%) وبمعدل بلغ ما يقارب نسبة (23%) لعام 2023، و يرجع هذا الارتفاع الى انخفاض قيمة الأصول المرجحة بالمخاطر وبمعدل (8%) وارتفاع القاعده الرأسمالية بمعدل (13%) لزيادة معدل النمو في الشريحة الاولى لكفاية رأس المال (10.5%) نتيجة الزيادة الحاصلة بمعدل نمو رأس المال والاحتياطيات (15%)، وان نسبة كفاية رأس المال لعام 2023 هي أعلى من النسبة المعيارية المحددة بحسب معيار بازل III مضافاً إليها نسبة البنك، وهي نسبة مطمئنة تعكس كفاءة القطاع المصرفي وقدرته على مجابهة المخاطر والمشاكل غير المتوقعة التي قد يتعرض لها نتيجة مكونات رأس المال التي تكون أغلبها من الشريحة الأولى من رأس المال والمتكوّنة من رأس المال الأساس



وقد ارتفعت نسبة كفاية رأس المال للمصارف الخاصة من (81.3%) في عام 2022 إلى (82.6%) في عام 2023 وهي مرتفعة بمعدل ما يقارب (2%) وذلك نتيجة حصول زيادة طفيفة في رأس مالها بحوالي (14) ترليون دينار لعام 2023 من (13.2) ترليون نتيجة استجابة المصارف لقرار زيادة رؤس اموال المصارف المصدر من قبل

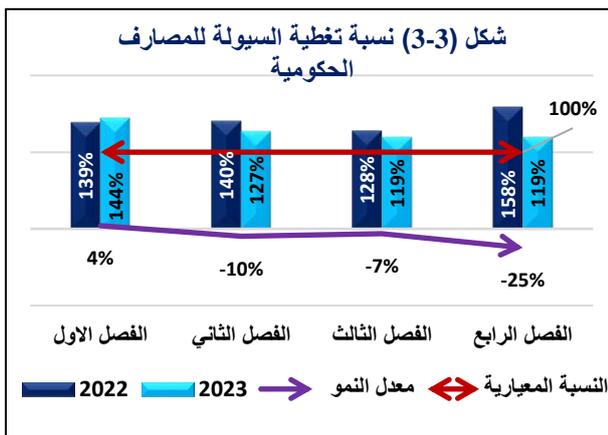
(2) قرار "زيادة رؤس اموال المصارف" 400 مليار دينار بالعدد 439/2/ في 2023/8/2، تكون كل دفعة 50 مليار.

(1) أنّ النسبة المعيارية للبنك المركزي هي النسبة المعتمدة في فقرات معيار بازل III مضافاً إليها نسب داعمه لرأس المال.

المعدّل الفصلي لنسبة تغطية السيولة للمصارف العاملة في العراق ومعدّل النمو بين نسبة الفصول لعامي (2022-2023).



وبالإمكان تصنيف نسب تغطية السيولة بحسب نوع المصارف (الحكومية والخاصة)، فنجد أنّ نسبة تغطية السيولة للمصارف الحكومية لم تنخفض في عام 2023 عن الحد الأدنى المقرّر من البنك المركزي العراقي، حيث بلغت أعلى نسبة في الفصل الاول (144%) وأدنى نسبة (119%) في الفصل الثالث والرابع من عام 2023، وهذا ما بيّنه الشكل (3-3)، في حين تذبذب معدّل النمو في تحقيق معدّلات موجبة وسالبة خلال السنة.



أمّا نسبة تغطية السيولة للمصارف الخاصة فنجد أنّ نسبة تغطية السيولة للمصارف الخاصة لم تنخفض في عام 2023 عن الحد الأدنى المقرّر من البنك المركزي العراقي، فقد تراوحت قيمتها بين

البنك المركزي العراقي لتصل الى 400 مليار دينار، وإنّ نسبة كفاية رأس المال تعكس انخفاضاً كبيراً في المخاطر التي تواجهها المصارف العاملة في العراق، وأنّ هذه النسبة مرتفعة وتتجاوز النسبة المحدّدة بحسب معايير (بازل III)، وكذلك النسبة المعيارية المحدّدة من البنك المركزي العراقي

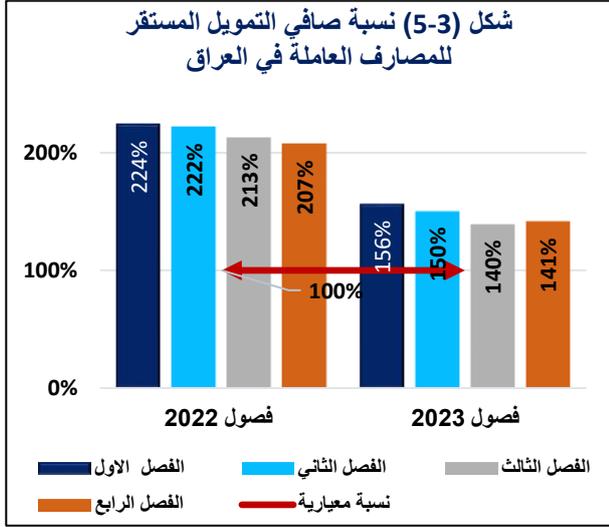
2-3 مؤشرات السيولة:

تمثل مؤشرات السيولة مقاييس امتلاك المصرف لمستوى ملائم من السيولة، اي ان وضع المصرف يعكس قدرته على سداد التزاماته وعدم التعرض لمخاطر تؤثر على استقرار وضعه المالي، لذلك توجد عدة مؤشرات لقياس السيولة ونجد المنظمات المالية الدولية تهتم بالسيولة لأهميتها وحيث توجد ادوات رقابية قامت بها (بازل II و III) لقياس السيولة مستوى السيولة، وكالاتي:

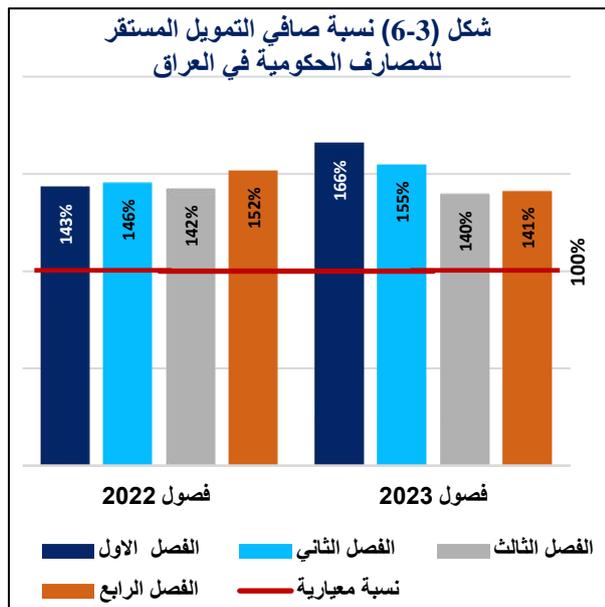
1-2-3 نسبة تغطية السيولة (LCR):

حقّقت المصارف العاملة في العراق معدّل عالي لنسبة تغطية السيولة، إذ لم ينخفض المعدّل الشهري لهذه النسبة عن الحد الأدنى المقرر له أثناء عام 2023، حيث سجّلت نسبة تغطية السيولة أعلى معدّل لها في الفصل الاول الذي بلغت فيه (152%)، في حين كان أدنى معدّل لنسبة تغطية السيولة في الفصل الثالث والرابع إذ بلغت (131%)، وهذه النسبة الأخيرة هي أعلى من الحد الأدنى للنسبة (100%)، وبهذا تكون المصارف قد نجحت في تطبيق نسبة تغطية السيولة بصفة قطاع مصرفي كامل، رغم هذا يتطلب من المصارف ايلاء الاهتمام على تسهيل الأصول السائلة عالية الجودة لمواجهة المخاطر المتأثية من عمليات السحب المفاجئ وكذلك قياس قدرة المصارف على الإيفاء بالتزاماتها خلال (30) يوماً، ويوضّح الشكل (2-3)

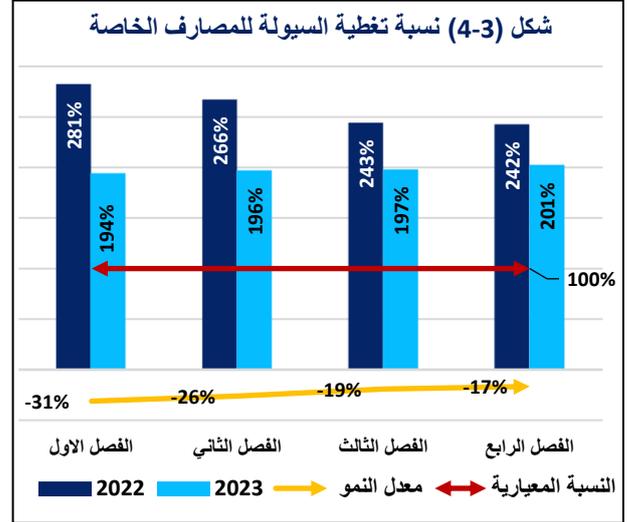
الشكل (5-3) نسبة التمويل المستقر المتاح لفصول عامي (2022-2023).



أما بالنسبة إلى تصنيف نسبة صافي التمويل المستقر بحسب نوع المصارف (الحكومية والخاصة)، فإن النسبة للمصارف الحكومية لم تنخفض في عام 2023 عند الحد الأدنى المقرر من البنك المركزي العراقي وهي (100%) وقد بلغت أعلى نسبة في الفصل الاول (166%) وأدنى نسبة (140%) في الفصل الثالث، ويبين الشكل (6-3) تطور نسبة صافي التمويل المستقر للمصارف الحكومية لفصول عامي (2023-2022).



أعلى نسبة (201%) في الفصل الرابع وأدنى نسبة (194%) والتي سجّلت أثناء الفصل الاول، في حين تذبذب معدل النمو في فصول عام 2023 في تحقيق معدلات سالبة، وهذا ما يوضّحه الشكل (4-3).



2-2-3 نسبة صافي التمويل المستقر (NSFR):

تمثل هذه النسبة قدرة المصارف للمحافظة على نسبة 100% لتوفير السيولة اللازمة لمواجهة التزاماتها، وهي تعني ان المصرف قادر على تمويل جانب الموجودات (الاصول) لديه وفق ما تنتجه مصادر الاموال في جانب المطلوبات (الخصوم)⁽³⁾، لقد حققت نسبة صافي التمويل المستقر للقطاع المصرفي في العراق نسب جيدة في جميع فصول عام 2023 وبلغت (156%)، (150%)، (140%)، (141%) على التوالي، وهي نسب مرتفعة قياساً بالنسبة المحددة وفق (بازل III) وهي (100%)، وهذا يشير إلى أنّ المصارف لديها تمويل متاح أكبر من التمويل المطلوب، أي إنّ المصارف قادرة على تمويل جانب الأصول وفقاً لما تُنتجه مصادر الأموال في جانب الخصوم، ويوضح

(3) للاطلاع على التعليمات لنسب LCR، NSFR الصادرة من البنك المركزي العراقي على الرابط التالي:

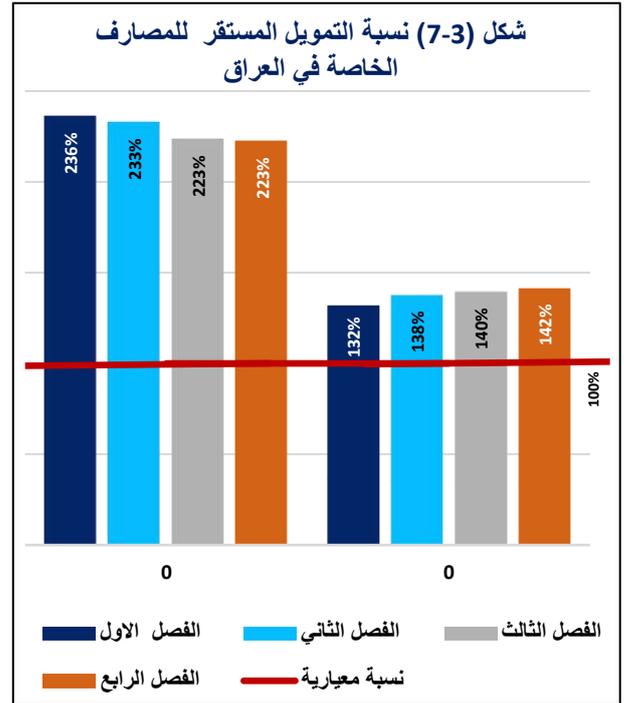
<https://cbi.iq/static/uploads/up/file-151867791682355.pdf>

فإنَّ المصارف لها القدرة على التوسع في منح الائتمان المصرفي.

3-2-3 الموجودات السائلة / المطلوبات القصيرة الأجل(4):

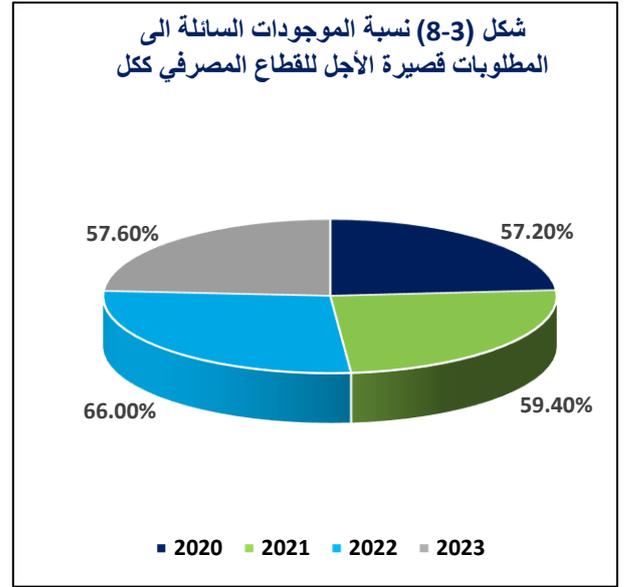
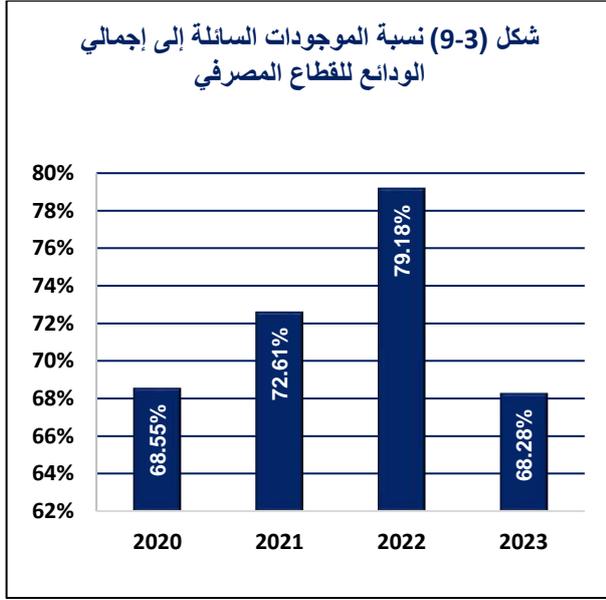
انخفضت نسبة مؤشر الموجودات السائلة إلى المطلوبات القصيرة الأجل للقطاع المصرفي بصورة عامّة، إذ بلغت (57.6%) في عام 2023 مقارنةً بنسبتها في عام 2022 البالغة (66.0%)، وهذا الانخفاض جاء نتيجة لارتفاع قيمة الودائع تحت الطلب (الجارية وذات الطبيعة الجارية) من (102.3) ترليون دينار في عام 2022 إلى (107,5) ترليون دينار عام 2023 وبمعدّل نمو بلغ (5.13%) وهو أعلى من معدّل نمو الموجودات السائلة التي انخفضت بمعدّل بلغ (10,81%-) للمدة نفسها، وأنَّ الموجودات السائلة تغطي المطلوبات القصيرة الأجل بنسبة (57.6%)، تُعدُّ هذه النسبة مرتفعة وتعكس متانة مالية كبيرة للقطاع المصرفي سواء كانت مصارف حكومية او خاصة على الرغم من انخفاضها عن النسبة للعام السابق فهي تعزز من الاستقرار المالي، فالنسبة الأخيرة للموجودات السائلة إلى المطلوبات القصيرة الأجل تؤكد أنّ المصارف تحتفظ بسيولة عالية في حال مواجهة سحبات المودعين الطارئة وتقديم القروض، ومن ثمّ تنعكس إيجابياً على الاستقرار المالي وفي الوقت نفسه التحوط وعدم اللجوء إلى البنك المركزي لأجل طلب السيولة، ويبين الشكل (3-8) هذه النسبة من عام (2023-2020).

أمّا نسبة صافي التمويل المستقر للمصارف الخاصة في عام 2023 فقد تراوحت قيمتها بين أعلى معدّل لها والذي سجّل في الفصل الرابع (142%) وأدنى معدّل لها والذي سجّل في الفصل الاول بنسبة (132%)، ويوضح الشكل (3-7) تطور نسبة صافي التمويل المستقر في المصارف الخاصة لفصول عامي (2023-2022).



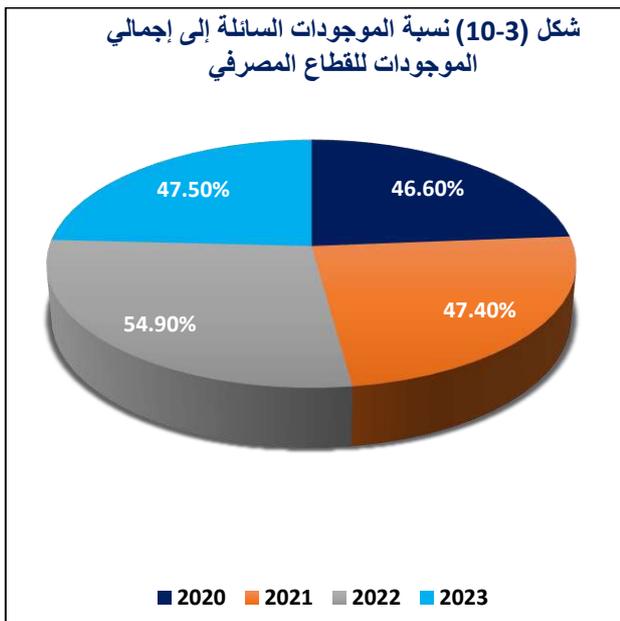
يمكن قياس مؤشرات السيولة وفقاً لأربعة مؤشرات، فضلاً عن المؤشرين السابقين هي الموجودات السائلة إلى المطلوبات القصيرة الأجل، الموجودات السائلة إلى إجمالي الودائع، الموجودات السائلة إلى إجمالي الموجودات وكذلك الائتمان النقدي إلى الودائع، وباحتساب نسب هذه المؤشرات يمكن تحديد ما إذا كان الجهاز المصرفي يمتلك نسبة سيولة عالية تمنحه درعاً ومصداً ضد الأزمات الناتجة عن السحوبات التي قد يتعرض لها، ومن ثمّ فإنّ درجة المخاطرة تكون أقلّ ما يمكن، ويستطيع أن يتجنبها باستخدام الأصول السائلة المتوافرة لديه، وإن كانت تؤثر في هدف الربحية للمصارف، فضلاً عن ذلك

(4) المطلوبات القصيرة الأجل تتضمن (الودائع الجارية وذات الطبيعة الجارية).



3-2-5 الموجودات السائلة / إجمالي الموجودات:

توضح هذه النسبة مدى احتفاظ المصرف بأصول تامة السيولة لمواجهة سحبيات المودعين نسبة إلى إجمالي الموجودات لدى الجهاز المصرفي بصورة عامة فقد انخفضت النسبة من (54.9%) عام 2022 إلى (47.5%) في عام 2023، وقد حصل هذا الانخفاض في المؤشر نتيجة لانخفاض حجم الاصول السائلة بنسبة (10.81%)، كما في الشكل (3-10) وان انخفاض هذه النسبة يعكس توظيف الاموال للقطاع المصرفي.



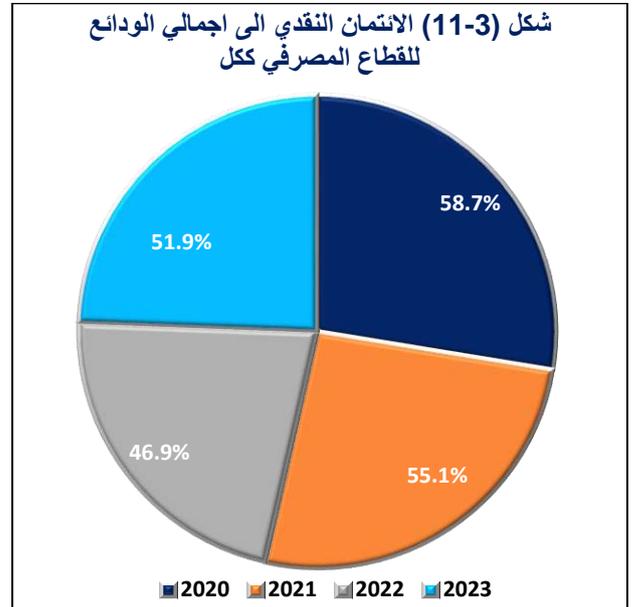
3-2-4 الموجودات السائلة / إجمالي الودائع:

يُعبّر هذا المؤشر عن مقدار ما يحتفظ به المصرف من أصول سائلة تشمل (أرصدة لدى البنك المركزي، و النقد في الصندوق، والأرصدة السائلة الأخرى)، ومدى استثمارها في منح القروض بمختلف أنواعها، وقد سجّل الجهاز المصرفي بصورة عامة نسبة بلغت (68.28%) عام 2023 وهي منخفضة عن عام 2022 البالغة (79.18%)، وكما موضح بالشكل (3-9) إنّ الجهاز المصرفي من غير المحتمل أن يتعرّض لمخاطر سيولة في الأجل القصير، وهذا دليل على توظيف الاموال السائلة التي تدر على المصارف عوائد مالية، وهو يمثل هدف السيولة مع هدف الربحية، فإنّ انخفاضها يعكس توجُّهاً واضحاً نحو توظيف الأموال القابلة للإقراض، فالانخفاض الحاصل في النسبة كان نتيجة لارتفاع طفيف في الودائع بمعدّل نمو (3.42%) مقارنةً بانخفاض بمعدّل نمو الموجودات السائلة البالغ (10.81%-) ونجد ان حجم الودائع بلغ (133.5) ترليون دينار وهذا يدل على ان القطاع المصرفي يجب ان يتحوط بشكل اكبر على حساب العائد والربحية.

6-2-3 الائتمان النقدي / إجمالي الودائع:

سجلت نسبة الائتمان النقدي إلى الودائع لدى القطاع المصرفي ارتفاعاً بمعدل (10.5%) ليصل إلى (51.9%) في عام 2023 مقارنةً بنسبة عام 2022 البالغة (46.9%) وهذا الارتفاع يقع ضمن النسبة المعيارية المحددة من البنك المركزي العراقي التي يجب ألا تتجاوز الـ (75%) على النحو المبين في الشكل (3-11)، ويعكس ان المصارف توظف الأموال المتاحة لديها والمتأدية من الودائع لتلبية الطلب على الائتمان.

دينار مقارنة بعام 2022 اذ بلغ معدل النمو (14.4%) وبمقدار (61) ترليون دينار، وعليه ادى الى انخفاض الفجوة، وبالرغم من انخفاضها تبقى مرتفعة ومغطاة بأكثر من قيمتها بواسطة الودائع، وخلق نمو متوازن بين الطلب على القروض واستقطاب ودايع جديدة، ووفقا لما ذكر فان فجوة التمويل لا تززع الاستقرار المالي، ويبيّن الشكل (3-12) العلاقة بين معدّلات نمو الائتمان النقدي والودائع وفجوة التمويل السنوية.



أما بالنسبة إلى الائتمان النقدي الى اجمالي الودائع لدى المصارف الحكومية فقد بلغت النسبة (50.22%) في عام 2023 وهي مرتفعة بمعدل (14.70%) عن عام 2022 والبالغة (43.78%)، وذلك نتيجة لارتفاع نمو الائتمان النقدي لدى المصارف الحكومية بمعدل (15.13%) أعلى من معدل نمو الودائع للمصارف الحكومية البالغ (0.37%)، ويعود الارتفاع الى توظيف الاموال وهي لا تتجاوز النسبة المعيارية المحددة، وعلى النحو المبين في الشكل (3-13).

اما بالنسبة الى فجوة التمويل والتي تمثل الاموال المخصصة لمنح الائتمان النقدي عن طريق الودائع، يلاحظ انكماش الفجوة في عام 2023 بنسبة (-92.8%) بعد ما كانت (-113.1%) في عام 2022 ويعود ذلك الى انخفاض معدل نمو اجمالي الودائع ليصبح (3.4%) وبمقدار (133) ترليون دينار في عام 2023 وعلى الرغم من ارتفاع معدل النمو (34.4%) في عام 2022 الا ان مقدار الودائع هو (129) ترليون دينار، مع انخفاض طفيف في معدل نمو الائتمان النقدي (14.3%) في عام 2023 وليصل (69) ترليون

3-3 مؤشرات جودة الموجودات:

تعد جودة الموجودات ذات أهمية كبيرة في التقييم المصرفي، كونها الجانب الحاسم في أنشطة المصارف الذي يقود عملياتها نحو تحقيق أهدافها، وذلك لأن حيابة المصارف على موجودات جيدة تعني توليد دخول أكثر وتقييماً أفضل لكلا من السيولة والإدارة ورأس المال.

1-3-3 الديون المتأخرة التسديد/ إجمالي الائتمان

النقدي:

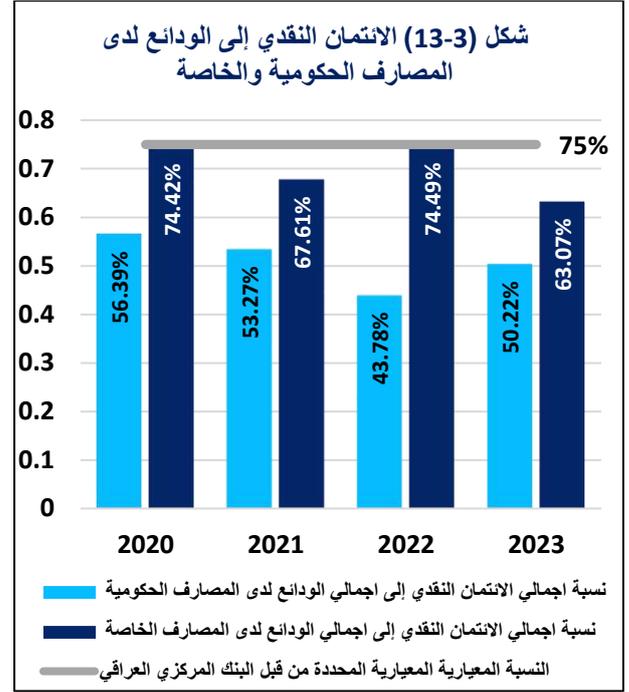
انخفض هذا المؤشر من (18.8%) في عام 2022 إلى (14.7%) في عام 2023، وهذا يؤثر إيجابياً في مؤشر الاستقرار المالي في العراق وكفاءة القطاع المصرفي العراقي وبالتالي يقلل من المخاطر الائتمانية.

وتوزع هذا المؤشر بالنسبة للمصارف

الحكومية وبنسبة (13.5%) من إجمالي الائتمان النقدي لدى المصارف الحكومية مقارنةً بنسبتها لعام 2022 التي بلغت (17.8%)، وهذا مؤشر جيد يدعم استقرار القطاع المالي.

أما **المصارف الخاصة** فقد شكلت نسبة

(21.3%) من الائتمان النقدي لدى المصارف الخاصة منخفضة بصورة طفيفة عن عام 2022 الذي بلغت فيه (24.5%)، بالرغم من انخفاض النسبة للمصارف الخاصة لانه لاتزال عرضة لمخاطر عدم التسديد إذا تم مقارنتها بنسبة المصارف الحكومية وهذا يشير إلى أن المصارف الخاصة أكثر عرضة لمخاطر عدم التسديد مقارنةً بالمصارف الحكومية، ويبين الشكل (3-14) نسبة الديون المتأخرة التسديد للمصارف إلى إجمالي الائتمان النقدي للمصارف الحكومية وللمصارف الخاصة.



أما بالنسبة للمصارف الخاصة بلغت النسبة حوالي (63.07%) في عام 2023 وهي منخفضة عن عام 2022 والبالغة (74.49%)، وذلك نتيجة لارتفاع الودائع لدى المصارف الخاصة بمعدل (30.14%) أعلى من نسبة نمو الائتمان النقدي للمصارف الخاصة البالغ (10.19%)، على الرغم من ارتفاع قيم المبالغ لعام 2023 فقد بلغت قيمة الائتمان (11) ترليون دينار وقيمة الودائع (17) ترليون دينار للمصارف الخاصة عن العام السابق حيث بلغ الائتمان (9.9) ترليون دينار وبلغت الودائع (13) ترليون دينار إلا ان النسبة اوضحت ارتفاع الودائع اعلى من ارتفاع الائتمان لديها.

ومما ذكر اعلاه فان المصارف الخاصة لم تتجاوز النسبة المقررة من قبل البنك المركزي من خلال تخفيض توظيف الاموال المتأتية من الودائع امام تلبية الطلب على الائتمان، ورغم ذلك تبقى المصارف الخاصة متقدمة على المصارف الحكومية باستثمار ودائعها، فنجد ان المصارف الحكومية تحتفظ بسيولة أكثر وتقوم بتوظيف منخفض للودائع.

المتأخرة التسديد بمعدّل طفيف وهو (0.2%) مقارنة بارتفاع نمو موجوداتها بمعدّل (18.2%) لعام 2023، ويبيّن الشكل (3-15) النسب المذكور آنفاً.



3-3-3 الديون المتأخرة التسديد/ رأس المال:

انخفضت نسبة الديون المتأخرة التسديد إلى رأس المال للقطاع المصرفي بصورة كلية في عام 2023 إلى (22.75%) مقارنةً لعام 2022 البالغة (24.36%)، وهذا الانخفاض يعود إلى الزيادة الحاصلة في إجمالي رأس المال للجهاز المصرفي بمعدّل (6.65%) لعام 2023، وانخفاض إجمالي الديون المتأخرة التسديد بنسبة (10.8%)، ويبيّن الشكل (3-16) نسبة مساهمة الديون المتأخرة التسديد للمصارف الحكومية والخاصة إلى إجمالي رأس المال للقطاع المصرفي بصورة كلية، وقد بلغت هذه النسبة في عام 2023 (15.26%) للمصارف الحكومية و(7.49%) للمصارف الخاصة، وذلك كون حجم رؤوس أموال المصارف الحكومية أقل مقارنةً بالمصارف الخاصة.



3-3-2 الديون المتأخرة التسديد/ إجمالي الموجودات:

انخفضت نسبة الديون المتأخرة التسديد إلى إجمالي الموجودات لدى الجهاز المصرفي بصورة عامّة أثناء عام 2023، إذ بلغت النسبة (2.11%) مقابل (2.19%) عام 2022، وهذا يعكس موقفًا جيدًا وسليماً للمصارف العاملة في العراق من ناحية حجم الموجودات في عام 2022، إذ تشير الأدبيات والتجارب الدولية إلى أنّ تجاوز هذه النسبة (10%) يُنذر بأزمة مصرفية متوقعة، ولكن في العراق ما تزال هذه النسبة ضمن المعايير المقبولة، أمّا المصارف الحكومية فقد انخفضت نسبة ديونها المتأخرة التسديد إلى إجمالي الموجودات من (1.81%) عام 2022 إلى (1.80%) عام 2023 وكذلك انخفضت نسبة نمو الديون المتأخرة التسديد للمصارف الحكومية بمعدّل (0.5%) وهو أكثر من معدّل انخفاض نسبة الموجودات والبالغ (0.11%)، في حين سجّلت المصارف الخاصة انخفاضاً في نسبة ديونها المتأخرة التسديد إلى إجمالي الموجودات لتبلغ (0.70%) في عام 2023 مقارنةً لعام 2022 نتيجة تراجع ديونها

يشكّل خطرًا على الجهاز المصرفي؛ لكون هذه المصارف مضمونة من وزارة المالية العراقية، لكنّ هذا لا يمنع من إيجاد السبل المناسبة لتخفيض هذه النسبة تحوطاً من المخاطر المحتملة.

أما المصارف الخاصة فقد بلغت نسبة ديونها المتعثرة إلى إجمالي رأسمالها (10.71%) و (10.16%) للعامين 2022 و 2023، على الترتيب، وعلى النحو المبين في الشكل (3-17).

إنّ ارتفاع هذا المؤشر يعطي إشارة واضحة عن خطورة الوضع المالي للمؤسسات المصرفية ومن ثمّ يؤثر في مؤشر الاستقرار المالي في العراق، وهو ما ظهر جلياً لدى المصارف الحكومية نتيجة ضخامة حجم قروضها وضآلة حجم رؤوس أموالها، لكن تفاقم تلك النسبة في ميزانيات المصارف قد أعطى دلالة على وجود مخاطر مالية فيها بصورة لا تقبل الشك، ما يستدعي إيلاء هذا الأمر قدرًا عاليًا من الأهمية لتفادي أية حالة تعثر محتملة قد تحصل مستقبلاً.

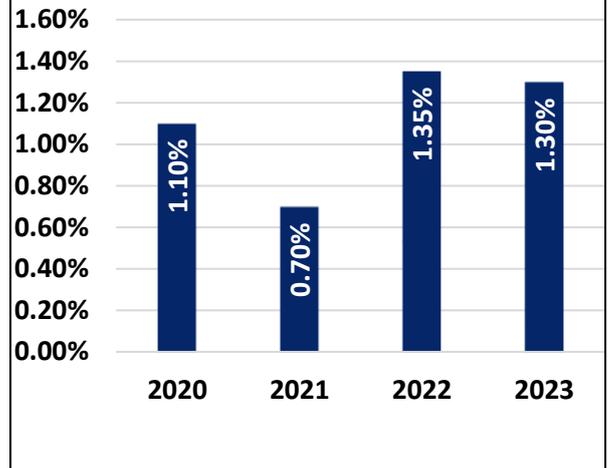


أما نسبة الديون المتأخرة التسديد لكُلِّ من المصارف الحكومية والمصارف الخاصة إلى إجمالي رأس مال كُلِّ منها على حدة فقد بينت أنّ نسبة الديون المتأخرة التسديد للمصارف الحكومية إلى رأس مالها هي (64.73%) و (57.98%) للسنوات 2022 و 2023 على الترتيب وهي نسبة مرتفعة وقد تم رفع حجم رأس مال المصرف الصناعي بنسبة (141%) وبهذا أصبح رأس مال المصرف بمقدار (854) مليار دينار؛ وكما موضح في الشكل (3-17)، وبهذا فإن معدل نمو رأس مال المصارف الحكومية بمقدار (11.1%) تطبيقاً لمتطلبات زيادة رأس المال المفروضة من البنك المركزي، مع إبقاء حصة المساهم الأكبر في رؤوس أموال المصارف الحكومية لصالح المصرف العراقي للتجارة بنسبة بلغت (70.67%) والمساهم الأقل من حصة كُلِّ من مصرفي الرشيد والعقاري بنسبة بلغت (1.00%) لكل منهما، إلا أنّ ذلك لا

4-3 مؤشرات الربحية:**1-4-3 العائد على الموجودات:**

انخفضت نسبة العائد على الموجودات من 1.35% في عام 2022 إلى 1.30% في عام 2023 فيما يخص المصارف بصورة عامة، وأن هذا الانخفاض جاء بسبب نمو إجمالي الموجودات (14.1%) مقارنة بنمو العائد الذي بلغ (10.3%) فضلاً عن ارتفاع أرباح المصارف إذ ارتفع صافي الدخل الذي يحمل الفائدة من (2.16) ترليون دينار عام 2022 إلى (2.38) ترليون دينار عام 2023 وبمعدل نمو ايجابي بلغ (42.21%) ويعود الجزء الأكبر لهذا الارتفاع إلى زيادة قيمة الموجودات بالعملة الأجنبية نتيجة تغير سعر صرف العملة العراقية أمام الدولار الأمريكي، ويبين الشكل (18-3) نسبة العائد إلى الموجودات.

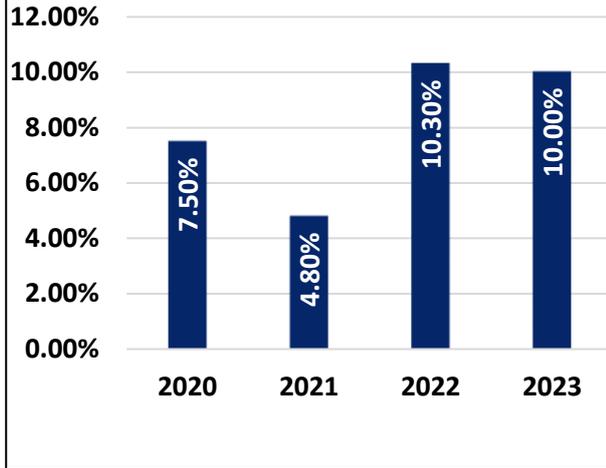
شكل (18-3) العائد على الموجودات

**2-4-3 العائد على حقوق المالكين:**

انخفضت نسبة العائد على حقوق المالكين من 10.3% في عام 2022 إلى 10.0% في عام 2023 وللمصارف كافة، وتعكس هذه النسبة معدل العائد الذي يحصل عليه المستثمرون أصحاب رأس المال في المؤسسة المالية وكفاءة المؤسسة ومدى

نجاحها في توليد الأرباح من كل وحدة من حقوق المالكين، والأسباب الرئيسية للانخفاض هذه النسبة هي لزيادة وارتفاع نسبة رأس المال بمعدل (6.65%) مقارنة بنمو العائد بمعدل (10.3%)، على النحو المبين في الشكل (19-3).

شكل (19-3) العائد على حقوق المالكين



3-5-1 تحليل خارطة مخاطر مؤشرات السلامة

(المالية(5):

يتم تحليل وقياس خارطة المخاطر لمؤشرات السلامة المالية الأساسية لمعرفة طبيعة القطاع المالي والمصرفي ومدى استقراره وتأثره بالأزمات المالية والاقتصادية، إذ تعمل هذه المؤشرات كأداة للإنذار المبكر ولتحديد مواطن الضعف والقوة في القطاع المصرفي وتعد من الوسائل الرقابية المباشرة، وتصنف المؤشرات الرئيسية كالآتي:

- مؤشرات كفاية رأس المال.
- مؤشرات الربحية.
- مؤشرات جودة الأصول.
- مؤشرات السيولة.

لوحظ من خلال خارطة المخاطر الخاصة بمؤشرات السلامة المالية متباينة الألوان بالرغم من كون اللون الأخضر هو الأكثر انتشاراً على الخارطة، وهو ما يشير إلى استقرار أغلب مؤشرات السلامة المالية وهذا ما سينعكس على الاستقرار المصرفي ومن ثم الاستقرار المالي في العراق، إذ سجل مؤشر كفاية رأس المال لعام 2023 نسب مخاطر منخفضة ليكون اللون الأخضر هو الأكثر انتشاراً خلال العام، أي ان كفاية رأس المال لدى القطاع المصرفي جيدة جداً وهي تفوق النسبة المعيارية المحددة من قبل البنك المركزي العراقي والبالغة (12%)، اما مؤشرات الربحية فقد استقرت لعام 2023، اما نسبة العائد على الموجودات تمثل مخاطر معتدلة إذ ظهرت اختلافاً

3-5-2 خارطة المخاطر لمؤشرات السلامة المالية:

(Risk Map Financial Soundness Indicators)

ان خارطة المخاطر من الأدوات التي تستخدم في التنبيه بالتهديدات واداة لمراقبة نقاط الضعف في النظام المالي، إذ يمكن عن طريق خارطة المخاطر تشخيص اي من المؤشرات المستخدمة للمتابعة وكما أكد صندوق النقد العربي على اهمية أداة خارطة المخاطر كونها من الأدوات الهامة في تحديد ومراقبة مواطن الضعف والقوة في القطاع المصرفي عن طريق عرضها على شكل خارطة مخاطر وقد تم استخدام الالوان في خارطة المخاطر لتعكس الحالة التي يمر بها المؤشر موضع الدراسة والموضح كالآتي:

اللون الاخضر وصولاً إلى اللون الأصفر: يدل على عدم وجود اي نقاط ضعف وبالتالي فان المؤشر موضع الدراسة في حالة ايجابية وليس مصدر للقلق.

اللون البرتقالي سيكون فيه المؤشر بين الحالتين الأولى (الحالة الإيجابية) والثانية (مصدر القلق) وهي توجب متابعة متخذ القرار لهذا المؤشر وعدم اعطاء الفرصة للوصول إلى اللون الاحمر.

اللون الاحمر يعكس نقاط الضعف التي تؤدي إلى احتمالية حدوث ازمة في النظام المصرفي.

(5) تم بالاعتماد على " اطار (1) خطوات اعداد خارطة المخاطر لمؤشرات السلامة المالية" لمزيد من التفاصيل مراجعة تقرير الاستقرار المالي لعام 2022، صفحة 72.

بتدرج الألوان في أغلب فصول عام 2023 والعائد على حقوق الملكية خلال الفصلين الثالث والرابع في لعام 2023 وهذا ما يبينه تباين الألوان على مسار المدة على الرغم من أن اللون الأحمر برز في الفصل الاول، ووفقاً لهذا المؤشر يُلاحظ مسار حجم الارباح المتحققة لدى المصارف العاملة في العراق، أما مؤشرات جودة السيولة فقد شهدت انخفاض مخاطرها عن عام 2022 أصبحت أقل خطورة خلال سنة 2023 فيما يخص نسبة الموجودات السائلة إلى إجمالي الموجودات، واما نسبة الموجودات السائلة إلى المطلوبات قصيرة الأجل فقد أصبحت أكثر استقراراً في نهاية عام 2023، وقد شهدت مؤشرات جودة الاصول استقراراً حيث ظهرت باللون الأخضر خلال المدة (2023-2022)، حيث يتجه مؤشري القروض المتعثرة الى اجمالي الموجودات (الاصول) والقروض المتعثرة إلى إجمالي الائتمان النقدي نحو الاستقرار في المخاطر ذاتها وهذا ما يشير اليه اللون الاخضر، إذ انخفضت بصورة طفيفة نسبة الديون متأخرة التسديد إلى إجمالي الموجودات في الفصل الرابع (2.11%) لعام 2023 مقارنة مع عام 2022 الذي بلغت فيه النسبة (2.19%). وكذلك الحال لنسبة الديون متأخرة التسديد إلى إجمالي الائتمان النقدي في الفصل الرابع (14.7%) لعام 2023 مقارنة مع عام 2022 الذي بلغت فيه النسبة (18.8%)، وكما موضح في الجدول (3-1).

جدول (1-3) خارطة المخاطر لمؤشرات السلامة المالية

جودة الاصول		مؤشرات جودة السيولة		مؤشرات الربحية		الكفاية	المؤشرات	
القروض المتعثرة / اجمالي الائتمان النقدي	القروض المتعثرة / اجمالي الاصول	الموجودات السائلة / المطلوبات قصيرة الاجل	الموجودات السائلة / اجمالي الموجودات	العائد/ حقوق الملكية	العائد/الموجودات	كفاية رأس المال		
0.444	0.217	0.186	0.089	0.370	0.348	0.490	Q1	2017
0.445	0.229	0.031	0.017	0.207	0.171	0.433	Q2	
0.385	0.186	0.019	0.000	0.205	0.175	0.476	Q3	
0.780	0.844	0.031	0.349	0.356	0.386	0.460	Q4	
0.825	0.946	0.000	0.340	0.261	0.440	0.482	Q1	2018
0.923	1.000	0.068	0.349	0.203	0.340	0.476	Q2	
0.908	0.830	0.137	0.438	0.110	0.188	0.937	Q3	
0.961	0.869	0.075	0.409	0.015	0.044	0.932	Q4	
1.000	0.922	0.466	0.579	0.000	0.000	1.000	Q1	2019
0.681	0.544	0.727	0.719	0.132	0.164	0.903	Q2	
0.515	0.436	0.441	0.617	0.230	0.278	0.636	Q3	
0.543	0.474	0.516	0.634	0.229	0.267	0.626	Q4	
0.439	0.384	0.441	0.638	0.360	0.363	0.649	Q1	2020
0.420	0.469	0.497	0.579	0.233	0.247	0.774	Q2	
0.321	0.470	0.298	0.553	0.205	0.212	0.612	Q3	
0.403	0.520	0.453	0.647	0.332	0.360	0.412	Q4	
0.491	0.594	0.540	0.630	0.162	0.177	0.557	Q1	2021
0.442	0.522	0.516	0.621	0.317	0.383	0.614	Q2	
0.414	0.481	0.540	0.647	0.177	0.199	0.617	Q3	
0.384	0.385	0.590	0.681	0.106	0.105	0.582	Q4	
0.296	0.270	0.714	0.779	0.357	0.377	0.506	Q1	2022
0.211	0.193	0.714	0.804	0.384	0.391	0.303	Q2	
0.173	0.156	0.702	0.800	0.627	0.671	0.000	Q3	
0.140	0.037	1.000	1.000	0.561	0.573	0.035	Q4	
0.150	0.073	0.752	0.868	1.000	1.000	0.087	Q1	2023
0.087	0.066	0.509	0.728	0.599	0.578	0.090	Q2	
0.052	0.064	0.385	0.621	0.730	0.748	0.128	Q3	
0.000	0.000	0.478	0.685	0.536	0.540	0.271	Q4	

4



تطورات البنية المالية التحتية والشمول المالي

4- تطورات البنية المالية التحتية والشمول المالي: 1-1-1-4 المنصة الإلكترونية للتحويلات الخارجية (حوالات - اعتمادات):

يمكن تغطية أبرز الجوانب المتعلقة بالمنصة الإلكترونية للتحويلات الخارجية التي تم تفعيلها في 2023/1/31 عبر التطرق الى الجهات المسموح بتمويلها قانوناً عبر المنصة الإلكترونية والتي يمكن ايجازها عن طريق الشكل الآتي:

- جميع الشركات المسجلة لدى دائرة تسجيل الشركات في وزارة التجارة.
- الشركات البسيطة التي لا يتجاوز رأسمالها (200,000) دولار.
- فروع الشركات الاجنبية المسجلة لدى دائرة تسجيل الشركات في وزارة التجارة.

الشركات

- المشاريع المسجلة لدى دائرة المديرية العامة للتنمية الصناعية في وزارة الصناعة والمعادن الاتحادية.
- المشاريع الاستثمارية المرخصة من هيئات الاستثمار.
- المشاريع الزراعية والحيوانية المرخصة من الدوائر المختصة في وزارة الزراعة الاتحادية.

المشاريع

- المكاتب العلمية المرخصة اصولياً من نقابة الصيادلة.
- موزعوا المصانع العالمية، ووكلاءهم.
- وكلاء الشركات العالمية المسجلين وفق قانون الوكالة التجارية النافذ.
- جميع انواع الشركات والمصانع والمعامل والمشاريع المرخصة في إقليم كردستان العراق على ان تقوم بالتسجيل مع الجهات القطاعية النظيرة في الحكومة الاتحادية.

جهات أخرى

تشمل البنية التحتية المالية النظام المالي للبلد، بما في ذلك جميع المؤسسات والمعلومات والتقنيات والقواعد والمعايير التي تتيح الوصول المالي من خلال أنظمة مالية شفافة ومستقرة، إذ يُعد تطوير البنية التحتية المالية عاملاً رئيساً في زيادة السرعة والأمان والموثوقية في المعاملات المالية الإلكترونية، وذلك عبر زيادة تأمين الشركات وتشفير البيانات المالية، وهذا يساهم في تحقيق زيادة في سرعة تنفيذ وتحويل الأموال بشكل فوري وفعال، واستطاع البنك المركزي العراقي تحقيق العديد من الأهداف التي تدعم تطورات البنية التحتية المالية خلال الآتي:

1-1-1-4 المنصة الإلكترونية:

شرع البنك المركزي العراقي في مطلع عام 2023 بإستحداث المنصة الإلكترونية للتحويلات الخارجية (حوالات - اعتمادات)، فضلاً عن استحداثه للمنصة الإلكترونية لبيع الدولار النقدي للمسافرين (FITR) في إطار سياسة هذا البنك التي تستهدف تسهيل اجراءات تمويل التجارة الخارجية وتحقيق أهداف هذا البنك في تعزيز دور الجهاز المصرفي والمؤسسات المالية غير المصرفية في تأمين العملة الأجنبية للمستفيدين الحقيقيين بما يساهم في تحقيق استقرار أسعار صرف العملة الأجنبية من جانب، وتبسيط اجراءات بيعها من جانب آخر، مع التأكيد على ضرورة الالتزام بمتطلبات قانون مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب رقم (39) لسنة 2015، ويمكن تسليط الضوء على هاتين المنصتين كالآتي:

المصارف في تطوير القوائم المذكورة، والسبل الكفيلة لحلها.

(2) فتح حسابات فرعية لمزودي خدمة الدفع الإلكتروني من الحساب الرئيس للبنك المركزي العراقي لدى مصرف (JPMorgan)، إذ تم تغذية هذه الحسابات لأغراض تسويات البطاقات الإلكترونية.

4-1-4 تعزيز وتقوية القطاع المصرفي والمؤسسات المالية:

يسعى البنك المركزي العراقي إلى تعزيز مفهوم المسؤولية المؤسسية لضمان استقرار النظام المصرفي مع تعزيز القدرة التنافسية وتوفير بيئة مؤاتية للابتكار والتطوير، ولهذا الغرض قام البنك المركزي بالآتي:

(1) تفعيل الجودة في المصارف: عبر فتح وحدات الجودة لرفع الأداء العام للمصارف ومواكبتها للتطورات الحاصلة في المصارف العالمية ومعالجة حالات الضعف المشخصة في القطاع المصرفي، وتعزيز ثقة ورضى الزبائن في القطاع المصرفي من خلال ضبط العمليات والإجراءات بطرائق قياسية على وفق متطلبات (ISO 9001 : 2015).

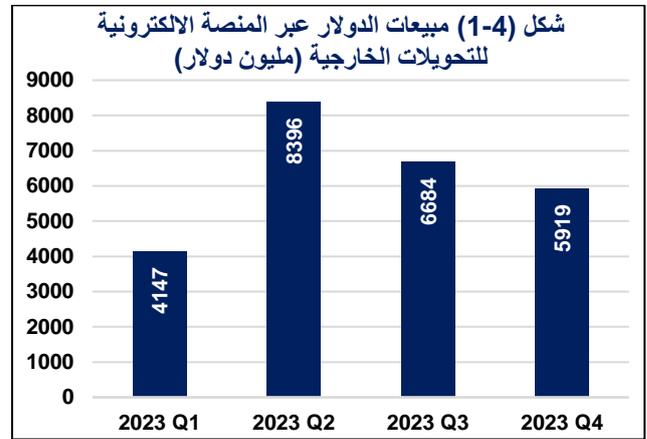
(2) إعداد الدليل الإرشادي لاختيار مستشاري إدارة الجودة في القطاع المصرفي بحسب المواصفات الإرشادية الدولية (ISO 9001 : 2015)، إذ تم إعمام الدليل ونشره على الموقع الرسمي للبنك المركزي العراقي.

(3) تصنيف المصارف العاملة في القطاع المصرفي طبقاً لרصانة تطبيق دليل الحوكمة الصادر من البنك المركزي عبر بطاقة الأداء الخاصة بالمعايير البيئية والاجتماعية.

4-1-1-2 مبيعات الدولار عبر المنصة الإلكترونية للتحويلات الخارجية:

حققت المنصة الإلكترونية للتحويلات الخارجية الأثر البارز في دعم وتحقيق الاستقرار النقدي والمالي للقطاع المصرفي عبر حصر وصول الدولار للجهات المستفيدة الحقيقية فضلاً عن مساهمتها بشكل فاعل في تطبيق معايير الامتثال الدولية.

ويمكن أن نلاحظ ارتفاع قيمة التحويلات الخارجية عبر المنصة الإلكترونية في عام 2023، وكما مبين في الشكل الآتي:



4-1-2 إصدار خطابات الضمان:

تم إعداد تعليمات تنسجم مع تطلعات هذا البنك بتنظيم عمليات إصدار خطابات الضمان وفقاً لأفضل الممارسات وبما يكفل المحافظة على حقوق الاطراف المعنية بخطابات الضمان كافة.

4-1-3 دعم وتحقيق الاستقرار النقدي والمالي:

بغية تحقيق الاستقرار النقدي والمالي أنجز البنك المركزي العديد من الأهداف ومنها:

(1) تطوير مؤشرات السلامة المالية، وتحديد نقاط القوة والضعف في النظام المالي، إذ تم تحديد المصارف التي طورت قوائمها المالية على وفق المنهجية الدولية، كما تم تحديد المعوقات التي واجهت

الكييل الضوئي (إنشاء شبكة مصرفية تعمل بتقنيات الكييل الضوئي).

(5) تطوير البنى التحتية لأنظمة المدفوعات (PCA)، إذ تم التعاقد على المشروع وتنفيذه والانتها من التسلم والفحص.

(6) الانتهاء من المرحلة الرابعة لاقتناء نظام مصرفي مركزي (CBS) إلكتروني متطور يغطي الفعاليات والمهام التي تدار في البنك المركزي.

(7) تطوير أدوات مركز إدارة الأمن السيبراني (SOC) وأنظمتها واعتماد نهج متقدم لتعزيز الأمن السيبراني في البنك والقطاع المصرفي واستحداث شعبة المراقبة والاستجابة والتحليل السيبراني وإعداد مهام لهذه الشعبة.

(8) تنفيذ ضوابط الحوكمة والإدارة المؤسسية لتقنية المعلومات والاتصالات داخل البنك المركزي ومراقبة تنفيذه في عموم القطاع المصرفي.

(9) تحليل الفجوات والتقييم الشامل للبنى التحتية للمصارف ومزودي خدمات الدفع وامثال المؤسسات لأطر العمل وضوابط الحوكمة والمعايير ذات الصلة بتقنية المعلومات وأمنها والامتثال لمعايير أمان بيانات صناعة بطاقات الدفع للمصارف (PCI_DSS).

(10) وضع خارطة طريق لتبني العملات الرقمية للبنوك المركزية.

(11) الانتقال إلى أتمتة الأعمال الرقابية والتنظيمية للمؤسسات الخاضعة لرقابة البنك المركزي (نظام تقارير الرقابة المصرفية الإلكتروني) (BSRS).

(4) إعداد الضوابط الخاصة باحتساب السيولة بحسب سلم الاستحقاق للمصارف الإسلامية لضمان احتفاظها بسيولة كافية وبشكل يضمن سلامة وضعها المالي.

(5) إعداد الضوابط الخاصة باحتساب نسبي السيولة (NSFR, LCR) للمصارف الإسلامية لمواكبة التطورات الخاصة بالنظام المصرفي الإسلامي واعتماداً على مقررات لجنة بازل III ومجلس الخدمات المالية الإسلامي.

4-1-5 دعم التحول الرقمي:

يهدف التحول الرقمي في البنك المركزي العراقي إلى تعزيز الكفاءة وتحسين الخدمات المالية المقدمة للمواطنين والقطاع المالي، إذ يشكل التحول الرقمي أساساً لتحسين تجربة المستخدم وتسهيل الوصول إلى الخدمات المصرفية وتعزيز استخدام التقنيات مثل الذكاء الاصطناعي وتحليل البيانات الكبيرة وتقديم خدمات مصرفية مخصصة لتلبية احتياج العملاء بفاعلية أكبر فيما يتعلق بالقطاع المصرفي، إذ يعد التحول الرقمي حلاً استراتيجياً لتعزيز الابتكار ورفع مستوى التنافسية، ولتعزيز التحول الرقمي أنجز هذا البنك الآتي:

(1) تطوير البنية التحتية الأمنية لأنظمة الدفع بالتجزئة.
(2) تدقيق وامثال لبرنامج أمن للمستخدم (CBS) الخاص بنظام SWIFT.

(3) إعداد منصة لبيع السبائك والمسكوكات الذهبية، وذلك بعد إعداد دراسة الجدوى وتحليل المتطلبات وإعداد الواجهات الرئيسية والفرعية ومن ثم تنفيذ النظام وإعداده والتدريب عليه.

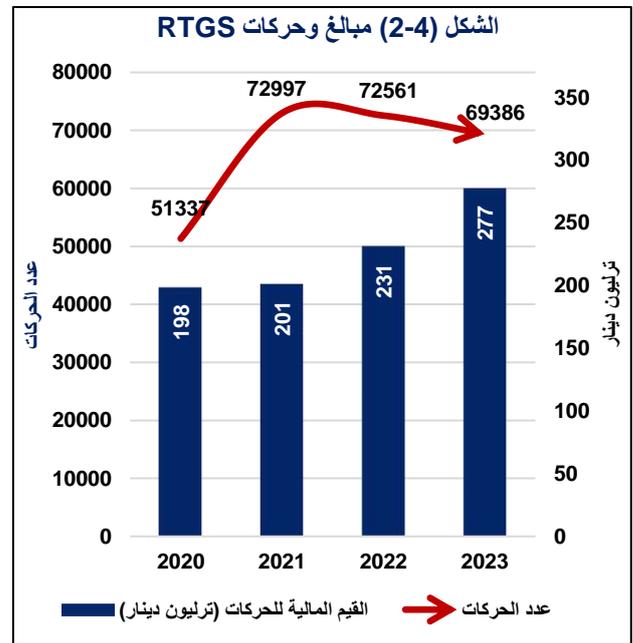
(4) استكمال المرحلة الثالثة في مشروع تطوير شبكة الاتصالات الضوئية المصرفية العاملة بتقنيات

6-1-4 تطور أنظمة المدفوعات:

يسعى البنك المركزي العراقي إلى تحديث أنظمة المدفوعات وتطويرها وفقاً لأفضل الممارسات الدولية، ويمكن ايجاز أبرز التطورات الحاصلة في نظام المدفوعات العراقي كالآتي:

1) تطوير نظام التسوية الاجمالية (RTGS) :

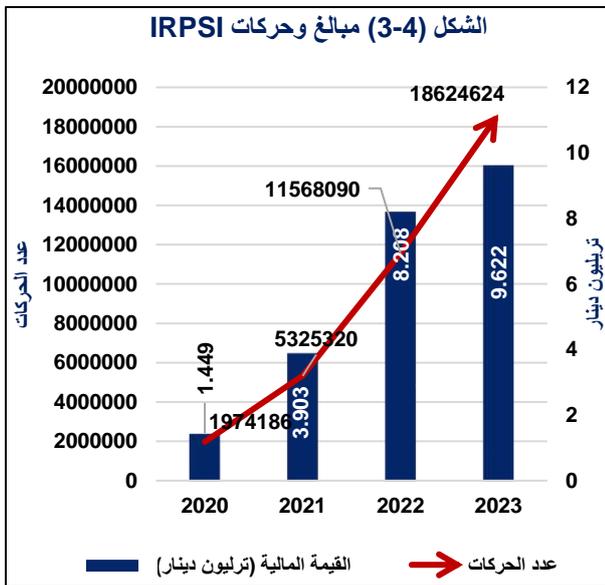
وهو النظام الذي يتم فيه تبادل المدفوعات المالية إلكترونياً بين المصارف من خلال شبكة آمنة وكفوءة، ويضمن تسوية فعلية ونهائية لأوامر الدفع المتبادلة بين المشاركين وبصورة مستمرة خلال يوم العمل الفعلي، ومن مزايا هذا النظام انه يوفر سرعة التحويل والتسوية النهائية للمدفوعات وتقليل مخاطر التعثر في الدفعات المالية من بلد لآخر، إذ يوضح الشكل أدناه عدد حركات هذا النظام مع القيم المالية خلال الأعوام (2020-2023).



يظهر وفق الشكل السابق زيادة عدد الحركات المالية عبر النظام من (51337) حركة في عام 2020 إلى (69386) حركة في عام 2023، مع زيادة القيم المالية للحركات من (198) ترليون دينار إلى (277) ترليون دينار في ذات المدة.

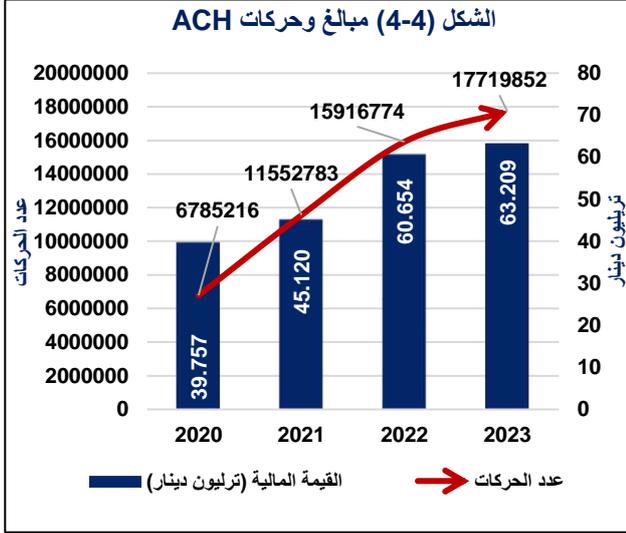
2) نظام الدفع بالتجزئة (IRPSI):

يمثل نظام الدفع بالتجزئة ممر لعبور الحركات المحلية التي تتم على البطاقات بين المصدر والمحصل عن طريق مزود خدمة الدفع الإلكتروني، ويرتبط المصرف مع المقسم الوطني عن طريق مزود خدمة الدفع الإلكتروني (الذي يمثل المعالج الرئيس لحركات البطاقات) والذي يرتبط بدوره بصورة مباشرة مع المقسم الوطني عبر شبكة مؤمنة ومحمية لتبادل الرسائل الخاصة بحركات البطاقات والتي تتضمن عمليات الاستعلام والشراء والسحب النقدي، إذ بلغ إجمالي التحويلات وفق هذا النظام في عام 2023 مبلغ (9,622) مليار دينار بعد أن كان (8.209) ترليون دينار عام 2022، كما هو موضح بالشكل الآتي:



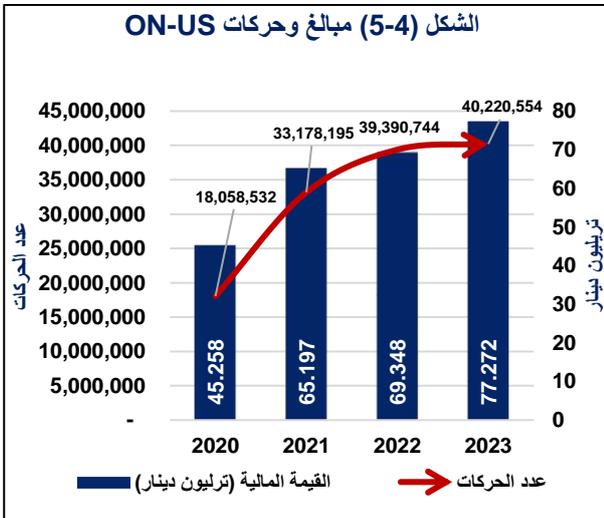
يظهر من خلال الشكل أعلاه ارتفاع مبلغ القيمة المالية المتداولة ضمن نظام IRPSI بنسبة (17.2%) في عام 2023 مقارنة بعام 2022، كما ازدادت عدد الحركات بنسبة (61%) خلال ذات المدة، وهذا يدل على تطور ملحوظ في البنى التحتية المالية.

بعام 2020، وارتفاع القيمة المالية إلى (63.209) تريليون دينار في عام 2023، بعد أن كانت (39.757) تريليون دينار في العام السابق.



(4) نظام المقاصة الداخلي (ON-US):

تستخدم عمليات المقاصة الداخلية على نطاق واسع لتسهيل التحويلات المالية بين حسابات العملاء في نفس المصرف نلاحظ في الشكل (4-5) ارتفاعاً مستمراً في عدد الحركات المالية من (18,058,532) حركة مالية عام 2020 إلى (40,220,554) حركة مالية عام 2023 بمبلغ يقارب (77.272) ترليون دينار، وهذا مؤشر جيد يدل على زيادة في النشاط المالي، وكما هو موضح بالشكل (4-5) التالي.

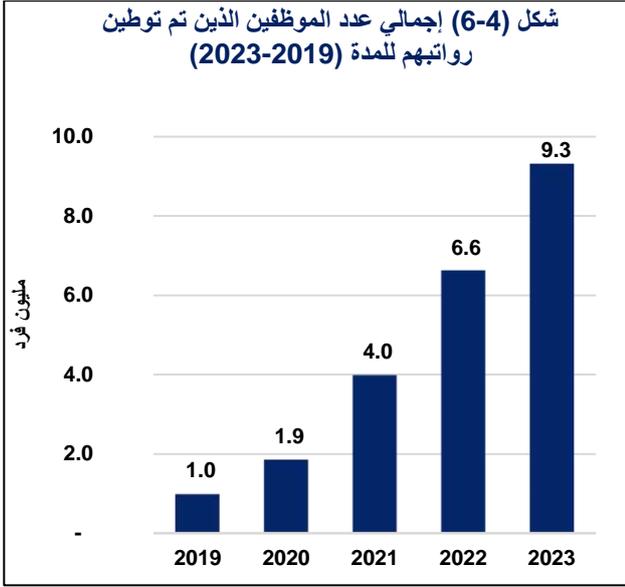


ومن أهداف نظام الدفع بالتجزئة (IRPSI) :

- توفير شبكة داخلية محلية تربط جميع مكائن الصراف الآلي وبطاقات الدفع الإلكتروني.
- تحديد أسعار العمولات داخلياً من هذا البنك ضمن الضوابط والتعليمات الصادرة.
- حصر البيانات الخاصة بالمعاملات المالية المحلية التي تتم على البطاقات ضمن بيئة واحدة محلية مؤمنة ومنع الوصول الخارجي لهذه البيانات.
- ضمان إجراء عمليات تسوية أموال المعاملات المالية التي تتم على البطاقات داخلياً ضمن نظام التسوية الاجمالية الآنية RTGS.
- التوسع باستخدام أدوات الدفع الإلكترونية (الكارتات، الهاتف النقال، الانترنت).
- انتشار نقاط البيع والصرافات الآلية في عموم العراق.
- قاعدة بيانات للمعاملات المالية كافة وسهولة الوصول إليها.
- الإشراف والمراقبة إلكترونياً على المعاملات المالية.

(3) نظام (ACH) :

هو نظام إلكتروني يمكن المصارف المشاركة وفروعها من ارسال واستلام ملفات أوامر الدفع فيما بينهم بطريقة آلية، ويرتبط بنظام التسوية الاجمالية RTGS من حيث استلام سقف الضمان في بداية الجلسات ومن ثم معالجة أوامر الدفع وارسال صافي التسوية النهائية، كما يُمكن للمشاركين تبادل الصكوك الإلكترونية المرمزة بالحبر الممغنط حيث يتم ارسال صورة الصك وبياناته إلى الفرع المسحوب عليه والاحتفاظ بنسخة الصك الأصلية في الفرع المودع فيه، ويوضح الشكل (4-4) زيادة بنسبة (161%) في نمو عدد الحركات المالية في عام 2023 مقارنة

2-4 الشمول المالي:**2-2-4 مؤشرات الشمول المالي:**

يتم قياس مؤشرات الشمول المالي بالاعتماد على مؤشرين أساسيين هما الوصول والاستخدام وكل منهما يتضمن مؤشرات فرعية وعلى النحو الآتي:

2-2-4-1 مؤشرات مستوى الوصول للخدمات المالية:

يقيس هذا المؤشر انتشار الفروع المصرفية وأجهزة الصراف الآلي، ونقاط البيع وأنظمة الدفع والتسوية، والدفع عبر الموبايل، إذ أن توفر البنية التحتية السليمة للقطاع المالي له أهمية كبيرة في تعزيز الشمول المالي عن طريق تحسين كفاءة التمويل ووصول الخدمات المالية والمصرفية إلى شرائح المجتمع كافة، وعلى النحو الآتي:

1) مؤشر الكثافة والانتشار المصرفي:

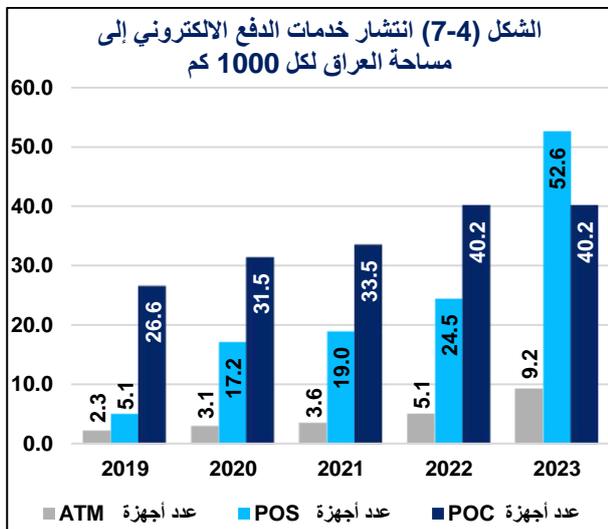
يُعد هذا المؤشر أحد المعايير الهامة لقياس وتحديد مستوى الشمول المالي في البلد، إذ يعتمد هذا المؤشر بشكل رئيس على عدد فروع المصارف المنتشرة في جميع أنحاء البلاد، والتي تسعى لتوفير الخدمات المالية للجمهور، وبالتالي فإن المؤشر يقيس نسبة الانتشار المصرفي داخل العراق، وفي

يعد الشمول المالي أحد الأهداف الرئيسية للبنوك المركزية، وذلك لأثره البالغ الأهمية على النظام المالي المحلي، إذ يساهم في تحسين الظروف المالية ورفع مستويات الادخار والاستثمار، وتقليل التفاوت في مستوى الدخل وتقليل الفقر وتحسين نوعية التعليم والصحة، وذلك عبر توفير الخدمات المالية لأكثر عدد ممكن من الأشخاص بتكلفة منخفضة وتمكينهم من بدء أعمال جديدة، فضلاً عن المساهمة في تعزيز القطاع العائلي وقطاع الأعمال عبر تعزيز التنمية المالية التي تسهم في الاستقرار الاجتماعي والسياسي عن طريق زيادة استقرار النظام المالي، ويمكن للشمول المالي أيضاً تحسين كفاءة عملية التوسط المالي بين الودائع والاستثمارات، وزيادة نصيب القطاع المالي الرسمي على حساب القطاع المالي غير الرسمي، مما يدعم فاعلية أدوات السياسة النقدية.

2-2-4-1 مشروع توظيف رواتب موظفي الدولة:

يساهم هذا المشروع في تعزيز البنية المالية للمصارف العاملة في العراق وزيادة دورها في التمويل الداخلي، إذ يمكن أن يتيح هذا المشروع فرصاً للمصارف المحلية لأجل تقديم خدمات مصرفية متنوعة ومحسنة للموظفين، والشكل (4-6) يوضح زيادة أعداد موظفي القطاع العام الذين تم توظيف رواتبهم داخل المصارف إلى (9.3) مليون موظف ومتقاعد أثناء عام 2023 بعد ما كان (6.6) مليون موظف في عام 2022، وهذه الزيادة في أعداد الموظفين المواطن رواتبهم بالمصارف أسهمت بدورها بزيادة عدد الحسابات المصرفية التي تم أنشاؤها للموظفين، وكذلك زيادة عدد البطاقات الإلكترونية التي منحت لهم.

الدفع الإلكتروني، ليتم تقييم وتحليل مدى توافر هذه الخدمات واستخدامها في البلاد. يبين الشكل (4-7) أن نسبة أعداد أجهزة الصراف الآلي (ATM) إلى مساحة العراق قد ارتفعت من (5.1) جهاز لكل (1000 كم) من مساحة العراق في عام 2022 إلى (9.2) جهاز لكل (1000 كم) من مساحة العراق في عام 2023. إما بالنسبة لأجهزة نقاط البيع (POS) زاد انتشارها من (24.5) جهاز لكل (1000 كم) من مساحة العراق في عام 2022 إلى (52.6) جهاز لكل (1000 كم) من مساحة العراق في عام 2023. وفيما يخص أجهزة الدفع (POC) فقد بقي عدد انتشارها ثابت عند (40.2) جهاز لكل (1000 كم) من مساحة العراق في عامي 2022 و 2023. ومن المتوقع أن ترتفع هذه النسب في المستقبل وفقاً لتوجهات البنك المركزي العراقي في تعزيز هذه الخدمات، وهذا يأتي ضمن جهود البنك المركزي لتحقيق أهدافه في تطوير نظم الدفع الإلكتروني وتسهيل المبادلات المالية الإلكترونية في البلاد، إذ إن تزايد انتشار هذه الأجهزة سيسهم في تعزيز البنية التحتية المالية وتعزيز استخدام الخدمات المالية الإلكترونية من المواطنين والمؤسسات في العراق.



عام 2023 شهد القطاع المصرفي انخفاضاً في عدد فروع المصارف، حيث بلغ عدد الفروع (843)، بالمقارنة مع (876) فرعاً في عام 2022، وبلغ مؤشر الكثافة المصرفية (38.54) ألف نسمة لكل فرع مصرفي بالمتوسط في عام 2023، بعد أن كان يغطي (27.25) ألف نسمة لكل فرع مصرفي بالمتوسط في عام 2022. وبالمقابل حدث انخفاض في مؤشر الانتشار المصرفي، حيث بلغ (2.59%) في عام 2023، بعد أن كان (3.67%) في عام 2022، ويعود هذا الانخفاض الى غلق بعض فروع المصارف الأجنبية، والجدول (4-1) يوضح ذلك:

جدول (4-1) الانتشار المصرفي والكثافة المصرفية في العراق				
السنة	عدد السكان النشطين اقتصادياً من (15-64) (ألف نسمة)	عدد فروع المصارف	الكثافة المصرفية	الانتشار المصرفي
2019	22,091	888	24.88	4.02
2020	22,668	891	25.44	3.93
2021	23,255	904	25.72	3.89
2022	23,870	876	27.25	3.67
2023	32,493	843	38.54	2.59

المصدر: البنك المركزي العراقي، دائرة الاحصاء والابحاث، النشرة الاحصائية. وزارة التخطيط، الموقع الإلكتروني،

<https://www.ina.iq/189184--43-324-.html>

(2) انتشار خدمات الدفع الإلكتروني:

تُعدّ خدمات الدفع الإلكتروني وسيلة سريعة وفعالة للوصول إلى الخدمات المالية والمصرفية، كما أنها تساهم في تقليل التكلفة، ويعمل البنك المركزي العراقي على زيادة انتشار هذه الخدمات، ويُعد من أهدافه الهامة تحسين أنظمة الدفع الإلكتروني وتسهيل المبادلات الإلكترونية، ويتم استخدام هذا المؤشر لقياس مستوى انتشار خدمات

4-2-2-2 مؤشر استخدام الخدمات المالية:

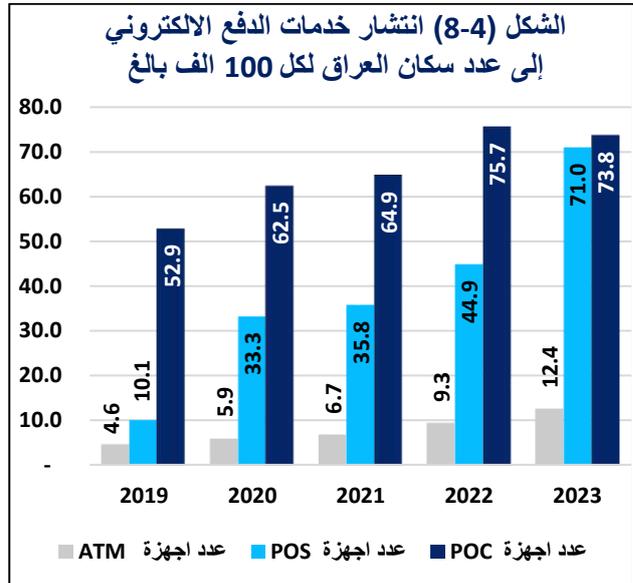
1) انتشار خدمات الدفع عبر الموبايل:

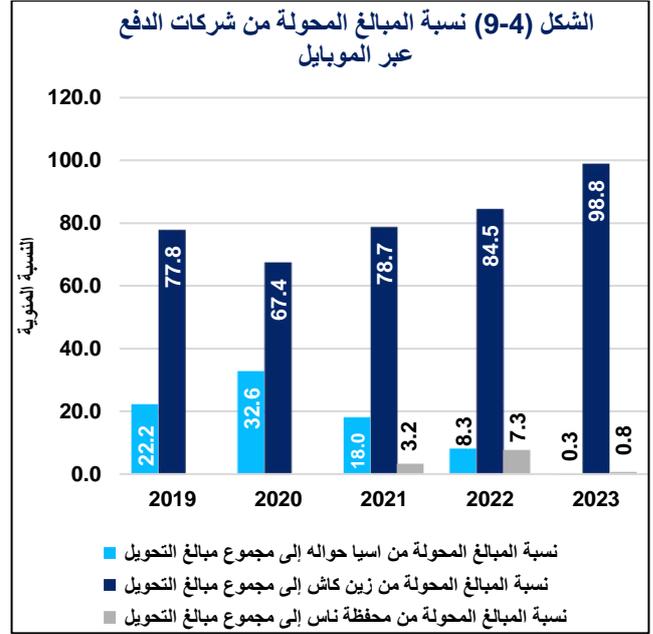
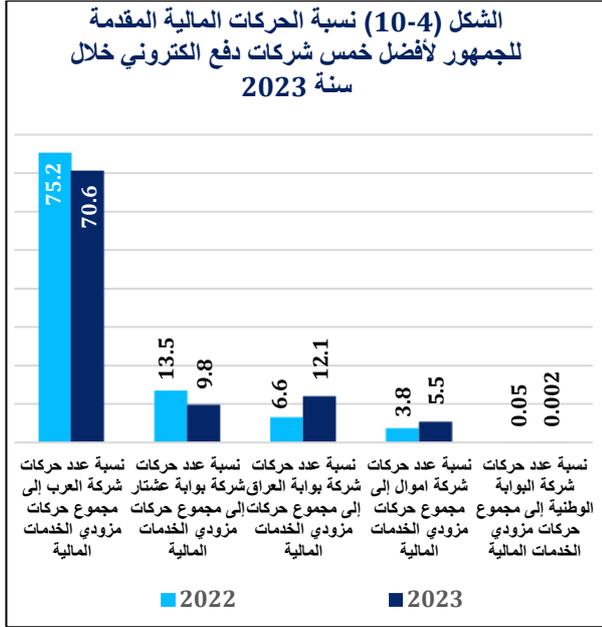
يبين هذا المؤشر مدى انتشار واستخدام تقنيات الدفع التي تعتمد على الهواتف المحمولة. وتشمل هذه التقنيات تطبيقات الدفع الرقمي والمحافظ الإلكترونية، التي تسمح للأفراد بإجراء المعاملات المالية وإرسال واستقبال الأموال عبر هواتفهم المحمولة، ويُعد هذا المؤشر هاماً للشمول المالي، إذ يسهم في توفير وصول سهل وفعال للخدمات المالية للفئات السكانية المختلفة.

ووفقاً للشكل (4-9) الذي يوضح المبالغ المحولة من شركات الدفع عبر الموبايل، لوحظ أن هناك سيطرة لشركة زين كاش على عمليات التحويل المالي، حيث ارتفعت نسبة المبالغ المحولة من خلالها كجزء من إجمالي المبالغ المحولة عن طريق شركات الدفع عبر الموبايل من (84.5%) في عام 2022 وصولاً إلى (98.8%) في عام 2023، وبالمقابل انخفضت نسبة شركة آسيا حوالة من (8.3%) في عام 2022 إلى (0.3%) في عام 2023. إما شركة محفظة ناس فبدتت عملها في عام 2020، انخفضت نسبة المبالغ المحولة من خلالها لتسجل (0.8%) في عام 2023، بعد أن كانت (7.3%) في عام 2022. مما يستدعي تطوير الشركات الأخرى من نشاطاتها وزيادة برامج الدفع لديها، لضمان بقائها في مضمار المنافسة في الأعوام القادمة.

وبالنظر إلى انتشار خدمات الدفع الإلكتروني في العراق، يُلاحظ ارتفاع عدد أجهزة (POS) ليلبلغ (71) جهاز لكل (100 ألف) بالغ في عام 2023 بعد أن كان (44.9) عام 2022، كما ارتفع عدد أجهزة الصراف الآلي (ATM) في عام 2023 ليلبلغ (12.4) لكل (100 ألف) بالغ بعد أن كان (9.3) لكل (100 ألف) بالغ في عام 2022، رغم ارتفاع عدد أجهزة الدفع المذكورة إلى أنها لا تزال ضعيفة الانتشار قياساً بعدد (100) ألف بالغ، كما أن ثبات عدد أجهزة (POC) مع زيادة عدد السكان البالغين أدى إلى انخفاض عدد الأجهزة لكل (100) ألف بالغ إلى (73.8) جهاز في عام 2023 بعد أن كان (75.3) في عام 2022، والشكل (4-8) يبين ما تقدم، ان البنك المركزي يؤكد على ضرورة أن تعمل المصارف والشركات التجارية على زيادة عدد أجهزة الصراف الآلي ونقاط البيع وتوفيرها في مواقع عامة ومناطق نائية. وكذلك اكد على إسهام الحكومة والجهات المعنية بتعزيز الشمول المالي من خلال إتخاذ الإجراءات لتعزيز الوعي المالي وزيادة التوعية والتثقيف المالي للأفراد والشركات حول فوائد الخدمات المصرفية الإلكترونية.

الشكل (4-8) انتشار خدمات الدفع الإلكتروني إلى عدد سكان العراق لكل 100 ألف بالغ





4-2-3 مؤشر العمق المالي:

يقيس هذا المؤشر مدى توفير الخدمات المصرفية ودورها في دعم النمو الاقتصادي، وتمويل الأعمال والمشاريع، ويتم قياس هذا المؤشر عن طريق استخدام متغيرين رئيسيين:

1) نسبة الإئتمان المقدم للقطاع الخاص إلى

الناتج المحلي الإجمالي: يعكس هذا المتغير حجم الإئتمان المقدم من المصارف التجارية إلى القطاع الخاص مقارنةً بإجمالي الناتج المحلي للبلد وإن زيادة هذه النسبة تشير إلى زيادة تمويل القطاع الخاص من المصارف.

2) نسبة ودائع القطاع الخاص إلى الناتج المحلي

الإجمالي: يُعبر هذا المتغير عن حجم ودايع القطاع الخاص في القطاع المصرفي بوصفه نسبة من إجمالي الناتج المحلي للبلد، إذ يعتمد الائتمان الممنوح من قبل المصارف التجارية على حجم الودائع ويتناسب معه طردياً.

وتستخدم النسبتين معاً لتقدير مدى عمق القطاع المصرفي في دعم النشاط الاقتصادي وتمويل الأعمال، ويوضح الشكل (4-11) أن نسبة

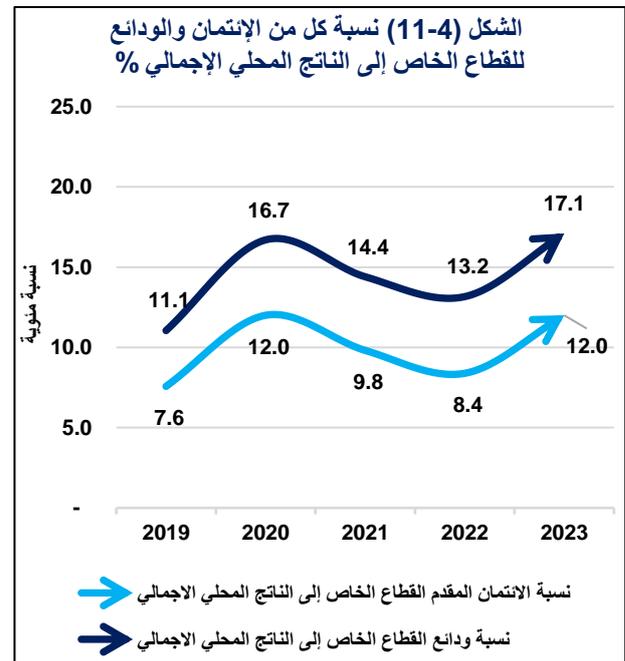
2) مساهمة شركات الدفع الإلكتروني (شركات

المعالجة والإصدار والتحويل) في الشمول المالي:

تشغل الشركات المالية دوراً حيوياً في تعزيز الشمول المالي من خلال توفير الخدمات المالية الأساسية، وتشمل هذه الخدمات توفير حسابات مصرفية للأفراد والشركات، تسهيل عمليات التحويل المالي، توفير وسائل الدفع الإلكتروني، تقديم بطاقات الائتمان والقروض وتوفير خدمات التأمين، ومن الشكل (4-10) يمكن ملاحظة أن شركة العرب تصدر شركات الدفع الإلكتروني بنسبة الحركات المالية المقدمة، سواء كانت في صورة خدمات مالية صادرة أو معالجة أو تحويل، حيث بلغت نسبتها (70.6%) من إجمالي حركات مزودي الخدمات المالية في عام 2023، تليها شركة بوابة العراق بنسبة (12.1%)، في حين سجلت شركة بوابة عشتار نسبة (9.8%) وتظهر هذه البيانات ارتفاع الحركات المالية في عام 2023 لتصل إلى (14.3) ألف حركة مالية بعد أن كانت في عام 2022 (11.6) ألف حركة مالية.

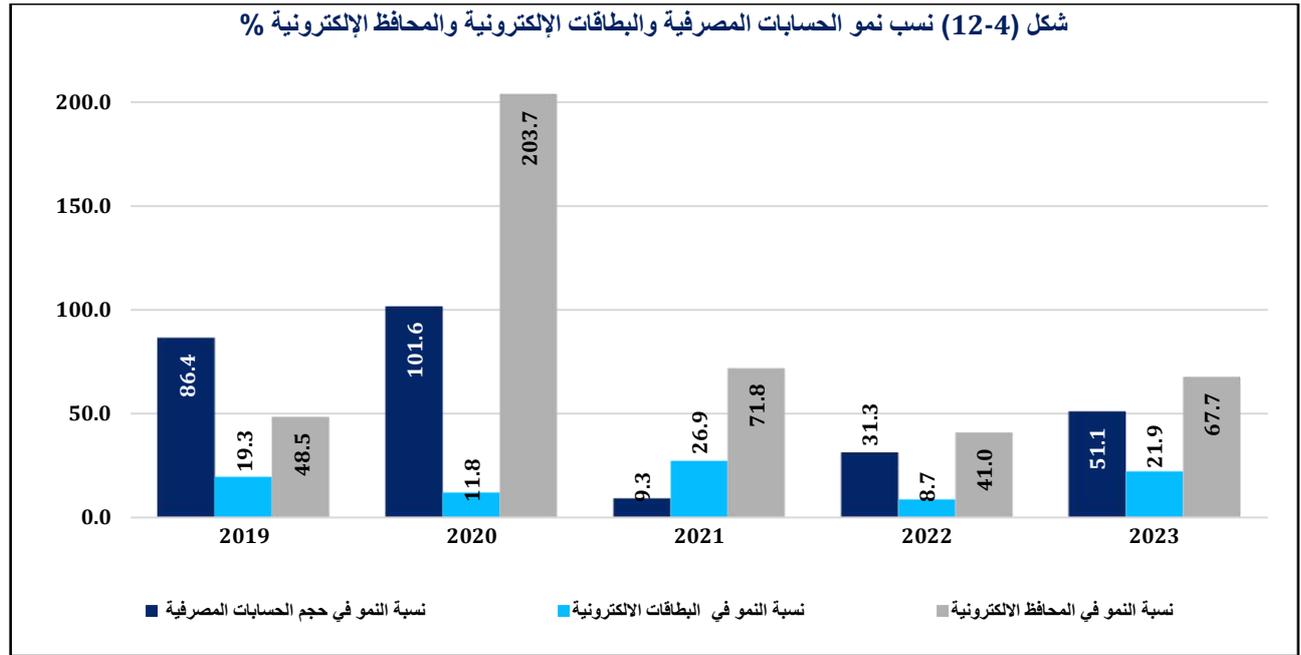
أو موقعهم الجغرافي، إذ تؤدي البطاقات الإلكترونية والحسابات المصرفية والمحافظ الإلكترونية دوراً حاسماً في تحقيق الشمول المالي عن طريق توفير وسائل مالية سهلة وأمنة لإدارة الأموال، حيث تسمح البطاقات الإلكترونية للأفراد بإجراء عمليات الدفع والسحب النقدي بسهولة وأمان، سواء كان ذلك عبر الصرافات الآلية أو عبر الإنترنت، ما يوفر وسيلة سهلة للتعامل مع الأموال والتحكم فيها، ومن جهة أخرى، تُعد الحسابات المصرفية أساساً في تحقيق الشمول المالي، حيث تمكن الأفراد من فتح حساباتهم المصرفية وإيداع الأموال وإجراء التحويلات والمعاملات المالية الأخرى. ويمكن من خلال الحسابات المصرفية أن يستلم الأفراد الرواتب والمدفوعات وتوفير الأموال والوصول إليها بشكل آمن وفعال، في حين توفر المحافظ الإلكترونية طبقة إضافية من الأمان والحماية للأموال، إذ تستخدم تقنيات التشفير والمصادقة المتعددة لحماية المعلومات المالية الحساسة وضمان سلامتها من الاختراقات والاحتيال، وهذا يساهم في تعزيز الشمول المالي، ووفقاً للشكل (4-12) الذي يبين ارتفاع عدد المحافظ الإلكترونية بنسبة (67.7%) في عام 2023 مقارنة بعام 2022، كما ارتفع عدد الحسابات المصرفية بنسبة (51.1%) ضمن المدة ذاتها، وكذلك ارتفع عدد البطاقات الإلكترونية بنسبة (21.9%) في عام 2023 مقارنة بعام 2022، إن الارتفاع الحاصل في المؤشرات المذكورة يعزز من الشمول المالي في العراق والذي يساهم بشكل فعال بتحقيق الاستقرار النقدي والمالي.

الائتمان المُقدّم للقطاع الخاص إلى الناتج المحلي الإجمالي قد ارتفعت من (8.4%) في عام 2022 إلى (12.0%) في عام 2023. ويعزى هذا الارتفاع إلى ارتفاع الائتمان المقدم للقطاع الخاص بنسبة (12.9%) إذ سجل الائتمان مبلغ (39.5) ترليون دينار في عام 2023، بعد أن كان (35) ترليون عام 2022، مع انخفاض نمو الناتج المحلي الإجمالي بنسبة (20.6%) لذات المدة، متأثراً بانخفاض أسعار النفط. كما شهدت نسبة ودائع القطاع الخاص إلى الناتج المحلي الإجمالي ارتفاع خلال عام 2023 لتسجل نسبة (17.1%) بعد أن كانت (13.2%) خلال عام 2022، نتيجة ارتفاع الودائع لتبلغ (56.6) ترليون دينار بعد أن كانت (55) ترليون خلال ذات المدة.



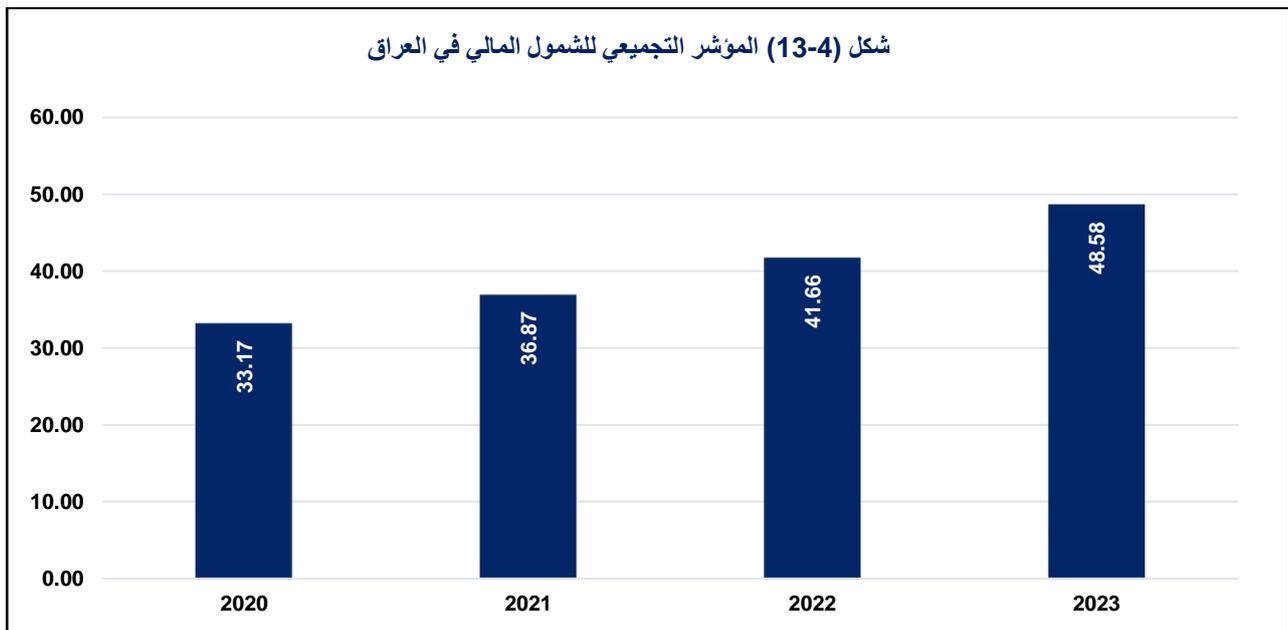
4-2-4 البطاقات الإلكترونية والحسابات المصرفية والمحافظ الإلكترونية:

يتم تعزيز مستويات الشمول المالي في البلد من خلال توفير الوصول الشامل والعادل للخدمات المالية لجميع أفراد المجتمع، بغض النظر عن دخلهم



5-2-4 قياس المؤشر التجميعي للشمول المالي في العراق:

تم اعتماد المؤشر التجميعي للشمول المالي في العراق لقياس مدى وصول واستخدام الخدمات المالية. ويتألف المؤشر من مؤشرين رئيسيين وهما الوصول والاستخدام، إذ يهدف هذا المؤشر إلى قياس التقدم في مستوى الشمول المالي، ويعكس درجة النجاح في تعزيز الشمول المالي وزيادة ثقة الأفراد في التعامل مع القطاع المالي الرسمي. وتشير النتائج الموجودة في الشكل (4-13) إلى زيادة في قيمة المؤشر التجميعي للشمول المالي من (33.17) عام 2020 إلى (48.58) عام 2023، هذه الزيادة تعكس نجاح سياسات البنك المركزي العراقي في تشجيع الشمول المالي، نتيجة زيادة عدد الحسابات المصرفية نتيجة لسياسة توطيق الرواتب، إضافة إلى زيادة عدد أجهزة الصراف الآلي ونقاط البيع في المدة الأخيرة. هذه التطورات ساهمت في تعزيز الشمول المالي في العراق.



5

اختبارات الالوضاع الضاغطة الكلية

5- اختبارات الأوضاع الضاغطة الكلية (Macro-Stress Testing):

تعد سلامة العمليات التي يقوم بها القطاع المصرفي وصحة سياساته من أبرز العوامل التي تقود إلى تطور ونمو القطاع المالي والحفاظ على استقراره وإمكانية تحقيق أهدافه في الوصول إلى مستوى عالٍ من النمو الاقتصادي وتوفير رؤوس الأموال الموجهة للقطاع الحقيقي، إذ أنّ هناك مجموعة عوامل تؤثر على أداء القطاع المصرفي وفاعليته في تعبئة المدخرات وتقديم الائتمان للقطاعات الاقتصادية المختلفة، لذلك من الضروري متابعة أداء النظام المصرفي العراقي والوقوف على أبرز المعوقات التي تُعدُّ مصدر تهديد يمكن أن يُعرق عملية النمو والاستقرار في القطاعات الاقتصادية بصورة عامّة والقطاع المالي والمصرفي على وجه الخصوص، وتحديد الصدمات المتوقعة والمؤثرة عليه سلباً أو إيجاباً لتفادي السلبيات وتعزيز الإيجابيات وتحديد مواطن الخلل في المتغيرات المدروسة في هذا الفصل والتي لها تأثير نظامي على القطاع المصرفي في العراق. وتوسع دور وأهمية المصارف في الاقتصاد وفق عملها وسيطاً بين وحدات الفائض والعجز المالي وعملها محركاً للتنمية الاقتصادية الذي أثبتته النظريات الاقتصادية والتجارب العملية لمختلف دول العالم. لذا فإنّ الاهتمام بسلامة القطاع المالي بات من الضروريات الملحة لضمان استمرار عمل القطاعات الاقتصادية ودعمها وتنشيطها وتوسيعها، وتُعدُّ اختبارات الضغط أحد أدوات إدارة المخاطر في النظام المالي، وأنّ إجراءها هو جزء من أدوات الرقابة المكتبية (OFF-SITE SUPERVISION) لأداء عمل المصارف.

إنّ طبيعة ودرجة الترابط بين القطاعين الحقيقي والمالي تجعل من الضرورة دراسة التطورات والتغيرات في أحد القطاعين أو كليهما، ومعرفة مدى تأثير أحدهما في القطاع الآخر؛ لأنّ أيّة مخاطر أو صدمات يتعرّض لها القطاع الحقيقي قد تُشكّل مصدر خطرٍ على القطاع المالي والعكس صحيح أيضاً. لذا فإنّ التنبؤ بقدرة القطاع المصرفي على امتصاص الصدمات الخارجية يتطلب تحليل التطورات في الاقتصاد الحقيقي ومراقبتها.

1-5 أنموذج متجه الانحدار الذاتي الهيكلي (Structural Vector Autoregression (SVAR)):

تم تطوير الأنموذج المستخدم من (VAR) إلى أنموذج (SVAR)، وذلك لافتقار أنموذج (VAR) إلى أسس النظرية الاقتصادية أي عدم أخذه بنتائج النظرية الاقتصادية، لذلك تم اعتماد استعمال أنموذج (SVAR) والذي يسمح بمحاكاة أثر الصدمات على المتغيرات الاقتصادية ويمتاز بمرونة عالية مقارنة مع النماذج التجميعية الأخرى، حيث يستعمل في تقدير الاستجابات للصدمات الهيكلية للبيانات والأخذ بالحسبان التفاعل بين المتغيرات الاقتصادية، كما يسمح أنموذج (SVAR) للانتقال من البواقي القانونية (الاطء العشوائية) لأنموذج (VAR) إلى الصدمات الهيكلية لأنموذج (SVAR).

ونظراً إلى طبيعة النظام المالي العراقي فإنّ اختبارات الأوضاع الضاغطة الكلية تعتمد على اختيار بعض المتغيرات الاقتصادية الكلية والجزئية، إضافة إلى متغيرات من النظام المالي، لذا تم استخدام أنموذجين الأنموذج الأول يعتمد على السيولة للقطاع المصرفي العراقي المتمثلة بالأصول السائلة وأثر الصدمات لبعض المتغيرات عليها مثل سعر الصرف الموازي لتأثيره الواضح في الأوضاع المالية في

$$X_t = \sum_{i=1}^m A_i X_{t-1} + U_t$$

حيث أن:

$X_t = (LA, EX, RWA, CP, RE)$ هو متجه

المتغيرات الداخلية والتي يجب أن تكون مستقلة فيما بينها.

LA : الأصول السائلة.

EX : سعر الصرف الموازي.

RWA : الأصول المرجحة بالمخاطر.

CP : النفقات العامة.

RE : الإيرادات العامة.

$U_t = (U_t^{LA}, U_t^{EX}, U_t^{RWA}, U_t^{CP}, U_t^{RE})$ تمثل

متجه البواقي القانونية والتي يفترض عدم وجود ارتباط بين قيمها.

m : هو عدد فترات التباطؤ الزمني في النموذج

والتي يمكن تحديدها باستعمال معيار (AIC) وهي الفترة التي تضمن عدم وجود ارتباط بين البواقي.

t : هو الفترة الزمنية الجارية.

A_i : مصفوفة معاملات الانحدار والتي تكون مربعة

من درجة (kxk).

k : هو عدد المتغيرات في النموذج.

ومن أجل تحديد الصدمات الهيكلية يجب إنشاء

مصفوفة الانتقال (S) والتي تحقق العلاقة

$(S U_t = S. e_t)$ ولتحديد مصفوفة الانتقال يجب في

البداية كتابة المساواة $(S U_t = S. e_t)$ بالشكل

$(A U_t = B. e_t)$ ، حيث أن $(S = A^{-1}. B)$ ، ثم

العمل على تثبيت العناصر القطرية للمصفوفتين (A)

و (B) بإعطائهم قيمة (1)، أما العناصر غير القطرية

فيتم تحديدها بالاعتماد على بعض الدلالات

العراق كافةً، والإيرادات العامة التي ترتبط بعلاقة طردية مع الأصول السائلة وتعتمد بصورة أساسية على النفقات العامة وتعد الأخيرة من المؤشرات ذات التأثير الواضح في الاستهلاك الكلي والاستثمار الكلي، ومن ثمَّ في قدرة المشاريع والأفراد على الالتزام بمعاملاتهم المالية مع المصارف والتي ترتبط بعلاقة طردية مع الأصول السائلة، أما الأصول المرجحة بالمخاطر فترتبط بعلاقة طردية مع الأصول السائلة. في حين أن النموذج الثاني تضمن أثر سعر الصرف الموازي والائتمان النقدي على القروض المتعثرة للمصارف العاملة في العراق.

إذ يتم اجراء اختبارات الضغط وفقاً للخطوات التالية:

- اختبار استقرارية المتغيرات.
- تحديد درجة الإبطاء الأمثل لأنموذج (VAR).
- الاستقرارية الهيكلية لأنموذج (VAR).
- مصفوفة الارتباطات (Correlation Matrix).
- تقدير أنموذج (SVAR).
- تحليل دوال الاستجابة النبضية الهيكلية.
- تحليل تجزئة التباين الهيكلية.

1-1-5 الأنموذج الاول: اختبار أثر بعض المتغيرات

الاقتصادية الكلية والجزئية على الأصول

السائلة للمصارف العاملة في العراق:

يهدف الأنموذج إلى تقدير اثر المتغيرات الكلية

على الأصول السائلة للمصارف العاملة في العراق،

وأية صدمات ذات صلة بالمتغيرات الاقتصادية

والمالية الكلية، ولاسيما المتغيرات المشار إليها آنفاً؛

لقياس تأثيرها في الأصول السائلة للقطاع الخاص

للمدة المحددة المستقبلية إذ يتخذ الأنموذج الشكل

الدالي الآتي:

5-1-1-2 تقدير أنموذج (SVAR):

بعد التأكد من استقرارية السلاسل الزمنية للمتغيرات وبعد تحديد درجة الإبطاء الأمثل، سيتم الاعتماد على منهجية متجه الانحدار الذاتي الهيكلي (SVAR) لأنها ملائمة لدراسة التفاعلات الحركية بين سعر الصرف الموازي والأصول المرجحة بالمخاطر والنفقات العامة والإيرادات العامة وأثرها على الأصول السائلة، حيث تم وضع فرضيات لأنموذج (SVAR) مع مراعاة النظرية الاقتصادية وحالة النظام المالي العراقي وذلك عبر الفرضيات الآتية:

- **الفرضية الأولى:** أي تغير غير متوقع في المتغيرات (سعر الصرف الموازي و الأصول المرجحة بالمخاطر و النفقات العامة و الإيرادات العامة) إضافة إلى صدمة في متغير (الأصول السائلة) سيكون له أثر فوري على متغير (الأصول السائلة).
- **الفرضية الثانية:** أي تغير غير متوقع في المتغيرات (النفقات العامة و الإيرادات العامة) إضافة إلى صدمة في متغير (سعر الصرف الموازي) سيكون له أثر فوري على متغير (سعر الصرف الموازي) في حين المتغيرات (الأصول السائلة و الأصول المرجحة بالمخاطر) ليس لها أثر آني على متغير (سعر الصرف الموازي).
- **الفرضية الثالثة:** أي تغير غير متوقع في المتغيرات (الأصول السائلة و سعر الصرف الموازي) إضافة إلى صدمة في متغير (الأصول المرجحة بالمخاطر) سيكون له أثر فوري على متغير (الأصول المرجحة بالمخاطر) في حين المتغيرات (النفقات العامة و الإيرادات العامة)

الاقتصادية، وذلك عندما يفترض أن البواقي لا تؤثر في الآخر خلال نفس الفترة (أي أن هذا العنصر سيأخذ قيمة 0)، والعكس في حالة افتراض وجود تأثير وهنا يجب قياس هذا التأثير لأجل إعطاء قيمة للعنصر (α_j^i, β_j^i) وهي ما تسمى (القيود الاقتصادية).

5-1-1-1 مصفوفة الارتباطات (Correlation):

مصفوفة الارتباط توضح الارتباطات بين كل زوج من المتغيرات في مجموعة البيانات، وتساعد مصفوفة الارتباط في تحديد كيفية ارتباط متغيرين أو أكثر ببعضهما البعض أو الاعتماد عليهما، وكما موضحة بالجدول (1-5).

جدول (1-5) مصفوفة الارتباطات بين المتغيرات					
RE	CP	RWA	EX	LA	
0.56	0.45	0.57	0.83	1	LA
0.38	0.32	0.62	1	0.83	EX
0.25	0.19	1	0.62	0.57	RWA
0.93	1	0.19	0.32	0.45	CP
1	0.93	0.25	0.38	0.56	RE

المصدر: مخرجات برنامج (EViews).

تحسب مصفوفة الارتباط العلاقة الخطية بين متغيرين، حيث يوضح الجدول (1-5) بأن متغير سعر الصرف الموازي (EX) يرتبط بالأصول السائلة (LA) ارتباط طردي حيث بلغت نسبته (83%)، أما متغير الأصول المرجحة بالمخاطر (RWA) يرتبط بالأصول السائلة (LA) ارتباط طردي حيث بلغت نسبته (57%). أما متغير النفقات العامة (CP) يرتبط بالأصول السائلة (LA) ارتباط طردي حيث بلغت نسبته (45%)، أما متغير الإيرادات العامة (RE) يرتبط بالأصول السائلة (LA) ارتباطاً طردياً حيث بلغت نسبته (56%).

الأجنبية)، فيرتفع الأخير نتيجة ارتفاع سعر الصرف الذي يؤدي بدوره إلى ارتفاع الأصول السائلة، وارتفاع الأخير يؤدي إلى التوسع في النشاط المصرفي نتيجة ارتفاع سيولته، ومن ناحية أخرى فإن ارتفاع سعر الصرف يؤدي إلى ارتفاع الأصول المرجحة بالمخاطر نتيجة ارتفاع مخاطر سعر الصرف، لذا يجب على المصارف العاملة في العراق التحوط لهذه المخاطر عبر المحافظة على النسبة المعيارية المحددة من البنك المركزي العراقي والبالغة (20%) والمتمثلة بنسبة صافي مركز النقد الاجنبي، لذا فإن سعر الصرف في السوق الموازي يرتبط بعلاقة طردية مع الأصول السائلة لدى الجهاز المصرفي في العراق، وكانت تقديرات دوال الاستجابة النبضية للأصول السائلة لصدمة في سعر الصرف الموازي خلال الفصول الأربعة من عام 2024 كما في الشكل (1-5).



إذ يتبين من الشكل (1-5) أن أي تغيير غير متوقع في المتغيرات (النفقات العامة و الإيرادات العامة) إضافة إلى صدمة عشوائية في متغير (سعر

ليس لها أثر آني على متغير (الأصول المرجحة بالمخاطر).

- **الفرضية الرابعة:** أي تغيير غير متوقع في متغير (الإيرادات العامة) إضافة إلى صدمة في متغير (النفقات العامة) سيكون له أثر فوري على متغير (النفقات العامة) في حين المتغيرات (الأصول السائلة و سعر الصرف الموازي و الأصول المرجحة بالمخاطر) ليس لها أثر آني على متغير (النفقات العامة).

- **الفرضية الخامسة:** المتغير (الإيرادات العامة) يتأثر أنياً بصدمة في المتغير (الإيرادات العامة). وبعد فرض القيود على المتغيرات فإنه يمكن تحديد قيم كل من المصفوفتين (A) و (B) وبالتالي تحديد مصفوفة الانتقال (S) التي تسمح بتقدير دوال الاستجابة النبضية الهيكلية وكذلك تحليل مكونات التباين وفق نموذج (SVAR) وكما يلي:

$$A = \begin{bmatrix} 1 & -\alpha_{X1}^Y & -\alpha_{X2}^Y & -\alpha_{X3}^Y & -\alpha_{X4}^Y \\ 0 & 1 & 0 & -\alpha_{X3}^{X1} & -\alpha_{X4}^{X1} \\ -\alpha_{X2}^{X2} & -\alpha_{X1}^{X2} & 1 & 0 & 0 \\ 0 & 0 & 0 & 1 & -\alpha_{X4}^{X3} \\ 0 & 0 & 0 & 0 & 1 \end{bmatrix} \begin{bmatrix} U_t^Y \\ U_t^{X1} \\ U_t^{X2} \\ U_t^{X3} \\ U_t^{X4} \end{bmatrix}$$

$$B = \begin{bmatrix} 1 & 0 & 0 & 0 & 0 \\ 0 & 1 & 0 & 0 & 0 \\ 0 & 0 & 1 & 0 & 0 \\ 0 & 0 & 0 & 1 & 0 \\ 0 & 0 & 0 & 0 & 1 \end{bmatrix} \begin{bmatrix} \mu_t^Y \\ \mu_t^{X1} \\ \mu_t^{X2} \\ \mu_t^{X3} \\ \mu_t^{X4} \end{bmatrix}$$

3-1-1-5 تحليل دوال الاستجابة النبضية الهيكلية:

1) أثر الصدمة في سعر الصرف الموازي (EX)

على الأصول السائلة (LA):

إن الآثار التي تقع على الوضع المالي للجهاز المصرفي تتأتى من خلال صافي مركز النقد الاجنبي لدى المصارف العاملة في العراق (الأصول المقومة بالعملة الأجنبية ناقص الخصوم المقومة بالعملة

المؤسسة، والذي يعد نواة استقرار النظام المالي ككل، وترتبط الأصول المرجحة بالمخاطر بعلاقة طردية مع الأصول السائلة، وكانت تقديرات دوال الاستجابة النبضية للأصول السائلة لصدمة في الأصول المرجحة بالمخاطر خلال الفصول الأربعة من عام 2024 كما في الشكل (2-5).

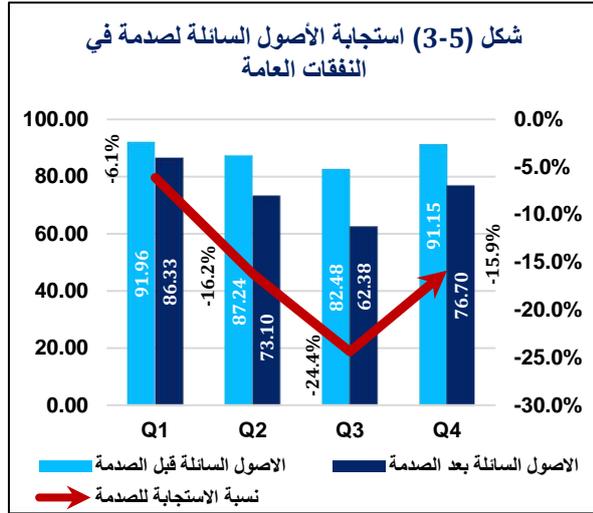


إذ يتبين من الشكل (2-5) أن تقديرات دوال الاستجابة النبضية خلال الفصول الأربعة من عام 2024 بأن درجة استجابة الأصول السائلة لحدوث صدمة عشوائية في متغير الأصول المرجحة بالمخاطر بمقدار انحرافان معياريان في الفصل الأول أدت إلى استجابة الأصول السائلة بمقدار (7.1%) مما أدى إلى تغير في الأصول السائلة من (91.96) تريليون دينار إلى (98.48) تريليون دينار خلال الفصل نفسه، واستمرت بالزيادة وفق الفصل الثاني إلا أن الصدمة العشوائية في متغير الأصول المرجحة بالمخاطر في الفصل الثالث كانت سلبية مما أدى إلى استجابة الأصول السائلة

الصرف الموازي) بمقدار انحرافان معياريان في الفصل الأول أدت إلى استجابة الأصول السائلة بمقدار (5.3%)، مما أدت إلى ارتفاع الأصول السائلة من (91.96) تريليون دينار إلى (96.91) تريليون دينار خلال الفصل نفسه. أما في باقي الفصول فسيؤثر تأثير إيجابي أكبر مما كان عليه في الفصل الأول وهذا ابتداء من الفصل الثاني الذي يلي الصدمة ويرجع ذلك إلى طبيعة الاقتصاد العراقي الذي يتصف بارتفاع مؤشر الانكشاف الاقتصادي على العالم الخارجي، الذي يجعل الاقتصاد يتعرض لتقلبات المتغيرات الخارجية، وبالتالي يبرز دور سعر الصرف في الاقتصاد العراقي، إذ أن استجابة الأصول السائلة للصدمة العشوائية في متغير سعر الصرف الموازي خلال الفصل الرابع بمقدار (8.7%) أدت إلى ارتفاع الأصول السائلة إلى (99.07) تريليون دينار مقارنة بقيمتها قبل حدوث الصدمة والبالغة (91.15) تريليون دينار خلال الفصل نفسه، ويمكن ملاحظة ذلك كما في الشكل (1-5) حيث يمكن القول أن تغير الصدمات عبر الفصول الأربعة من عام 2024 يؤثر على الأصول السائلة حسب طبيعة الصدمة.

2) أثر الصدمة في الأصول المرجحة بالمخاطر (RWA) على الأصول السائلة (LA):

يتم تحديد رأس المال للمؤسسات المالية بحكمة وبالاعتماد على الأصول المرجحة للمخاطر لديها لتقييم قدراتها على تحمل المخاطر، فأن المؤسسة المالية تحمل مستوى أعلى من رأس المال للحماية من الخسائر المحتملة فهو يضمن احتفاظ البنوك بمستوى كافٍ من رأس المال للحفاظ على سلامة



أد يتبين من الشكل (3-5) أنّ درجة استجابة الأصول السائلة لحدوث صدمة عشوائية في متغير النفقات العامة بمقدار انحرافين معياريين في الفصل الأول أديا إلى انخفاض في الأصول السائلة بمقدار (6.1%) مما أدى إلى تغيير في الأصول السائلة من (91.96) تريليون دينار إلى (86.32) تريليون دينار في الفصل نفسه، أما في الفصلين الثاني والثالث فسيولد تأثير أكبر مما كان عليه في الفصل الأول وهذا ابتداء من الفصل الثاني الذي يلي الصدمة، إذ أن الصدمة السلبية في متغير النفقات العامة استمر إلى الفصل الثالث واستجابت لها الأصول السائلة بمقدار (24.4%) ما أدى إلى انخفاض الأصول السائلة من (82.48) تريليون دينار إلى (62.38) تريليون دينار، أما في الفصل الرابع فانخفضت الصدمة السلبية في النفقات إلى (15.9%) مقارنة بالفصول السابقة والتي أدت إلى تغيير الأصول السائلة من (91.15) تريليون دينار إلى (76.70) تريليون دينار، ويمكن ملاحظة ذلك كما في الشكل (3-5) حيث يمكن القول أنّ تغيير الصدمات خلال الفصول الأربعة من عام 2024 يؤثر على الأصول السائلة حسب طبيعة الصدمة.

بمقدار (6.4%) لتتخف بذلك الأصول السائلة للمصارف العاملة في العراق من (82.48) تريليون دينار إلى (77.23) تريليون دينار في الفصل نفسه، واستمرت الأصول السائلة بالانخفاض لتصل في الفصل الربع إلى (83.46) تريليون دينار عن الفصل نفسه والبالغة (91.15) تريليون دينار، نتيجة ارتفاع استجابة الأصول السائلة للصدمة السلبية بمقدار (8.4%).

3) أثر الصدمة في النفقات العامة (CP) على الأصول السائلة (LA):

أنّ النفقات العامة ترتبط بعلاقة طردية بالأصول السائلة، فإنّ اتجاه هذه العلاقة قد يعود إلى ارتفاع مستوى تأثر الإنفاق الحكومي بالأزمات الاقتصادية والسياسية في العراق، ولاسيما الإنفاق الجاري منه، إذ أن الحكومة غالباً ما تحافظ على مستوى الإنفاق الجاري، وتهيئ مصادر بديلة لتمويله في حال انخفاض المصادر الأساسية (إيرادات النفط)، فارتفاع الإنفاق الحكومي يؤدي إلى ارتفاع مستوى النشاط الاقتصادي وبالتالي ارتفاع قدرة الافراد على الوفاء بالتزاماتهم وبالتالي انخفاض نسبة القروض المتعثرة إلى إجمالي الائتمان الذي يؤدي إلى انخفاض مخاطر الائتمان ومن ثم ارتفاع الأصول السائلة لدى المصارف العاملة في العراق، كما أنّ أي تغيير غير متوقع في متغير (الإيرادات العامة) إضافة إلى صدمة في متغير (النفقات العامة) سيكون له أثر فوري على متغير (النفقات العامة) وتكون تقديرات دوال الاستجابة النبضية للأصول السائلة لصدمة في النفقات العامة في الفصول الأربعة من عام 2024 كما في الشكل (3-5).

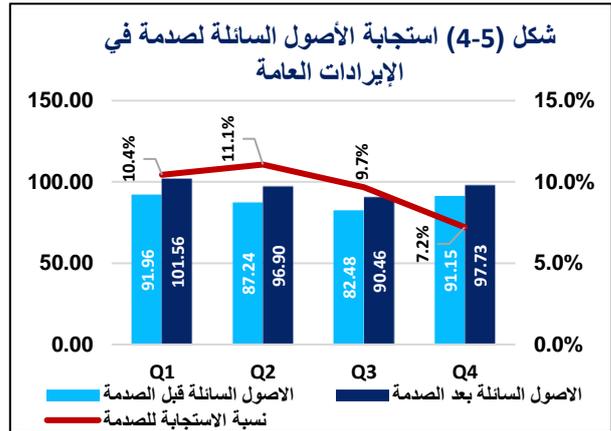
الإيرادات العامة بمقدار انحرافين معياريين في الفصل الأول أدت إلى زيادة الأصول السائلة بنسبة (4.10%)، بسبب زيادة قدرة الافراد على الادخار ومن ثم زيادة الودائع المصرفية التي تؤدي بدورها إلى زيادة الأصول السائلة لدى المصارف العاملة في العراق من (91.96) تريليون دينار إلى (101.56) تريليون دينار في الفصل نفسه، كما أنّ الصدمة العشوائية في الإيرادات العامة في الفصل الثاني أدت إلى تغير في الأصول السائلة بنسبة (11.1%)، في حين في الفصل الثالث والفصل الرابع استمرت الصدمة بالانخفاض مقارنة بالفصلين الاول والثاني حيث أدت إلى زيادة في الأصول السائلة في الفصل الرابع بنسبة (7.2%) والتي أدت إلى تغير الأصول السائلة من (91.15) تريليون دينار إلى (97.73) تريليون دينار.

4-1-1-5 تحليل تجزئة التباين الهيكلي للأصول السائلة (LA):

يوضح الجدول (2-5) كل صدمة من صدمات المتغيرات المستعملة في النموذج في تفسير التقلبات الظرفية لمؤشر الأصول السائلة في أفاق 4 فصول من التنبؤ لعام 2024، حيث يبين الجدول أنّ الأصول السائلة والإيرادات العامة في الفصل الأول هما اللذان يسهمان في النسبة الأكبر في تفسير تباين خطأ التنبؤ (1) للأصول السائلة، فإنّ الأصول السائلة تفسر (97.9%) من خطأ التنبؤ، أما في الفصل الثاني والفصل الثالث فإنّ النفقات العامة

4) أثر الصدمة في الإيرادات العامة (RE) على الأصول السائلة (LA):

إن الإيرادات العامة ترتبط بعلاقة طردية مع الأصول السائلة لدى الجهاز المصرفي العراقي، إذ أظهرت النتائج علاقة طردية ومعنوية من الناحية الإحصائية بين المتغيرين، وهذا يعكس العلاقة القوية بين الإيرادات العامة والقطاع المالي في العراق، كما أنّ الإيرادات العامة تتأثر بشكل كبير بأسعار النفط العالمية لأن الإيرادات النفطية تشكّل أكثر من (95%) من الإيرادات العامة، لاسيما وأنّ اغلب النفقات الحكومية معتمدة على هذه الإيرادات لذا يمكن أن تؤثر وبشكل كبير على دخل الفرد المتاح في العراق، إذ أنّ الإيرادات العامة تتأثر آتياً بصدمة في متغير (الإيرادات العامة) وتكون تقديرات دوال الاستجابة النبضية للأصول السائلة لصدمة في الإيرادات العامة خلال الفصول الأربعة من عام 2024 كما في الشكل (4-5).



يتبين من الشكل (4-5) أنّ درجة استجابة الأصول السائلة لحدوث صدمة عشوائية في متغير

(1) المقصود بخطأ التنبؤ: هو الفرق بين القيم المتوقعة والنتائج الفعلية. فهو يقيس الانحراف بين ما كان متوقّعا وما حدث بالفعل لفترة زمنية معينة.

النقدي على القروض المتعثرة، حيث كان النموذج بالشكل التالي الآتي:

$$X_t = \sum_{i=1}^m A_i X_{t-1} + U_t$$

حيث أن:

$X_t = (NPL, EX, CC)$: هو متجه المتغيرات

الداخلية والتي يجب أن تكون مستقلة فيما بينها.

NPL: القروض المتعثرة.

EX: سعر الصرف الموازي.

CC: الائتمان النقدي.

إذ تم إجراء اختبارات استقرارية للمتغيرات، وتحديد درجة الإبطاء الأمثل، والاستقرارية الهيكلية، أما فيما يخص مصفوفة الارتباطات فقد تبين بأن متغير سعر الصرف الموازي (EX) يرتبط بالقروض المتعثرة (NPL) ارتباط طردي حيث بلغت نسبته (25%)، أما متغير الائتمان النقدي (CC) يرتبط بالقروض المتعثرة (NPL) ارتباط طردي حيث بلغت نسبته (38%).

أما فيما يخص ارتباط متغير سعر الصرف الموازي (EX) ومتغير الائتمان النقدي (CC) يرتبطان بعلاقة طردية قوية حيث بلغت نسبتها (89%).

1-2-1-5 تقدير نموذج (SVAR):

بعد التأكد من استقرارية السلاسل الزمنية للمتغيرات وبعد تحديد درجة الإبطاء الأمثل، سيتم الاعتماد على منهجية متجه الانحدار الذاتي الهيكلي (SVAR) لأنها ملائمة لدراسة التفاعلات الحركية بين سعر الصرف الموازي والائتمان النقدي وأثرها على القروض المتعثرة، حيث تم وضع فرضيات لأنموذج (SVAR) مع مراعاة النظرية الاقتصادية

تفسر (2.7%) و (4.8%) على التوالي من خطأ التنبؤ وتليها الإيرادات العامة ثم الأصول المرجحة بالمخاطر أما سعر الصرف الموازي فإن دوره صغير في تفسير خطأ التنبؤ في حين تفسر الأصول السائلة (94.1%) و (91.6%) من خطأ التنبؤ لنفس الفصول على التوالي. أما في الفصل الأخير فتبقى النفقات العامة والأصول السائلة هما الأهم في تفسير خطأ التنبؤ للأصول السائلة، إذ فسرت الأصول السائلة (91.3%) من خطأ التنبؤ، بينما فسرت النفقات العامة (4.9%) من خطأ التنبؤ للفصل ذاته. فيكون الخطأ المعياري لخطأ التنبؤ لمدة 4 فصول بشكل متزايد مع مرور الزمن، وتعزى هذه الزيادة إلى آثار عدم التأكد للتنبؤ للمدة الزمنية السابقة.

جدول (2-5) نتائج تحليل مكونات تباين الأصول السائلة

وفق نموذج (SVAR)

Period	S.E.	Shock1 (LA)	Shock2 (EX)	Shock3 (RWA)	Shock4 (CP)	Shock5 (RE)
1	1.02	97.85	0.28	0.48	0.36	1.04
2	1.15	94.13	0.49	1.37	2.26	1.75
3	1.36	91.62	0.62	1.20	4.82	1.75
4	1.52	91.29	0.82	1.27	4.97	1.64

المصدر: مخرجات برنامج (EViews).

2-1-5 الأنموذج الثاني: اختبار بعض المتغيرات

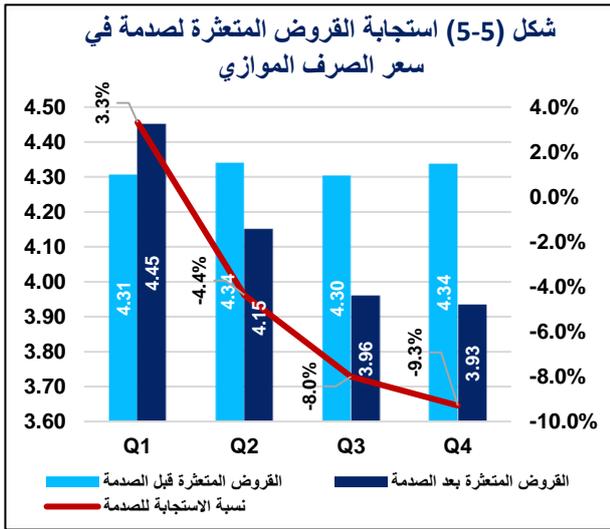
الاقتصادية الكلية والجزئية على القروض

المتعثرة للمصارف العاملة في العراق:

يهدف الأنموذج إلى تقدير العلاقة بين التعثر المالي للمصارف، وأية صدمات ذات صلة بالمتغيرات الاقتصادية الكلية، وتم أخذ أنموذج ثاني لقياس أثر سعر الصرف الموازي والائتمان

2-2-1-5 تحليل دوال الاستجابة النبضية الهيكلية: (1) أثر الصدمة في سعر الصرف الموازي (EX) على القروض المتعثرة (NPL):

يعد أحد أسباب تعثر سداد القروض هو ارتفاع سعر الصرف الموازي، والذي يؤثر على قدرة الأفراد على الوفاء بالتزاماتهم نتيجة انخفاض القدرة الشرائية والدخل الحقيقي، لذا فإنَّ سعر الصرف في السوق الموازي يرتبط بعلاقة طردية مع القروض المتعثرة لدى الجهاز المصرفي في العراق، وكانت تقديرات دوال الاستجابة النبضية خلال الفصول الأربعة من عام 2024 كما في الشكل (5-5).



إذ يتبين من الشكل (5-5) أنَّ أي تغيير غير متوقع في متغير الائتمان النقدي إضافة إلى صدمة عشوائية في متغير (سعر الصرف الموازي) بمقدار انحرافين معياريين في الفصل الأول أديا إلى استجابة القروض المتعثرة بمقدار (3.3%)، مما أدى إلى ارتفاع القروض المتعثرة من (4.31) تريليون دينار إلى (4.45) تريليون دينار في الفصل نفسه. أما في باقي الفصول فتولد تأثير سلبي عكس مما كان عليه في الفصل الأول وبدأ هذا من الفصل الثاني الذي يلي

وحالة النظام المالي العراقي وذلك من خلال الفرضيات الآتية:

- **الفرضية الأولى:** أي تغيير غير متوقع في المتغيرات (سعر الصرف الموازي و الائتمان النقدي) إضافة إلى صدمة في متغير (القروض المتعثرة) سيكون له أثر فوري على متغير (القروض المتعثرة).
- **الفرضية الثانية:** أي تغيير غير متوقع في المتغيرات (الائتمان النقدي) إضافة إلى صدمة في متغير (سعر الصرف الموازي) سيكون له أثر فوري على متغير (سعر الصرف الموازي) في حين متغير (القروض المتعثرة) ليس لها أثر أي على متغير (سعر الصرف الموازي).
- **الفرضية الثالثة:** أي تغيير غير متوقع في متغير (القروض المتعثرة) إضافة إلى صدمة في متغير (الائتمان النقدي) سيكون له أثر فوري على متغير (الائتمان النقدي) في حين المتغيرات (سعر الصرف الموازي) ليس لها أثر أي على متغير (الائتمان النقدي).

وبعد فرض القيود على المتغيرات فإنه يمكن تحديد قيم كل من المصفوفتين (A) و (B) وبالتالي تحديد مصفوفة الانتقال (S) التي تسمح بتقدير دوال الاستجابة النبضية الهيكلية وكذلك تحليل مكونات التباين وفق أنموذج (SVAR) وكما يلي:

$$A = \begin{bmatrix} 1 & -\alpha_{X1}^Y & -\alpha_{X2}^Y \\ 0 & 1 & -\alpha_{X2}^{X1} \\ -\alpha_Y^{X3} & 0 & 1 \end{bmatrix} \begin{bmatrix} U_t^Y \\ U_t^{X1} \\ U_t^{X2} \end{bmatrix}$$

$$B = \begin{bmatrix} 1 & 0 & 0 \\ 0 & 1 & 0 \\ 0 & 0 & 1 \end{bmatrix} \begin{bmatrix} \mu_t^Y \\ \mu_t^{X1} \\ \mu_t^{X2} \end{bmatrix}$$

(الائتمان النقدي) ومن ثم تستجيب القروض المتعثرة لهذه الصدمة، لذا فإن درجة استجابة القروض المتعثرة لحدوث صدمة عشوائية في متغير الائتمان النقدي بمقدار انحرافين معياريين في الفصل الأول كانت بمقدار (23.4%) ما أدى إلى ارتفاع القروض المتعثرة من (4.31) تريليون دينار إلى (5.32) تريليون دينار خلال الفصل نفسه. أما في باقي الفصول فإن أثر الصدمة انخفض عما كان عليه في الفصل الأول، وهذا ابتداء من الفصل الثاني الذي يلي الصدمة لتسجل أدنى انخفاض في استجابة القروض المتعثرة في الفصل الرابع بنسبة (12%) والتي أدت إلى زيادة القروض المتعثرة ولكن بنسبة قليلة من (4.34) تريليون دينار إلى (4.86) تريليون دينار في الفصل نفسه.

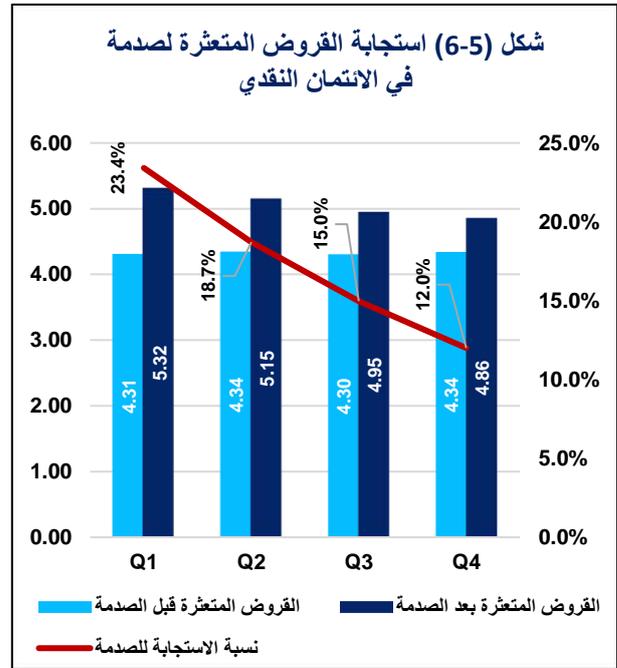
3-2-1-5 تحليل تجزئة التباين الهيكلي للقروض المتعثرة (NPL):

يوضح الجدول (3-5) كل صدمة من صدمات المتغيرات المستعملة في الأنموذج في تفسير التقلبات الظرفية لمؤشر القروض المتعثرة في أفاق 4 فصول من التنبؤ لعام 2024، حيث يبين الجدول أن القروض المتعثرة والائتمان النقدي في الفصل الأول هما اللذان يسهمان في النسبة الأكبر في تفسير تباين خطأ التنبؤ للقروض المتعثرة، فإن القروض المتعثرة تفسر (71.6%) من خطأ التنبؤ، بينما يفسر الائتمان النقدي (28.4%) من خطأ التنبؤ، أما في الفصل الثاني والفصل الثالث فإن الائتمان النقدي يفسر (30.1%) و(31.5%) على التوالي من خطأ التنبؤ أما سعر الصرف الموازي فإن دوره صغير في تفسير خطأ التنبؤ في حين تفسر القروض المتعثرة

الصدمة لتسجل استجابة القروض المتعثرة للصدمة في الفصل الرابع بنسبة (9.3%) والتي أدت إلى انخفاض القروض المتعثرة من (4.34) تريليون دينار إلى (3.93) تريليون دينار في الفصل نفسه، ويمكن ملاحظة ذلك كما في الشكل (5-5) حيث يمكن القول أن تغير الصدمات خلال الفصول الأربعة من عام 2024 يؤثر على في القروض المتعثرة حسب طبيعة الصدمة.

2) أثر الصدمة في الائتمان النقدي (CC) على القروض المتعثرة (NPL):

يعد الائتمان ذا فعالية في القطاع المصرفي إن أحسن استخدامه، لان الإفراط به يؤدي إلى حدوث آثار تضخمية، يرتبط الائتمان النقدي بعلاقة طردية مع القروض المتعثرة إذ كانت تقديرات دوال الاستجابة النبضية خلال الفصول الأربعة من عام 2024 كما في الشكل (6-5).



إذ يتبين من الشكل (6-5) أن أي صدمة في الائتمان النقدي سيكون لها أثر فوري على متغير

بالمخاطر على الاصول السائلة (مستوى مخاطر ضعيف).

- اتجاه سلبي لمحصلة مخاطر صدمة النفقات على القروض المتعثرة (مستوى مخاطر سلبي متوسط).

- اتجاه ايجابي لمحصلة مخاطر صدمة الايرادات على الاصول السائلة (مستوى مخاطر ايجابي متوسط).

- هيمنة النفقات في التأثير وتراجع دور الايرادات وسعر الصرف والاصول المرجحة بالمخاطر.

2-2-5 مستوى مخاطر القروض المتعثرة:

- اتجاه ايجابي لمحصلة مخاطر صدمة سعر الصرف على القروض المتعثرة (مستوى مخاطر ايجابي متوسط).

- اتجاه تراجع لمحصلة مخاطر صدمة الائتمان النقدي على القروض المتعثرة (مستوى مخاطر سلبي متوسط تراجعي).

- هيمنة مخاطر الائتمان في التأثير على القروض المتعثرة، ودور ضعيف لمخاطر سعر الصرف.

(69.9%) و(68.5%) من خطأ التنبؤ لنفس الفصول على التوالي. أما في الفصل الأخير فتبقى القروض المتعثرة والائتمان النقدي هما الأهم في تفسير خطأ التنبؤ للقروض المتعثرة، إذ فسرت القروض المتعثرة (67.6%) من خطأ التنبؤ، بينما فسرت الائتمان النقدي (32.4%) من خطأ التنبؤ للفصل ذاته.

وأنَّ الخطأ المعياري لخطأ التنبؤ لمدة 4 فصول يكون بشكل متزايد مع مرور الزمن، وتعزى هذه الزيادة إلى آثار عدم التأكد للتنبؤ للمدة الزمنية السابقة.

جدول (3-5) نتائج تحليل مكونات تبين القروض المتعثرة وفق أنموذج (SVAR)				
Period	S.E.	Shock1 (NPL)	Shock2 (EX)	Shock3 (CC)
1	0.55	69.86	0.0001	30.14
2	0.60	68.54	0.0003	31.46
3	0.62	67.56	0.0005	32.44
4	0.55	69.86	0.0001	30.14

المصدر: مخرجات برنامج (EViews).

2-5 ملخص مخاطر الصدمات:

1-2-5 مستوى مخاطر الاصول السائلة:

- اتجاه تنازلي لمحصلة مخاطر صدمة سعر الصرف على الاصول السائلة (مستوى مخاطر ايجابي اقل من المتوسط).

- اتجاه شبه متكافئ (تصاعدي ايجابي في الفصلين الاوليين وتنازلي سلبي في الفصلين الاخيرين) لمحصلة مخاطر صدمة الاصول المرجحة

6



قياس المؤشر التجميعي للاستقرار المالي في العراق

6- قياس المؤشر التجميعي للاستقرار المالي في العراق:

يسعى البنك المركزي العراقي عبر إجراءاته إلى حماية الأفراد والاقتصاد والنظام المالي في العراق من تأثيرات الصدمات المختلفة التي يتعرض لها البلد. ولتحقيق ذلك، قام البنك بتنفيذ مجموعة من المبادرات التمويلية المتنوعة التي تهدف إلى دعم الاقتصاد العراقي في ظل التحديات الكبيرة التي يواجهها، رغم أن ذلك لم يكن من مهامه الرئيسية، مقارنة بالسياسة المالية وذلك عبر مبادراته الموجهة للبنوك المختصة. وهذه المبادرات تهدف إلى تمويل القطاعات الحيوية في الاقتصاد العراقي، وتعزيز النمو الاقتصادي وتوفير فرص العمل، رغم تأثر مؤشرات الناتج المحلي الإجمالي في العراق بتلك السياسات، إلا أن هناك حاجة مستمرة لاتخاذ مزيد من الإجراءات لدعم الاقتصاد وتحقيق الاستقرار للنظام المالي، وفي هذا السياق، يأتي مؤشر الاستقرار المالي بوصفه أداة هامة تقيس مستوى الاستقرار المالي في البلد موفراً إرشادات مبكرة لصانعي القرار لاتخاذ التدابير الوقائية المناسبة.

وتتولى البنوك المركزية تقييم سلامة النظام المالي بواسطة استخدام مجموعة متنوعة من المؤشرات الكمية والموضوعية. ويهدف هذا التحليل إلى تقييم قوة ومتانة النظام المالي وتحديد أي مخاطر قد تواجهه، ويعزز البنك المركزي العراقي مبدأ الشفافية والإفصاح عن طريق توفير معلومات وافية للسوق والمشاركين في النظام المالي. يتم ذلك عبر نشر تقارير وبيانات مفصلة حول حالة النظام المالي العراقي ومؤشراته المهمة. إذ يساعد هذا المبدأ على

بناء الثقة وتعزيز فهم الأطراف المعنية للمخاطر والتحديات التي يواجهها النظام المالي في العراق. ويعتمد تطوير مؤشر الاستقرار المالي على مجموعة متنوعة من المؤشرات التي تشمل النظام المصرفي والقطاع الاقتصادي بصورة عامة، وسوق رأس المال، ومؤشر الاقتصاد العالمي، والدورة المالية. وتستند هذه المؤشرات الفرعية على مجموعة من النسب الفرعية الأخرى التي تعكس مختلف جوانب استقرار النظام المالي في العراق، وهذا النهج المتعدد للمؤشرات يسمح للبنك المركزي العراقي بالحصول على صورة شاملة للاستقرار المالي وتحديد المجالات التي قد تحتاج إلى تحسين أو التركيز عليها وفق تحليل هذه المؤشرات المتعددة والنسب الفرعية ذات الصلة، إذ يمكن للبنك المركزي تقييم الأوضاع المالية العامة واتخاذ التدابير اللازمة للحفاظ على استقرار النظام المالي في العراق.

1-6 الجانب العملي لمؤشر الاستقرار المالي:

إنّ بناء مؤشر تجميعي للاستقرار المالي بصورة جيدة يمكن المؤسسة من الاعتماد عليه والوثوق بنتائجه، وهناك خطوات أساسية لبناء المؤشر لذا تم استعمال خطوات عدة لقياس مؤشر الاستقرار المالي التجميعي وهي الآتي:

1-1-6 المتغيرات المستخدمة في احتساب مؤشر الاستقرار المالي التجميعي:

يتكون مؤشر الاستقرار المالي التجميعي من خمسة مؤشرات فرعية رئيسة مع الأخذ بالحسبان إضافة الإشارة السالبة إلى المتغيرات ذات العلاقة العكسية مع مؤشر الاستقرار المالي قبل عملية تطبيع البيانات، وكما يأتي (1):

(1) لمعرفة المزيد حول قياس المؤشر التجميعي، راجع تقرير الاستقرار المالي، البنك المركزي العراقي، 2022، الفصل الخامس، ص 87.

6-1-1-1 مؤشر القطاع المصرفي:

يُعد من المؤشرات الرئيسية المستخدمة لقياس مؤشر الاستقرار المالي التي تتضمن أربعة مؤشرات رئيسية يتضمن المؤشر الأول نسبة كفاية رأس المال في حين يتضمن المؤشر الثاني مؤشرات جودة الأصول وتشمل: نسبة الديون غير العاملة إلى إجمالي القروض والسلف، نسبة صافي الديون غير العاملة بعد طرح المخصصات/ قاعدة رأس المال، نسبة الديون غير العاملة/ إجمالي الائتمان النقدي ونسبة التغطية (المخصصات/ الديون غير العاملة). أما المؤشر الثالث فيتضمن مؤشرات السيولة أذ تشمل: نسبة الأصول السائلة/ الالتزامات السائلة، نسبة الموجودات السائلة/ المطلوبات القصيرة الأجل، نسبة الموجودات السائلة/ إجمالي الودائع ونسبة الائتمان النقدي/ إجمالي الودائع، في حين يتضمن المؤشر الرابع مؤشرات الربحية والذي يشمل: نسبة العائد على الأصول، نسبة العائد على حقوق الملكية، نسبة إجمالي المصروفات من غير الفوائد إلى إجمالي الدخل ونسبة هامش الفائدة إلى إجمالي الدخل ليصبح بذلك 13 مؤشراً فرعياً تعبر عن القطاع المصرفي.

6-1-1-2 مؤشر الاقتصاد الكلي:

يَتضمن (8) مؤشرات فرعية وهي: معدّل نمو الناتج المحلي الإجمالي، ونسبة عجز الحساب الجاري إلى الناتج المحلي الإجمالي، وسعر نقطة التعادل للنفت في العراق، ومعدّل التضخم، وسعر الصرف الموازي (السوق)، ونسبة الدين العام إلى الناتج المحلي الإجمالي ونسبة مديونية الأفراد إلى الناتج المحلي الإجمالي ونسبة صافي الاحتياطيات الأجنبية إلى الناتج المحلي الإجمالي.

6-1-1-3 مؤشر سوق رأس المال: يتكون من

مؤشرين فرعيين، وهما: مؤشر سوق العراق للأوراق

المالية، ونسبة القيمة السوقية للأسهم إلى الناتج المحلي الإجمالي.

6-1-1-4 مؤشر الاقتصاد العالمي: يتكون من

مؤشرين فرعيين، وهما: مؤشر النمو الاقتصادي العالمي، ومؤشر التضخم العالمي.

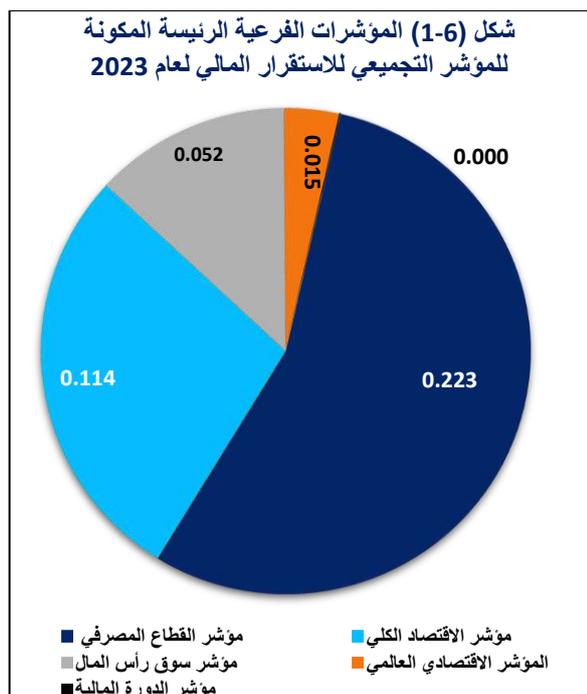
6-1-1-5 مؤشر الدورة المالية: يتكون من مؤشر

واحد يقيس فجوة الائتمان أي الفرق بين نسبة الائتمان الممنوح للقطاع الخاص إلى الناتج المحلي الإجمالي وبين اتجاه النسبة طويلة الأجل باستخدام هودريك-بريسكوت فلتر (The Hodrick–Prescott filter).

6-1-2 مصفوفة الاستقرار المالي المعيارية:

تمّت إضافة مصفوفة الاستقرار المالي المعيارية لمعرفة مدى استقرار كل المتغيرات المكونة للمؤشر التجميعي، إذ تصنف كل متغير على مقياس ما بين (0) و(1) بمعيار مكوّن من خمسة تصنيفات (غير مستقر) و(أقل استقراراً) و(مستقر) و(أعلى استقراراً) و(مستقر جداً) لكل متغير، ويتم العمل بهذا التصنيف بعد تطبيق مرحلة نهج التطبيع والتحويل إلى القيم المعيارية، مع الأخذ بالحسبان العلاقة (سواء كانت علاقة طردية أم عكسية) التي تربط المتغير الفرعي الجزئي بالمؤشر التجميعي للاستقرار المالي، فإذا كانت المتغيرات ترتبط بعلاقة طردية مع المؤشر التجميعي الاستقرار المالي، فيتم تحديد معيار (غير مستقر) بالعتبة (0)، وأمّا معيار (أقل استقراراً) بالعتبة (0.01-0.25)، ومعيار (مستقر) بالعتبة (0.26-0.50) ومعيار (أعلى استقراراً) بالعتبة (0.51-0.75) في حين يتم تحديد معيار (مستقر جداً) بالعتبة (0.76-1)، والعكس في حال إذا كانت العلاقة التي تربط المتغير الفرعي الجزئي مع مؤشر الاستقرار المالي هي علاقة عكسية.

سجلت انخفاض لكل من مؤشر الاقتصاد الكلي ومؤشر سوق رأس المال ومؤشر الدورة المالية ليصل إلى (0.114) و(0.052) و(0.0) على التوالي، بينما ارتفع مؤشر القطاع المصرفي ليصل إلى (0.223) ومؤشر الاقتصاد العالمي إلى (0.015) في عام 2023 وكما موضح في الجدول والشكل البياني (1-6).



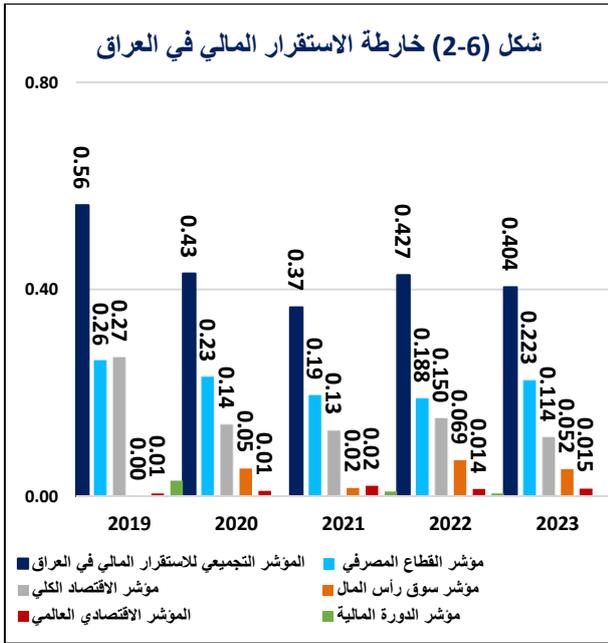
إذ سعى البنك المركزي العراقي إلى التقليل من أثر الأزمات المتوالية ابتداءً بجائحة كورونا وتلتها الحرب الأوكرانية الروسية والتغيرات في القوى العالمية وآخرها توتر الأوضاع في البحر الأحمر عن طريق زيادة المبادرات التمويلية الداعمة للقطاعات الاقتصادية والحد من التعثر في الائتمان عبر تمديد مدة تسديد مستحقات القروض من المستفيدين وغيرها من الإجراءات التي تمّ فيها استخدام السياسات الاحترازية على المستويين الجزئي والكلي في مجال تعزيز رأس المال والسيولة على وفق معايير دولية ومحلية إلا أن تلك الإجراءات والأوضاع لم يكن لها الأثر الكبير على المؤشر

3-1-6 تحليل المؤشر التجميعي للاستقرار المالي:

يمكن تقييم مستوى الاستقرار المالي بواسطة المؤشر التجميعي للاستقرار المالي، الذي يعتمد بالدرجة الأساس على مكونات المؤشر التجميعي واتجاهاته، إذ أن قيم المؤشرات التجميعية الفرعية للمؤشر التجميعي الكلي للاستقرار المالي في العراق قد شهدت انخفاضاً على امتداد المدة من (2019-2021)، وبعد ذلك بدأت بالارتفاع في عام 2022 وبعد ذلك انخفضت في عام 2023 على النحو المبين في الجدول (1-6).

جدول (1-6) المؤشر التجميعي للاستقرار المالي والمؤشرات الرئيسية المكونة له					
السنوات	2019	2020	2021	2022	2023
المؤشر التجميعي للاستقرار المالي	0.563	0.430	0.365	0.427	0.404
مؤشر القطاع المصرفي	0.261	0.229	0.194	0.188	0.223
مؤشر الاقتصاد الكلي	0.267	0.138	0.126	0.150	0.114
مؤشر سوق رأس المال	0.000	0.053	0.016	0.069	0.052
المؤشر الاقتصادي العالمي	0.005	0.010	0.020	0.014	0.015
مؤشر الدورة المالية	0.030	0.000	0.009	0.005	0.000

إذ يعكس التوجه العام لدى البنك المركزي العراقي نحو تبني وتعزيز سياسات تحقيق الاستقرار المالي عن طريق تطبيق متطلبات بازل III والمعايير الدولية للتقارير المالية رقم (9) فضلاً عن متطلبات البنك المركزي العراقي الأخرى للقطاع المصرفي في العراق (المحلي والأجنبي). وتبين أيضاً من الجدول (1-6) أنّ المؤشرات الفرعية الرئيسية المكونة للمؤشر التجميعي للاستقرار المالي قد



2-6 العلاقة بين المؤشر التجميعي للاستقرار المالي والمؤشرات الفرعية المكونة له:

يتكون المؤشر التجميعي للاستقرار المالي من مؤشرات فرعية عدة تؤثر جميعها في المحصلة النهائية على قيمة المؤشر وهي على النحو الآتي:

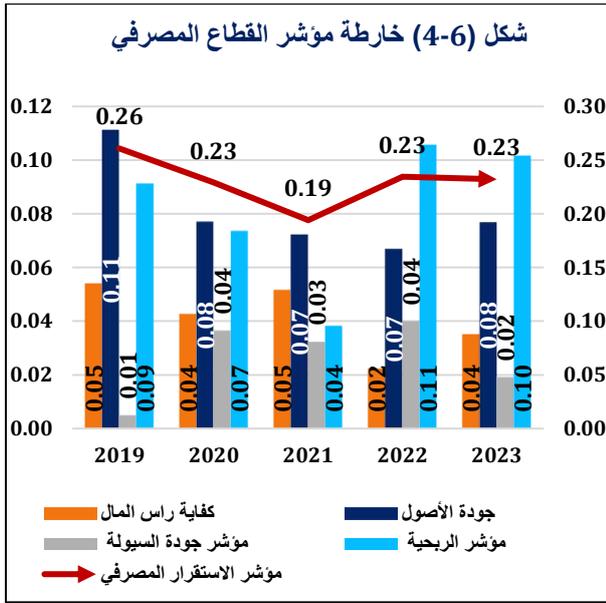
1-2-6 مؤشر القطاع المصرفي (BI) (Banking Indicator)

تعد مؤشرات الاستقرار للقطاع المصرفي العراقي جزءاً حيوياً في تقييم صحة وقوة النظام المالي في العراق، إذ يتكون من أربعة مؤشرات رئيسية وهي (نسبة كفاية رأس المال، جودة الأصول، جودة السيولة و جودة الربحية)، ويدخل باحتسابها عدد من المؤشرات الفرعية التي تؤثر إيجاباً أو سلباً على مؤشر الاستقرار المالي في العراق، لذا تم تقدير الوزن الترجيحي له بنسبة (51%)، لأنه يشمل أكثر عدد من المؤشرات المكونة لمؤشر الاستقرار المالي، إذ شهد مؤشر الاستقرار المصرفي تقلبات أثناء المدة (2023-2019)، فقد ارتفعت القيمة الترجيحية لمؤشر الاستقرار المصرفي من (0.188) في عام

التجميعي للاستقرار المالي الذي حافظ على مستواه مع انخفاض قليل ليبلغ (0.404) عام 2023 مقابل (0.427) نهاية العام 2022، إذ يتكون المؤشر التجميعي للاستقرار المالي من عدة مؤشرات فرعية تؤثر جميعها في المحصلة النهائية على قيمة المؤشر وهي على النحو الآتي:

4-1-6 خارطة الاستقرار المالي:

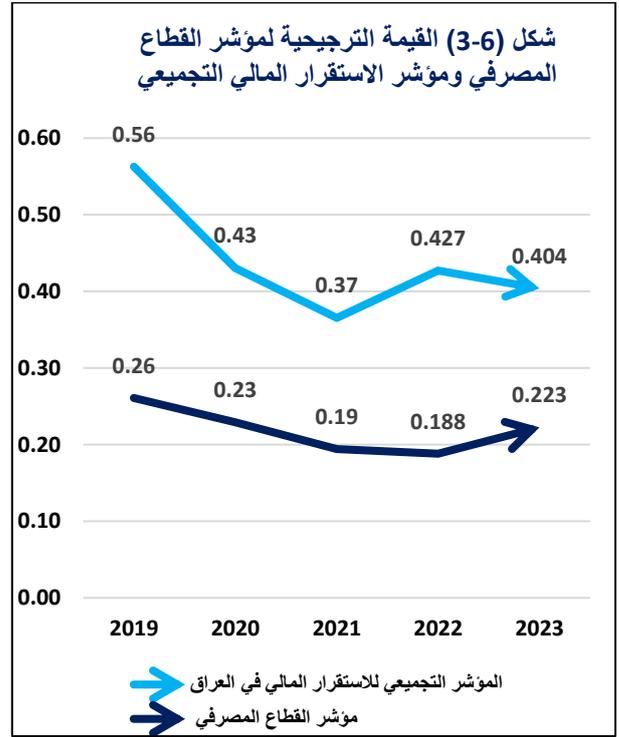
توضح خارطة الاستقرار المالي تحليل اتجاه المؤشرات الفرعية المجموعة بناءً على بيانات كل سنة، حيث شهد المؤشر التجميعي تقلباً على امتداد المدة (2023-2019). إذ انخفض كل من مؤشر الاقتصاد الكلي ومؤشر سوق رأس المال ومؤشر الدورة المالية في حين ارتفع مؤشر القطاع المصرفي ومؤشر الاقتصاد العالمي في عام 2023، وكان الأثر الإجمالي للتغير في هذه المؤشرات هو انخفاض مؤشر الاستقرار المالي من (0.427) عام 2022 إلى (0.404) عام 2023، وان الأثر الأكبر في انخفاضه يعود الى مؤشر سوق رأس المال الذي انخفض من (0.069) الى (0.052) إضافة الى انخفاض مؤشر الاقتصاد الكلي، ويوضح الشكل (2-6). بالرغم من ارتفاع مؤشر القطاع المصرفي، إلا أن انخفاض الاقتصاد الكلي كان له الأثر الأكبر في انخفاض مؤشر الاستقرار المالي علماً إن وزنها الترجيحي يشكل (32%) من إجمالي الوزن الترجيحي لمؤشر الاستقرار المالي وهذا يعود لانخفاض معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي أثر على انخفاض مؤشر الاقتصاد الكلي ومن ثمَّ على المؤشر التجميعي للاستقرار المالي في العراق.



2-2-6 مؤشرات الاقتصاد الكلي:

تقيس هذه المؤشرات البيئة الاقتصادية الكلية التي يعمل فيها القطاع المالي، ويعتمد القطاع المالي على مجمل النشاط والأداء الاقتصادي الكلي للدولة ويتأثر بالمتغيرات الاقتصادية التي يمكن أن تحدث من وقت لآخر والتي تصيب الاقتصاد ككل، إذ يقيس تأثير المتغيرات الاقتصادية الكلية على الاستقرار المالي، وكون هذا المؤشر يؤثر بصورة مباشرة في مؤشر الاستقرار المالي تم اعطائه وزن ترجيحي يبلغ (32%) إذ يتكون من (8) مؤشرات فرعية وهي: معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي، وسعر نقطة التعادل للنفط في العراق، ونسبة الاحتياطيات الأجنبية إلى الناتج المحلي الإجمالي والتي ترتبط بعلاقة طردية مع مؤشر الاقتصاد الكلي، اما المؤشرات الاخرى وتشمل كل من (نسبة عجز الحساب الجاري إلى الناتج المحلي الإجمالي، معدل التضخم، سعر الصرف الموازي (السوق)، الدين العام إلى الناتج المحلي الإجمالي ومديونية الأفراد إلى الناتج المحلي الإجمالي) فأنها ترتبط بعلاقة عكسية مع مؤشر الاقتصاد الكلي ويرتبط الاخير

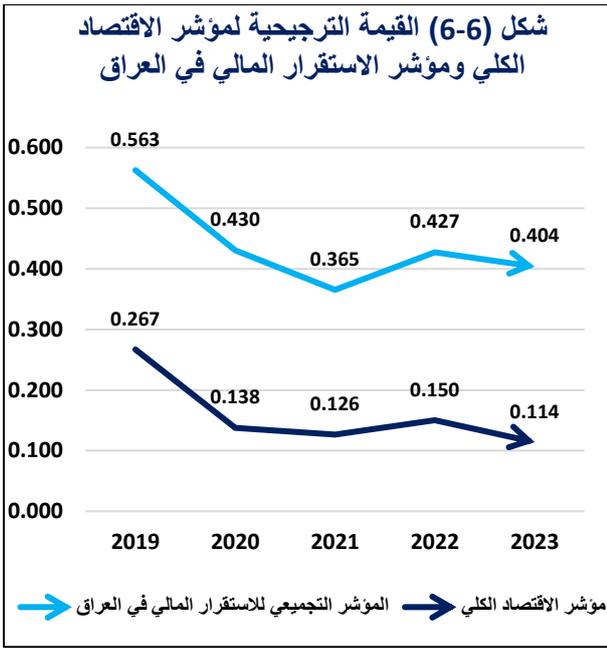
2022 إلى (0.223) أثناء العام 2023 على النحو المبين في الشكل (3-6).



إذ يبين الشكل (4-6) ارتفاع القيمة الترجيحية لمؤشر كفاية رأس المال أثناء عام 2023 لتبلغ معدلاً مقداره (0.04) بعدما كانت (0.02) أثناء عام 2022، بسبب انخفاض قيمة الأصول المرجحة بالمخاطر، وهذا الارتفاع في كفاية رأس المال ينعكس بصورة ايجابية على مؤشر الاستقرار المالي، كما لوحظ من خارطة الاستقرار المصرفي بأن القيمة الترجيحية لكل من مؤشر جودة السيولة وجودة الأصول قد ارتفعت إلى (0.02) و(0.07) عام 2023 بعد ما كانت (0.004) و(0.06) عام 2022 على التوالي، فيما انخفض مؤشر جودة الربحية من (0.11) في عام 2022 إلى (0.10) في عام 2023، بالرغم من انخفاض في مؤشر جودة الربحية الا أن مؤشر الاستقرار المالي للقطاع المصرفي في العراق ارتفع من (0.188) عام 2022 إلى (0.423) عام 2023.

ومعدل التضخم بنسبة (0.00)، (0.00)، (0.04)، (0.01)، وكما مبين في الشكل (5-6).

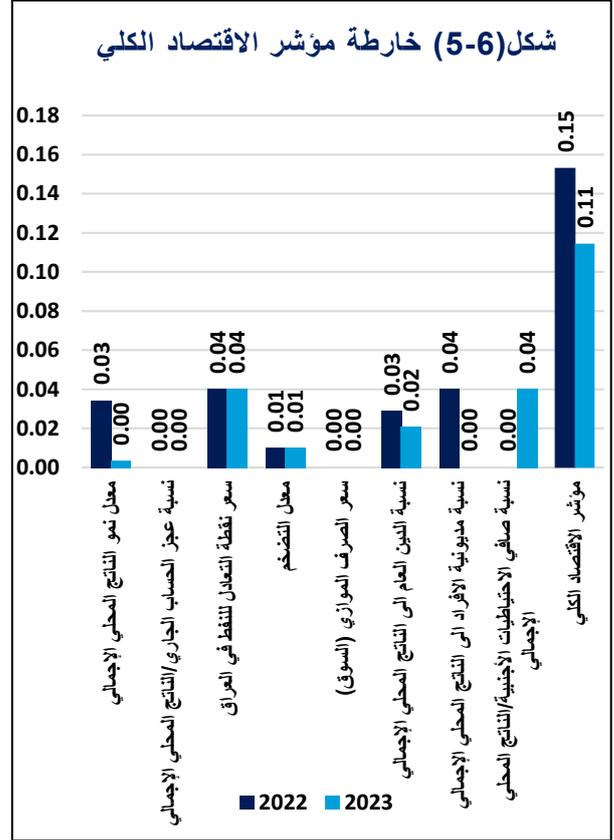
إنّ المؤشر الإجمالي للاقتصاد الكلي انخفض من (0.15) عام 2022 إلى (0.11) عام 2023 ما انعكس أثر هذا الانخفاض على انخفاض المؤشر التجميعي للاستقرار المالي في العراق في عام 2023 على النحو المبين في شكل (6-6).



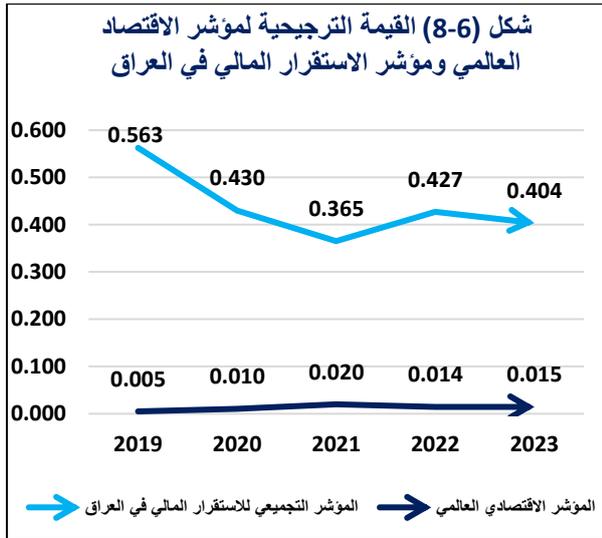
6-2-3 مؤشر سوق رأس المال:

يقيس هذا المؤشر تأثير أسواق رأس المال على الاستقرار المالي باستعمال مؤشرين الأول (مؤشر سوق العراق للأسواق المالية) الذي يقيس أداء السوق والثاني (القيمة السوقية للأسهم/ الناتج المحلي الإجمالي) ويُستخدم هذا المؤشر لقياس أثر التطورات في السوق المالي على الاستقرار المالي، إذ تُعد هذه النسبة من أهمّ المؤشرات التي يتم أخذها بالحسبان عند المؤشر التجميعي، لكونه يؤثر في الاستقرار المالي في العراق وبوزن ترجيحي يشكل (10%) من مجموع الأوزان الترجيحية للمؤشرات الداخلة في احتساب المؤشر التجميعي للاستقرار المالي في

بعلاقة طردية مع مؤشر الاستقرار المالي. إي أنّ زيادة مؤشر الاقتصاد الكلي له اثر إيجابي على مؤشر الاستقرار المالي والعكس صحيح، إذ أنّ خارطة مؤشر الاقتصاد الكلي في عامي (2022، 2023) المبينة كما في الشكل (5-6).

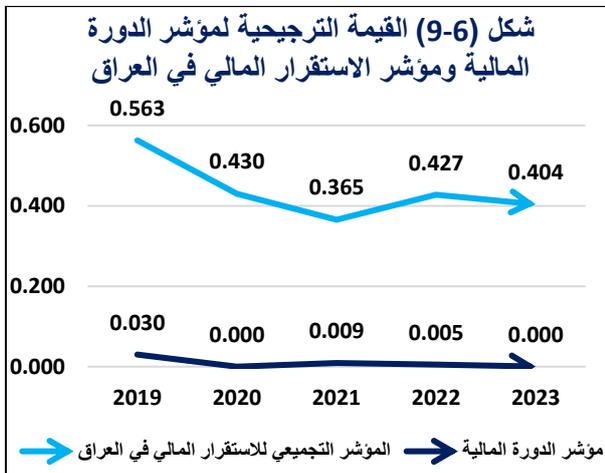


توضح بأن نسبة الدين العام الداخلي إلى الناتج المحلي الإجمالي ونسبة مديونية الأفراد إلى الناتج المحلي الإجمالي ونسبة الاحتياطيات الأجنبية إلى الناتج المحلي الإجمالي كان لها الأثر الإيجابي على مؤشر الاقتصاد الكلي ومن ثمّ مؤشر الاستقرار المالي في العراق ليسجل كلاً منهم ما نسبته (0.02) و(0.00) و(0.04) على التوالي في عام 2023، أما الناتج المحلي الإجمالي فقد كان له أثر سلبي على مؤشر الاستقرار المالي إذ انخفض من (0.3) لعام 2022 إلى (0.003) وثبات سعر الصرف الموازي (السوق) وعجز الحساب الجاري إلى الناتج المحلي الإجمالي وسعر النقطة تعادل للنفط في العراق

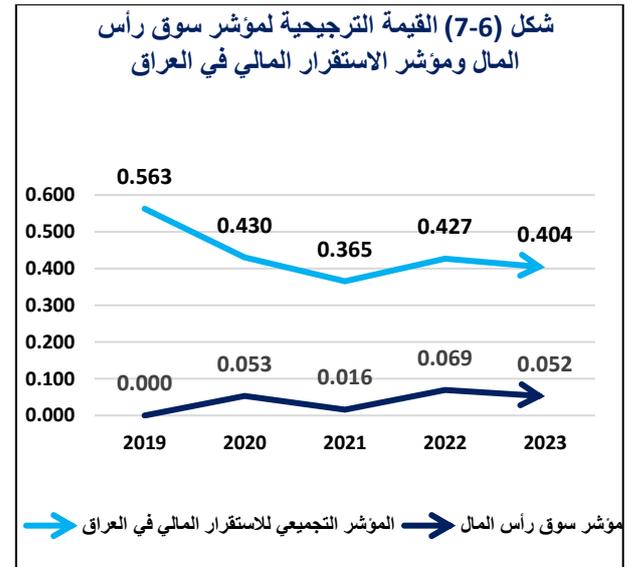


5-2-6 مؤشر الدورة المالية:

يمكن معرفة اثر الدورة المالية على الاستقرار المالي من خلال تحليل فجوة الائتمان المقدم للقطاع الخاص إلى الناتج المحلي الإجمالي بدون النفط ويظهر المؤشر مراحل التوسع والانكماش للقطاع المالي في كل مدة، وتشير الفجوة الإيجابية إلى تسارع نسبة نمو معدل الائتمان المقدم للقطاع الخاص التي قد لا تتوافق مع معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي بنفس الوتيرة، أما الفجوة السالبة فتشير إلى اتساع اسعار الائتمان بصورة أقل من معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي، والذي يحدث عادة بعد الازمات المالية، فعندما تتوسع الفجوة تعكس حالة عدم الاستقرار المالي.



العراق، وترتبط هذين المؤشرين علاقة طردية بمؤشر الاستقرار المالي، اذ يبين الشكل (6-7) انخفاض القيمة الترجيحية لمؤشر سوق رأس المال من (0.07) في 2022 إلى (0.05) في 2023، إذ أثرت بصورة سلبية في مؤشر الاستقرار المالي داخل العراق في العام 2022 وعلى النحو المبين في الشكل (6-7).



4-2-6 المؤشر الاقتصادي العالمي:

إن التطورات العالمية أثرت في أغلب اقتصادات بلدان العالم ولاسيما العراق في ظل هذه التحديات التي تحصل لا بد من معرفة اثرها على الاستقرار المالي في العراق ونظراً إلى أهمية هذا المؤشر على مستوى مؤشر الاستقرار المالي العراقي، إذ يتكون من مؤشرين فرعيين، وهما: مؤشر النمو الاقتصادي العالمي، ومؤشر التضخم العالمي وبوزن ترجيحي بلغ (4%) من إجمالي الوزن الترجيحي للاستقرار المالي، ولوحظ من خلال الشكل (6-8) انه قد ارتفعت قيمته بصورة طفيفة من (0.014) عام 2022 إلى (0.015) عام 2023 ولكن هذا لم ينعكس بصورة كبيرة على مؤشر الاستقرار المالي.

عام 2023 مقارنة بعام 2022 الذي بلغ (0.188)، إذ يتبين من مصفوفة الاستقرار المعيارية للمؤشرات الفرعية المكونة للمؤشر بوجود استقرار لكل من نسبة كفاية رأس المال ونسبة الائتمان النقدي إلى إجمالي الودائع، وهامش الفائدة إلى إجمالي الدخل، وصافي الديون غير العاملة بعد طرح المخصصات إلى قاعدة رأس المال، في حين ان الديون غير العاملة إلى إجمالي الائتمان النقدي في وضع غير مستقر، ونسبة التغطية (المخصصات إلى الديون غير العاملة)، نسبة الأصول السائلة إلى الالتزامات السائلة، والموجودات السائلة إلى إجمالي الودائع في وضع أقل استقراراً، اما إجمالي المصرفات من غير الفوائد إلى إجمالي الدخل في وضع أعلى استقراراً، والموجودات السائلة إلى المطلوبات القصيرة الأجل، ونسبة العائد على الأصول (ROA)، ونسبة العائد على حقوق الملكية (ROE) في وضع مستقر جداً.

2-3-6 المؤشر الفرعي للاقتصاد الكلي:

تمّ ترجيح هذا المؤشر بوزن (32%) من المؤشر التجميعي للاستقرار المالي في العراق، إلا أنّ هذا المؤشر قد أسهم بنسبة (28%) في عام 2023، فنخفض مؤشر الاقتصاد الكلي إلى (0.114) في عام 2023 مقارنة بعام 2022 الذي بلغ (0.150)، وسبب انخفاض المؤشر الفرعي للاقتصاد الكلي يعود إلى التراجع في بعض من المؤشرات الفرعية المكونة له مثل (معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي، نسبة عجز الحساب الجاري/ الناتج المحلي الإجمالي، الدين العام إلى الناتج المحلي الإجمالي ونسبة الاحتياطيات الأجنبية/ الناتج المحلي الإجمالي).

ولوحظ من الشكل (6-9) بأنّ القيمة الترجيحية للفجوة تراجعت منذ عام 2019، إلا أنّ ذلك التراجع لم يؤثر بصورة كبيرة على الاستقرار المالي لأنّ وزن الدورة المالية ضمن مؤشر الاستقرار المالي تشكل (3%) فقط، إذ سجلت القيمة الترجيحية لمؤشر الدورة المالية (0.0) أثناء العام 2023، وقد بلغ متوسط نسبة فجوة الائتمان في العراق وللمدة (2015-2022) (0.03) وهذا مؤشر ضعف مساهمة القطاع المصرفي في العراق في تمويل النشاط الحقيقي رغم جهود البنك المركزي الرامية إلى تعزيز الشمول المالي لتوفير التسهيلات لمنح الائتمان والمبادرات التي أطلقها لتعجيل عملية التنمية واستدامة النمو الاقتصادي في العراق، إلا أنه في نفس الوقت يمثل انخفاضاً في حجم المخاطر المتحققة من احتمالية تسارع معدّل نمو الائتمان المصرفي في العراق.

3-6 مصفوفة الاستقرار المالي المعيارية وعلاقتها مع المؤشر التجميعي للاستقرار المالي العراقي:

يهدف المؤشر إلى تقييم المخاطر الخاصة بالنظام المالي العراقي، إذ يعتمد بالدرجة الأساس على مكونات المؤشر التجميعي واتجاهاته، والتي يمكن أن تلعب دوراً حاسماً في ضمان الاستقرار المالي، وكما موضح في الجدول (6-2).

1-3-6 المؤشر الفرعي للاستقرار المصرفي:

تمّ ترجيح هذا المؤشر بوزن (51%) من المؤشر التجميعي للاستقرار المالي في العراق، إلا أنّ هذا المؤشر قد أسهم بمقدار (55%) في عام 2023 في تكوين المؤشر التجميعي للاستقرار المالي على النحو المبين في الشكل (6-10)، إذ ارتفع مؤشر القطاع المصرفي إلى (0.223) في

جدول (2-6) مصفوفة الاستقرار المالي المعيارية وعلاقتها مع المؤشر التجميعي للاستقرار المالي العراقي المتغيرات ذات العلاقة الطردية

2023	2022	2021	2020	2019	المتغيرات الفرعية	المتغيرات	المحور
0.42	0.32	0.74	0.61	0.77	نسبة كفاية رأس المال	كفاية رأس المال	مؤشر القطاع المصرفي
0.05	0.00	0.39	0.60	1.00	نسبة التغطية (المخصصات/ الديون غير العاملة)	جودة الأصول	
0.00	0.00	0.20	0.00	0.00	نسبة الأصول السائلة/ الالتزامات السائلة	السيولة	
0.00	0.00	0.04	0.00	0.00	الموجودات السائلة / المطلوبات القصيرة الأجل		
0.04	0.10	0.03	0.00	0.00	الموجودات السائلة / إجمالي الودائع		
0.39	0.00	0.53	0.91	0.13	الائتمان النقدي / إجمالي الودائع	الربحية	
1.00	1.00	0.18	0.92	0.65	نسبة العائد على الأصول (ROA)		
1.00	1.00	0.27	0.91	0.63	نسبة العائد على حقوق الملكية (ROE)		
0.45	0.44	0.49	0.00	1.00	هامش الفائدة إلى إجمالي الدخل	مؤشر الاقتصاد الكلي	
0.08	0.85	1.00	0.38	0.78	معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي		
1.00	1.00	0.71	0.77	0.60	سعر نقطة التعادل للنفط في العراق		
1.00	0.00	0.35	1.00	1.00	نسبة الاحتياطيات الأجنبية/ الناتج المحلي الإجمالي		
1.00	0.39	0.32	0.06	0.00	مؤشر سوق العراق للأوراق المالية	مؤشر سوق راس المال	
0.04	1.00	0.00	1.00	0.00	القيمة السوقية للأسهم/ الناتج المحلي الإجمالي		
0.68	0.71	1.00	0.00	0.00	النمو الاقتصادي العالمي	المؤشر الاقتصادي العالمي	

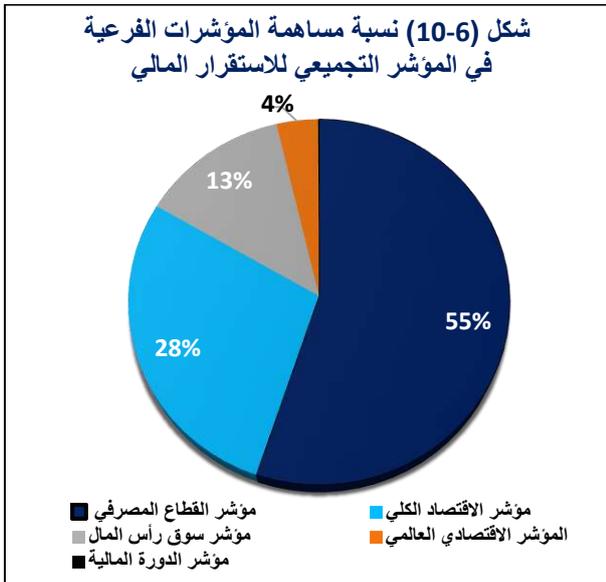
المتغيرات ذات العلاقة العكسية

2023	2022	2021	2020	2019	المتغيرات الفرعية	المتغيرات	المحور
1.00	1.00	1.00	0.97	0.72	الديون غير العاملة/ إجمالي الديون	جودة الأصول	مؤشر القطاع المصرفي
0.33	0.00	0.02	0.00	1.00	صافي الديون غير العاملة بعد طرح المخصصات/ قاعدة رأس المال		
0.92	0.87	0.99	0.99	0.98	الديون غير العاملة / إجمالي الائتمان النقدي		
0.09	0.20	0.02	0.00	0.00	إجمالي المصروفات من غير الفوائد/ إجمالي الدخل	الربحية	مؤشر الاقتصاد الكلي
0.00	0.00	0.30	0.78	0.53	نسبة عجز الحساب الجاري/ الناتج المحلي الإجمالي		
0.24	0.18	0.00	0.00	0.78	معدل التضخم		
0.00	0.00	0.00	0.52	1.00	معدل الصرف الموازي (السوق)		
0.52	0.72	0.39	0.00	1.00	الدين العام إلى الناتج المحلي الإجمالي		
0.00	1.00	0.41	0.00	0.98	مديونية الأفراد إلى الناتج المحلي الإجمالي	المؤشر الاقتصادي العالمي	
0.05	0.00	0.00	0.51	0.25	التضخم العالمي		
0.01	0.18	0.29	0.00	1.00	فجوة الائتمان إلى الناتج المحلي الإجمالي بدون النفط		مؤشر الدورة المالية

في عام 2023 مقارنة بعام 2022 الذي بلغ (0.014)، وإن سبب انخفاض مؤشر الاقتصاد العالمي يعود إلى التراجع في المؤشرات الفرعية المكونة له وهي (التضخم العالمي ومؤشر نمو الاقتصاد العالمي) ولكن على الرغم من ذلك فعند تحليل الخارطة المعيارية للمؤشرات الفرعية المكونة له نرى أن مؤشر النمو الاقتصادي العالمي هو مستقر في حين أن مؤشر التضخم أعلى استقراراً.

6-3-5 مؤشر الدورة المالية:

تم ترجيح هذا المؤشر بوزن (3%) من المؤشر التجميعي للاستقرار المالي في العراق، إلا أن هذا المؤشر قد أسهم بمقدار (0%) في عام 2023، فانخفضت مساهمة مؤشر الدورة المالية إلى (0.000) في عام 2023 مقارنة بعام 2022 الذي بلغ (0.005)، ويعود سبب انخفاض مؤشر الدورة المالية إلى ارتفاع فجوة الائتمان إلى الناتج المحلي الإجمالي من دون النفط على المدى الطويل أي بمعنى أن هنالك ارتفاع بالائتمان النقدي إلى الناتج المحلي الإجمالي بدون النفط) وهذا مؤشر جيد بالنسبة للاقتصاد العراقي حسب ما تؤكد خارطة التحليل الاستقرار المعيارية بمعيار أعلى استقراراً للمؤشر.



ولكن على الرغم من ذلك فعند تحليل مصفوفة الاستقرار المعيارية للمؤشرات الفرعية المكونة للمؤشر يُلاحظ وجود كل من نسبة الاحتياطيات الأجنبية إلى الناتج المحلي الإجمالي، سعر نقطة التعادل للنفط في العراق، نسبة عجز الحساب الجاري إلى الناتج المحلي الإجمالي، مديونية الأفراد إلى الناتج المحلي الإجمالي ومعدل الصرف الموازي التي تصنف في وضع مستقر جداً، وثلاث مؤشرات تصنف في وضع أقل استقراراً وهي كُلاً من (نسبة الدين العام إلى الناتج المحلي الإجمالي ومعدل نمو الناتج المحلي الإجمالي)، أما مؤشر معدل الصرف الموازي (السوق) في وضع أعلى استقراراً.

6-3-3 مؤشر سوق رأس المال:

تم ترجيح هذا المؤشر بوزن (10%) من المؤشر التجميعي للاستقرار المالي في العراق، إلا أن هذا المؤشر قد أسهم بمقدار (13%) في عام 2023 إذ انخفض مؤشر سوق رأس المال إلى (0.052) في عام 2023 مقارنة بعام 2022 الذي بلغ (0.069)، وسبب انخفاض المؤشر يعود إلى انخفاض في المؤشرات الفرعية المكونة له وهو ("القيمة السوقية للأسهم/ الناتج المحلي الإجمالي) ومع ذلك فعند تحليل مصفوفة الاستقرار المعيارية للمؤشرات الفرعية المكونة للمؤشر نرى وجود مؤشر يصنف في وضع مستقر جداً وهو ("مؤشر سوق العراق للأوراق المالية")، في حين مؤشر القيمة السوقية للأسهم إلى الناتج المحلي الإجمالي تصنف بأنها أقل استقراراً.

6-3-4 مؤشر الاقتصاد العالمي:

تم ترجيح هذا المؤشر بوزن (4%) من المؤشر التجميعي للاستقرار المالي في العراق، إلا أن هذا المؤشر قد أسهم بمقدار (4%) في عام 2023 إذ ارتفع مساهمة مؤشر الاقتصاد العالمي إلى (0.015)

7



أثر التغيرات المناخية على الاستقرار العالي في العراق

7- أثر التغيرات المناخية على الاستقرار المالي في العراق:

يواجه المناخ في العراق تحديات كبيرة نتيجة التغيرات التي تعتبر واحدة من أكثر المخاطر إلحاحاً على مختلف جوانب الحياة. وهذه التغيرات المناخية تتكون عادة من ارتفاع درجات الحرارة، الجفاف الشديد، تراجع هطول الأمطار، التصحر، وزيادة انتشار العواصف الترابية. مما تؤثر هذه التغيرات البيئية بشكل كبير على القطاعات الاقتصادية المختلفة، خاصة القطاع المالي والقطاع النفدي.

– التأثيرات الاقتصادية: التغيرات المناخية تؤثر على الاقتصاد العراقي بشكل مباشر وغير مباشر، فيؤدي الجفاف والعواصف الترابية الى تقويض القطاع الزراعي الذي يُعد جزءاً هاماً من مكونات الناتج المحلي الإجمالي، كما ويؤدي الجفاف والتصحر إلى الهجرة من الريف إلى المدينة مما يسبب ضغط على كل المتغيرات الاقتصادية، بما في ذلك الاستقرار المالي.

– الأمن المائي: يعتمد العراق على نهري دجلة والفرات في سد احتياجاته المائية وعند حدوث تدهور في تدفق وخزين المياه سيؤدي بكل تأكيد إلى تدهور الأمن الغذائي والاقتصادي مما يؤثر في الاستقرار المالي.

– التأثير على الاستقرار المالي: نتيجة للتغيرات التي ذكرت سابقاً من خلال التأثيرات التي تصيب الاقتصاد إضافة الى التغيرات في الامن الغذائي لذلك سوف يكون هناك تأثيرات مالية تصيب النظام المالية، خصوصاً نقص المياه والتصحر والهجرة من الريف الى المدينة مما يتسبب بالضغط على كافة المتغيرات الاقتصادية، يسعى

1-7 مخاطر التغيرات المناخية في العراق:

يُعد العراق من أكثر الدول عرضة لتأثيرات تغير المناخ، إذ يصنف العراق من أكثر خمسة دول تضرراً من التغيرات المناخية. إذ تشهد البلاد انخفاضاً حاداً في إمدادات المياه وتسارعاً في التصحر، مما يفقدها إلى ما يصل إلى 252 ألف دونم من الأراضي الصالحة للزراعة سنوياً، وهذا الوضع يُهدد سبل العيش والأمن الغذائي لنسبة كبيرة من السكان، مما يخلق بيئة مواتية لظواهر النزوح

(1) المرصد الاقتصادي للعراق الصادر عن البنك الدولي لخريف 2021 تحت عنوان "الطريق الزلق للانتعاش الاقتصادي".

ومن المتوقع ارتفاع متوسط درجة الحرارة السنوية بمقدار درجتين مئويتين بحلول عام 2050 وانخفاض هطول الأمطار السنوي بنسبة (9%)، إذ كان متوسط هطول الأمطار السنوي (178.72) ملميمتر، وبالتالي فإن التغيرات المناخية كارتفاع درجات الحرارة وانخفاض الأمطار، تؤثر على موارد المياه في العراق، وقطاع الزراعة، والقطاع الصحي والتنوع البيولوجي⁴، مما يؤثر بشكل واضح في الاستقرار المالي.

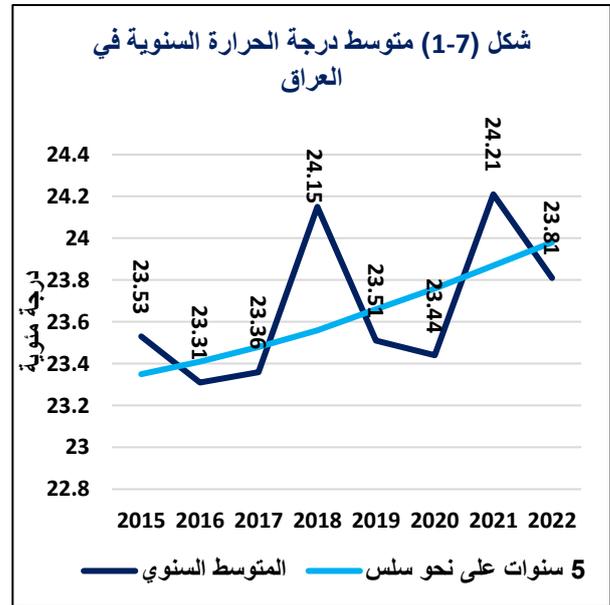
2-1-7 أثر التغيرات المناخية على قطاع الزراعة:

يُعتَبَرُ القطاع الزراعي من القطاعات الاقتصادية المهمة في العراق، وهو أحد المساهمين الرئيسيين في خفض انبعاثات غازات الدفيئة. وفي عام 2023، بلغت المساحة الكلية المزروعة في العراق نحو 13 مليون دونم. محافظة نينوى وحدها شكلت أكثر من نصف هذه المساحة بنسبة 51.8%. الأراضي الديمة (التي لا تعتمد على الري) شكلت الجزء الأكبر من المساحة المزروعة بما يقارب 7 مليون دونم، أو 54.2% من مجموع الأراضي المروية بالأبار التي كانت الثانية في الترتيب، حيث بلغت 3.4 مليون دونم، أو 26.4% من المجموع. بينما شكلت الأراضي التي تستخدم مياه الأنهار 2.5 مليون دونم، أو 19.5% من المجموع. أما المساحات التي تغطيها منظومات الري الحديثة من المساحات المروية (أنهار وآبار)، فقد بلغت 2.3 مليون دونم، وهي تشكل نسبة 39% من المجموع كما في الشكل (2-7).

وعدم الاستقرار وانهيار التماسك الاجتماعي⁽²⁾، ويمكن إيجاز أبرز المؤشرات المناخية بالآتي:

1-1-7 أثر التغيرات المناخية على درجات الحرارة:

يواجه العراق تحديات كبيرة بسبب تغير المناخ، وتشهد البلاد ارتفاعاً مستمراً في درجات الحرارة، حيث سجلت البلاد أعلى درجة حرارة في العالم كانت في مدينة علي الغربي بمحافظة ميسان، فبلغت 55.6 درجة مئوية في يوم الجمعة 7 حزيران 2019، وهذه الدرجة تُعد الأعلى في تاريخ العراق، وكما سجلت البصرة أيضاً درجة حرارة عالية بلغت 53.9 درجة مئوية في 22 تموز 2016.⁽³⁾ ويلاحظ من الشكل (1-7) هنالك ارتفاع في متوسط درجات الحرارة بعد ما كانت في عام 2015 (23.53) درجة مئوية لتصل إلى (23.81) درجة مئوية أثناء عام 2022.



المصدر:

<https://climateknowledgeportal.worldbank.org/country/iraq/climate-data-historical>

(4) Climate Change Knowledge Portal, Climate change in Iraq, World Bank

(2) <https://www.usip.org/publications/2023/11/climate-adaption-key-iraqs-stability-and-economic-developme>

(3) <https://www.arabiaweather.com/ar/content/12>.

المياه، تطوير الزراعة المستدامة، وتعزيز البنية التحتية لمواجهة الظروف المناخية القاسي.

أما المسار المعتمد لخفض الانبعاثات لهذا القطاع يتلخص بما يلي⁽⁵⁾ :

السيطرة على زراعة المحاصيل التي تنتج كمية كبيرة من غاز الميثان مثل زراعة الرز، وكذلك الحد من استهلاك المياه ومحاربة إنجراف التربة وإعادة تأهيل الأراضي المتدهورة.

استخدام وحدات الطاقة البديلة مثل الطاقة الشمسية وطاقة الرياح في القطاع الزراعي لتشغيل مضخات الري واستخدام أنظمة ري كفوءة.

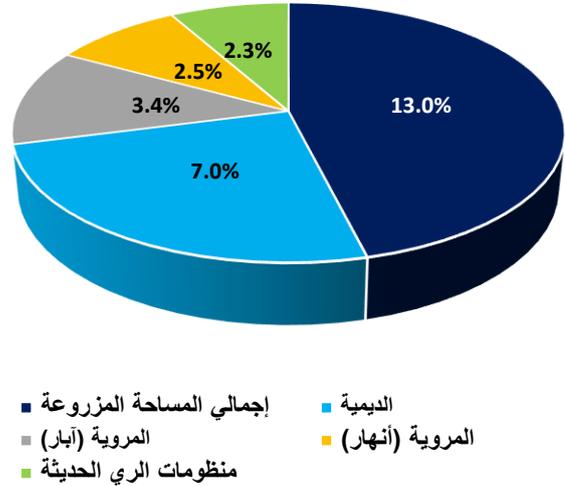
تطبيق الإدارة المتكاملة لمكافحة حرائق الغابات الطبيعية وإعادة تأهيل الغابات المحروقة والمتدهورة، وزيادة مساحات الغابات وإنشاء الأحزمة الخضراء للتقليل من انبعاثات غاز ثاني أكسيد الكربون CO₂. زيادة الوعي البيئي بشأن الزراعة الذكية مناخياً وتحسين تقنيات استخدام الأسمدة النيتروجينية للحد من انبعاثات غاز أكسيد النيتروجين الثنائي N₂O، وتشجيع الزراعة بدون حرث لخفض الانبعاثات الناجمة عن استخدام الآليات الزراعية.

خفض الانبعاثات الناجمة عن التخمر المعوي في الماشية والأغنام من خلال تحديد وتحسين الأعلاف الملائمة لها.

3-1-7 أثر التغيرات المناخية على قطاع الطاقة:

يعتمد العراق بشكل كبير على النفط بوصفه مصدراً رئيسياً للطاقة، ويعتبر الانتاج النفطي ومشقوقاته من اهم المؤثرات في التغيرات المناخية

شكل (2-7) إجمالي مساحة الاراضي المزروعة موزعة بحسب الإرواء لعام (2022-2023)



المصدر: وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للإحصاء.

هذه الأرقام تشير إلى الدور الحاسم الذي يلعبه القطاع الزراعي في الاقتصاد العراقي. أي التغييرات في الظروف المناخية، مثل الجفاف أو الفيضانات، بما يمكن أن يؤثر بشكل كبير على هذا القطاع، وبالتالي على الاقتصاد العراقي ككل. على سبيل المثال، يمكن أن يؤدي الجفاف إلى تقليل المحاصيل الزراعية، مما يؤدي إلى ارتفاع أسعار الغذاء وتقلبات اقتصادية. هذا يمكن أن يزيد من الضغط على الاستقرار المالي في العراق. من ناحية أخرى، يمكن أن تؤدي الفيضانات إلى تدمير البنية التحتية الزراعية، مما يتطلب استثمارات كبيرة لإعادة البناء. لذا، من الضروري أن يتضمن التخطيط المالي والاقتصادي للعراق استراتيجيات للتكيف مع التغيرات المناخية والتخفيف من آثارها. وهذا قد يشمل تحسين إدارة

(3) وزارة البيئة العراقية، وثيقة المساهمات المحددة وطنياً للعراق بشأن تغير المناخ، 2020.



المصدر: وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للإحصاء.

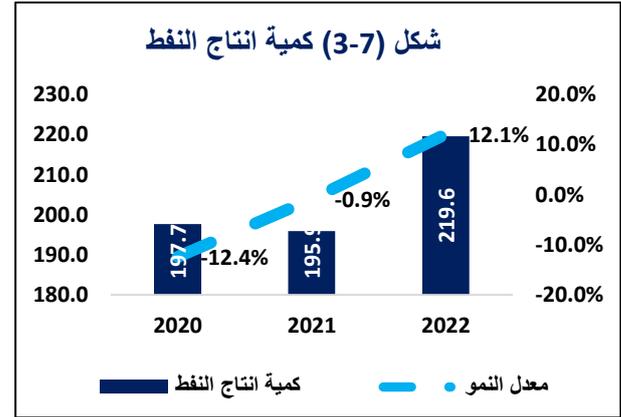
يعمل العراق على خفض انبعاثاته الغازية الصادرة عن قطاع الطاقة. إذ يُعدّ هذا القطاع المسؤول عن 75% من انبعاثات العراق الكلية، ومن ثم فإن اتخاذ التدابير اللازمة لتخفيض هذه الانبعاثات يعتبر أمرًا ضروريًا. يشمل ذلك استثمار الغاز المصاحب في عمليات الاستخراج وتحسين تكنولوجيا حرق الغاز وتقليل تسربات الميثان وتحويل محطات الطاقة الكهربائية إلى استخدام الغاز البترولي المسال والغاز الجاف، إضافة إلى دعم استخدام الطاقة المتجددة والتكنولوجيات الصديقة للبيئة في قطاع النقل.

تأثيرات هذه الإجراءات قد تكون إيجابية على الاستقرار المالي، حيث ستساهم في تعزيز الاقتصاد الوطني من خلال تحسين الكفاءة في استخدام الموارد الطبيعية وتقليل تكاليف الطاقة وتحسين الصحة العامة. كما ستزيد هذه الإجراءات من فرص الاستثمار في قطاع الطاقة وتعزز أهداف العراق كدولة تلتزم بالتنمية المستدامة وحماية البيئة.

4-1-7 أثر التغيرات المناخية على قطاع المياه :

يشير ارتفاع درجات الحرارة في العراق بوتيرة أسرع من المتوسط العالمي إلى انخفاض مستويات

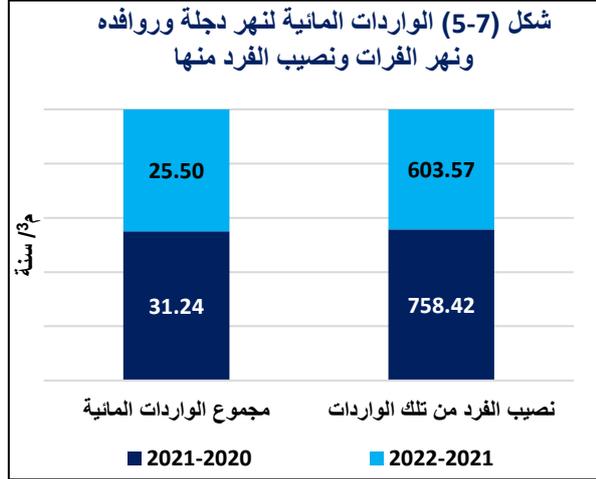
مثل الجفاف وارتفاع درجات الحرارة، وهذا قد يؤدي مستقبلاً إلى فرض تقييد على إنتاج النفط في العراق مما يؤدي إلى تقلبات في الإيرادات الحكومية. ومن الملاحظ في عام 2022، ارتفع إنتاج النفط في العراق بنسبة 12.1% ليصل إلى 219.6 مليون طن متري سنوياً، وكما مبين في الشكل (3-7).



المصدر: وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للإحصاء.

بينما ارتفع إنتاج الطاقة الكهربائية بنسبة 34.2% ليصل إلى 115,530 ك.وا.ساعة، كما مبين في الشكل (4-7)، بالرغم من أن العراق يمتلك خامس أكبر احتياطيّات من الغاز الطبيعي في الدول العربية، إلا أن الغاز الطبيعي لا يستغل بشكل كاف، ويُعزى ذلك إلى نقص الاستثمار والإصلاحات في قطاعات التوليد والنقل. تلك العوامل تجعل الاقتصاد العراقي عرضة للتأثيرات السلبية للتغيرات المناخية، مما يبرز أهمية اتخاذ إجراءات لحماية البنية التحتية للطاقة وتعزيز الاستدامة البيئية لضمان الاستقرار المالي للبلاد.

758.42 متر مكعب في السنة السابقة (2020-2021)، لذلك، يعد تعامل الحكومة مع أزمة نقص المياه أمراً ضرورياً لضمان استقرارها والحفاظ على تنميتها الاقتصادية. كما في الشكل (5-7).



المصدر: وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للإحصاء.

2-7 انبعاثات ثاني أكسيد الكربون ومتوسط نصيب الفرد منها:

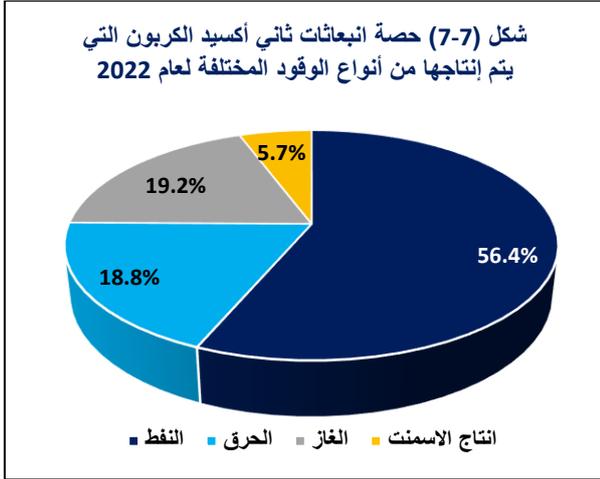
تشكل الزيادة في انبعاثات ثاني أكسيد الكربون والتغيرات المناخية تحدياً للاستقرار المالي في العراق. هذه الزيادة قد تؤدي إلى ارتفاع درجات الحرارة وتأثيرات جوية شديدة تضر بالزراعة والأمن الغذائي. كما يمكن أن تزيد الحاجة إلى التبريد في الصيف، مما يزيد من استهلاك الطاقة. ويعد الانتقال إلى عالم بانبعثات صفرية يتطلب تحولاً كاملاً في طرق الإنتاج والاستهلاك واستخدام الطاقة، بما في ذلك استبدال الطاقة الملوثة بالطاقة المتجددة، مما يقلل من انبعاثات الكربون. وقد شهد العراق زيادة ملحوظة في انبعاثات ثاني أكسيد الكربون خلال عام 2022، حيث بلغت 179.08 مليون

المياه بسبب التبخر، مما يتسبب في تأثير كبير على نهري دجلة والفرات. ومن المتوقع أن تنخفض مستويات المياه في النهرين بنسبة تصل إلى 70% بحلول نهاية القرن الواحد والعشرون، مما يتطلب تخطيطاً طويل الأمد لإدارة الموارد، لاسيما في الزراعة. هذا التحدي يثير مخاوف من تسريع الهجرة من المناطق المتأثرة، مما يمكن أن يؤدي إلى نزاعات محلية حول تقاسم المياه. في أيلول 2023، تقدر المنظمة الدولية للهجرة أن 130,788 شخصاً لا يزالون نازحين بسبب ظروف الجفاف ونقص المياه،⁽⁶⁾ وإدارة الموارد المائية في العراق تعتمد بشكل كبير على التعاون مع حكومات المنبع مثل تركيا وإيران. ورغم ذلك، فإن إدارة الموارد المائية داخل العراق لا تقوض هذه المفاوضات فحسب، بل تفرض تحديات إضافية.⁽⁷⁾

وشهد قطاع المياه في العراق انخفاضاً ملحوظاً في مجموع الواردات المائية لنهر دجلة وروافده ونهر الفرات في السنة المائية (2021-2022)، حيث انخفضت الواردات إلى 25.50 مليار متر مكعب في السنة، مقارنة بـ 31.24 مليار متر مكعب في السنة المائية (2020-2021)، مما يمثل انخفاضاً بنسبة 18.4%، ويُعدّ هذا التراجع في الواردات المائية تحذيراً من الخطر يهدد الاستقرار المالي في العراق بشكل مباشر أو غير مباشر، نظراً لتأثيره السلبي على القطاعات الحيوية مثل الزراعة، الصناعة، الخدمات، واستخدام المياه في المنازل. إذ أنخفض نصيب الفرد من واردات الأنهر، بنسبة 20.4% في السنة المائية (2021-2022)، حيث بلغ 603.57 متر مكعب في السنة مقابل

(7) <https://odihpn.org/publication/extreme-heat-drought-and-displacement-in-iraq/>

(6) united states institution of peace, Climate Adaption Key to Iraq's Stability and Economic Development



Source: <https://ourworldindata.org/co2/country/iraq>.

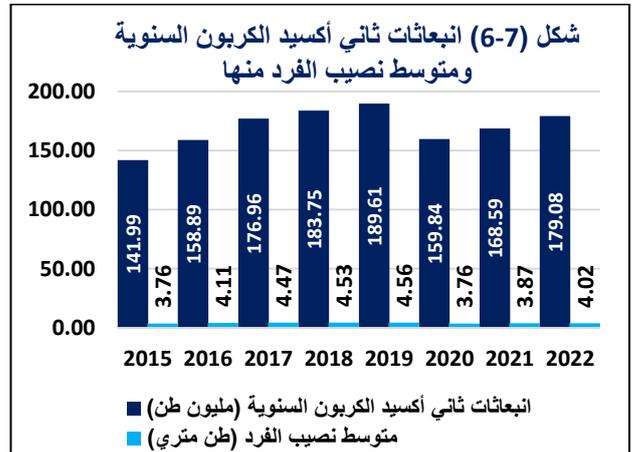
2-2-7 كثافة الكربون (مقدار الكربون المنبعث لكل وحدة من الطاقة):

كثافة الطاقة وكثافة الكربون هما مقياسان رئيسان لتقييم تقدم البلدان في خفض الانبعاثات. يمكن تقليل الانبعاثات عبر استخدام طاقة أقل وطاقة منخفضة الكربون. الانتقال إلى مصادر الطاقة المتجددة أو الطاقة النووية يمكن أن يقلل من كمية الكربون التي تنبعث لكل وحدة من الطاقة. هذا الانتقال يمكن أن يحسن الاستقرار المالي عبر تقليل تكاليف الطاقة والانبعاثات.



Source: <https://ourworldindata.org/co2/country/iraq>.

طن، بزيادة عن 168.59 مليون طن في عام 2021. وبلغ متوسط نصيب الفرد 4.02 طن متري في عام 2022، بزيادة بسيطة عن 3.87 طن متري في عام 2021. وقد يكون لانبعاثات ثاني أكسيد الكربون تأثير سلبي على الاستقرار المالي في العراق، حيث تؤدي التغييرات المناخية إلى تقلبات في الأسعار، وزيادة تكاليف التأمين، وتلف الممتلكات، وانخفاض الإنتاجية، مما قد يؤثر سلبًا على الاقتصاد العراقي. وقد يؤثر ذلك أيضًا على النظام المالي، متمثلة مخاطر الائتمان ومخاطر السوق.



Source: <https://ourworldindata.org/co2/country/iraq>.

1-2-7 حصة انبعاثات ثاني أكسيد الكربون التي يتم إنتاجها من أنواع الوقود المختلفة:

انبعاثات ثاني أكسيد الكربون في العراق تأتي بشكل رئيس من حرق الوقود الأحفوري وإنتاج الأسمنت. والنفط هو المساهم الرئيس، إذ يمثل 56.4% من الانبعاثات، يليه الغاز والحرق وإنتاج الأسمنت بنسب 19.2%، 18.8%، و 5.7% على التوالي.

- انشاء مبنى البنك المركزي الجديد صديق للبيئة حيث تميزت البناية من الجانب الهندسي المعماري بأنها أول مشروع على مستوى الشرق الأوسط حائز على شهادة بريم للاستدامة، إذ استخدمت فيه مواد يُعاد تدويرها كالمواد المستخدمة في اليو اتش بي سي المستخدمة في تغليف البناية، وأيضاً في الخلطة الكونكريتية إذ استخدم فيها مادة الجي جي بي اس، هذه المادة هي مخلفات مصانع الحديد ويسمونه خبث الأفران وهذه تستخدم بالخرسانة لمتانتها، وأيضاً تزيد من عمرها لأنها مصممة لمئة عام⁹.
- إن البنك المركزي حالياً بصدد الانضمام الى شبكة النظام المالي العالمي الأخضر (NGFS).
- اطلق البنك المركزي العراقي بالتعاون مع اللجنة العليا للإقراض في مجلس الوزراء مبادرة (1) ترليون للتحويل إلى استخدام مصادر الطاقة المتجددة لخفض انبعاث الكربون وتحسين البيئة وبمشاركة خبراء البيئة والطاقة المتولدة من المصادر المتجددة من أجل وضع الاطار التنفيذي لتمويل مثل هذه المشاريع التنموية سواء على مستوى الأفراد أو المستثمرين في مجال الطاقة النظيفة.
- إصدار ضوابط تمويل منظومات توليد الكهرباء من الطاقة المتجددة وتسهيل إجراءات الراغبين في الحصول على قروض مبادرة الطاقة المتجددة البالغة (1) ترليون دينار، واعتماد الآليات الجديدة التي تمنح المقرض من هذه المبادرة حق اختيار المصرف المقرض من دون حاجة لنقل توظيف راتبه، إن كان لدى مصرف آخر،

3-7 دور البنك المركزي العراقي في الحد من مخاطر المناخ:

- يبرز دور البنك المركزي العراقي في مجموعة من الاجراءات والمبادرات للحد من مخاطر المناخ وهي كالاتي:
- مبادرة الإنتاج والتشجير (200) ألف شتلة وبمبلغ (600) مليون دينار، لحماية البيئة من الآثار السلبية التي تترتب على التغيرات المناخية، ولاسيما مشكلة التصحر.
- تأهيل وتطوير منتزهات ومدن سياحية.
- دعم مشروع البيت الأخضر بمبلغ (466) مليون دينار وهو مشروع يهدف الى مكافحة التصحر وتقليل التلوث البيئي والغازات السامة، وأن هذا المشروع سوف يحقق العديد من الفوائد لبيئية والاجتماعية، عبر تحسين جودة الهواء، وزيادة الأنشطة الزراعية، وتحسين جودة المياه، وتشجيع التنمية الاقتصادية في جميع انحاء العراق⁽⁸⁾.
- إعادة تدوير العملة التالفة التي يتعذر إعادتها الى التداول مرة أخرى نتيجة تلفها، حيث يتم ارسال مخلفات الثرم الناتجة عن عملية اتلاف الى وزارة الصناعة والمعادن/ الشركة العامة للصناعات البتروكيماوية/ معمل المستلزمات المدرسية في التاجي للتصرف بها.
- استخدام نظام الاستعلام الائتماني الإلكتروني وإيقاف العمل بإرسال كتب الاستعلام الائتماني الى البنك المركزي العراقي من المصارف المجازة كافة واجراء عملية الاستعلام الائتماني من هذه المصارف على نظام (CBS) لزبائنهم وكفلائهم كافة.

(9) بحلول 2025. نقلة نوعيّة في الأداء تنتظر البنك المركزي، <https://alsabaah.iq/76988-.html>

(8) موقع مشروع البيت الأخضر <https://greenhouse-iq.com/>

– واستحصال الأقساط المستحقة على المقترض عبر نظام المقاصة الإلكتروني.

4-7 مقترحات للحد من مخاطر المناخ:

– إنشاء مصرف أخضر يستهدف تمويل المشاريع المستدامة بيئياً من خلال تطوير منتجات مصرفية صديقة للبيئة وتطبيق سياسات وإجراءات تلتزم بالمعايير البيئية، بهدف تعزيز الاستدامة وتقليل المخاطر المالية والبيئية، وزيادة الثقة والمصدقية في المجتمع.

ختاماً:

يواجه العراق تحديات كبيرة تتعلق بالتغير المناخي وانعكاساته على الاستقرار المالي والاقتصادي. لذلك، فإن المقترحات المطروحة في هذا التقرير تسلط الضوء على أهمية تطوير سياسات مالية ومصرفية تساهم في تعزيز التمويل المستدام، بالإضافة إلى الاستثمارات في الطاقة المتجددة والمشاريع البيئية، إذ تعد هذه الجهود ضرورية لضمان تنمية اقتصادية مستدامة ومستقبل آمن للأجيال القادمة .

– تشجيع الاستثمارات في المشاريع البيئية المستدامة، من خلال منح الإجازة لسندات الكربون مما تساهم في تقليل الانبعاثات الكربونية، وتحقيق التنمية المستدامة، والحد من المخاطر المالية والبيئية المرتبطة بالمشاريع التقليدية.



رقم الإيداع في دار الكتب والوثائق ببغداد 2668 لسنة 2023